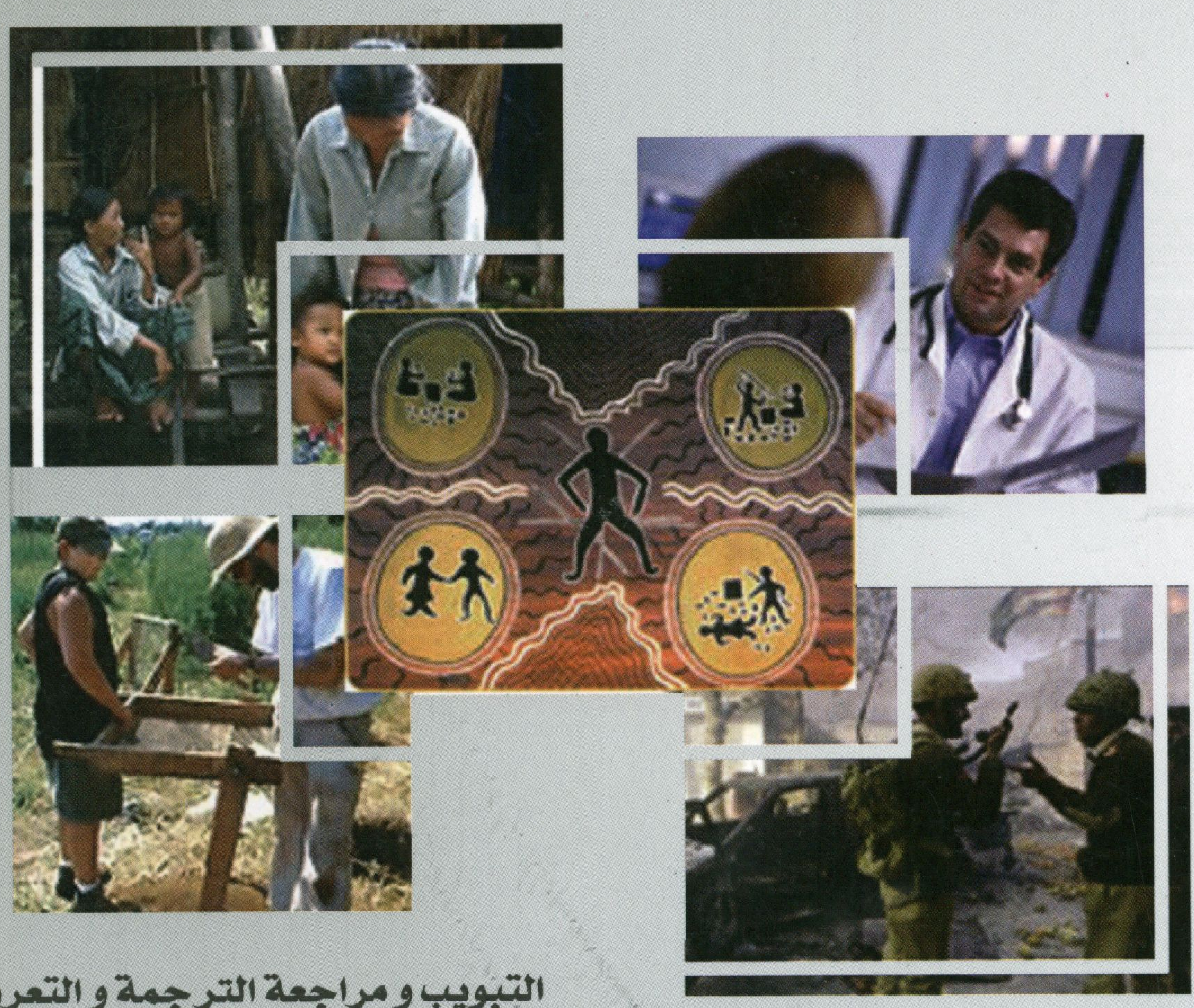
العلوم الاجتماعية و المعرفة المفيدة لحل المشكلات الاجتماعية

شارل لنربكوم و دافيد ك. كوهن



التبويب و مراجعة الترجمة و التعريب

دكتورة / فادية عمر الجولاني

المكتبة المصرية

١٩ ش محمود يوسف / الطالبية / فيصل
تليفاكس: ٠٠٢٠٢/٣٥٨٢٨٩٦٢
٠٠٢٠٢/٣٧٨٢٦٥٩٠

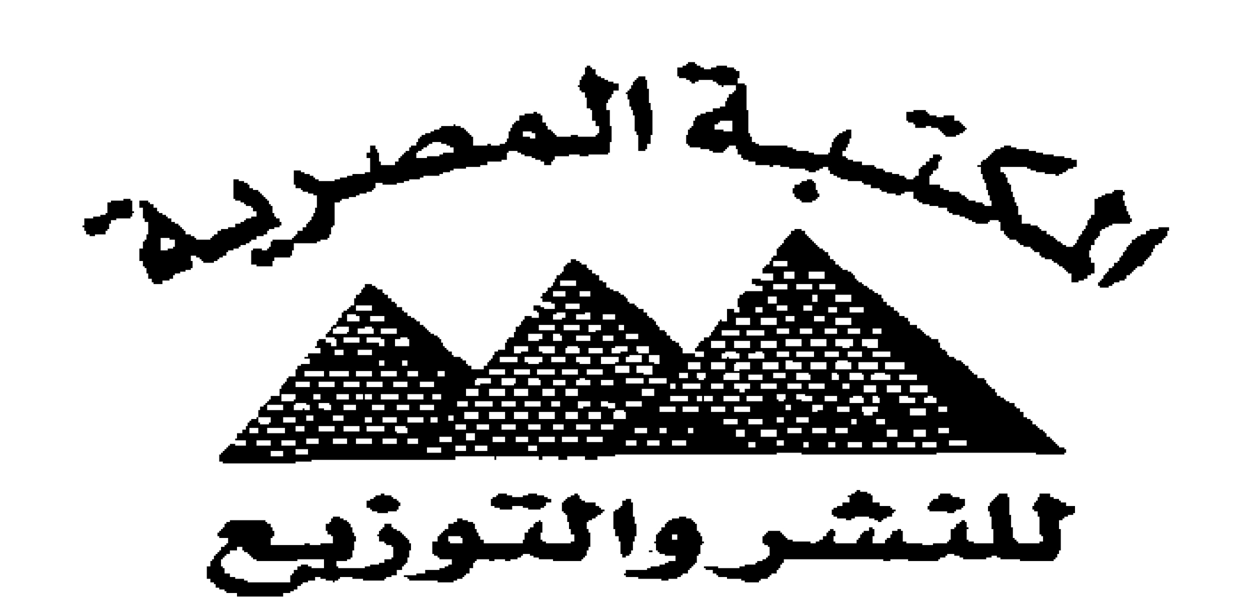
العلوم الإجتماعية والمعرفة المفيدة لحل المشكلات الإجتماعية

شارل لنريلوم و دافيد ك. كوهن

التبويب ومراجعة الترجمة والتعريب

دكتورة / فادية عمر الجولاني

٢٠١٠



١٩ ش محمود يوسف – الطالبية – فيصل،
تليفاكس: ٠٠٢/٠٢/٣٥٨٢٨٩٦٢
٠٠٢/٠٢/٣٧٨٢٦٥٩٠

- اسم الكتاب: العلوم الاجتماعية والمعرفة المفيدة لحل المشكلات الاجتماعية
- اسم المؤلف: فادية عمر عبد المنعم
- سنة النشر: ٢٠١٠
- الطبعة: الأولى
- اسم الناشر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع
- العنوان: ١٩ ش محمود يوسف/ الطالبية/ فيصل
  تليفاكس: ٠٠٢٠٢/٣٥٨٢٨٩٦٢ - ٠٠٢٠٢/٣٧٨٢٦٥٩٠
  محمول: ٠١٢/١١٥٠٤٠٨٠
  Egyption_library@yahoo.com
- رقم الإيداع: 2009/ 21295
- الترقيم الدولي: I. S. B. N. 8 - 469 - 411 - 977 - 978

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية
دار الكتب والوثائق القومية

لنريلوم، شارل.
العلوم الاجتماعية والمعرفة المفيدة لحل المشكلات الاجتماعية/ شارل لنريلوم، دافيد ك. كوهن؛ ترجمة فادية عمر الجولاني.- ط١.- الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠
١٤٧ ص، ٢٤ سم
تدمك 8 469 411 977 978
١- الاجتماع، علم - البحوث.
أ- كوهن، دافيد ك. (م. مشارك). ب- الجولاني، فادية عمر (مراجع)
جـ - العنوان
٣٠١,٠٧٢
رقم الإيداع/ 21295 التاريخ: ٢٠٠٩/١١/٤

بسم الله الرحمن الرحيم





المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة



مقدمة المؤلف

الدافع الذى دعـانا لإعـداد هذا الكتـاب هو عـدم الرضى عن العلوم الإجتماعية، والبحث الإجتماعى، كأداة لحل المشكلات الإجتماعية. وغالباً ما يعبر صانعو السياسة، ومن يعملوا على حل المشاكل عن إحباطهم إزاء ما يقدم لهم، وكثير من علماء الإجتماع والباحثين الإجتماعيين يبدون رغبتهم فى أن يكونوا أكثر إسهاماً وفائدة وتأثيراً.

ولكى نتقدم مباشرة حيال هذه المشكلة، نعتقد أن على علماء الإجتماع والباحثين الإجتماعيين، أن يكونوا أكثر فهماً لممارساتهما المهنية الخاصة، والتى لا تزال غامضة، وفى حالة من الإرتباك بين ما يقومون بعمله فعلاً وبين ما هو متفق عليه فى العرف العلمى بالنسبة لما ينبغى عمله، أى بين ما يجب أن يكونوا عليه – وما يقوموا به بالفعل.

ولقد خطونا خطوة فى هذا الكتاب بإقتراح نوعية الأسئلة التى نحتاج أن يوجهها علماء الإجتماع والباحثون فى عملهم، وذلك إذا ما رغبوا فى فهمها على أفضل وجه، فإسهاماتهم ليست فقط لوضع السياسات، ولكن أيضاً لوضع أشكال أخرى لحل المشاكل الإجتماعية، وهذه خطوة صغيرة، ولكن الأخذ بها يزيد من أعداد الزملاء ممن يثيرون موضوعات مميزة ذات فائدة، ونفع على المدى القريب أو على المدى البعيد بالنسبة للعلوم الإجتماعية، والبحث، فى حل المشكلات الإجتماعية.

كما نقدم أيضاً قائمة مراجع مطولة بقصد تسهيل العمل حول هذه الموضوعات، وقد وصل كل منا إلى هذه الدرجة من الإهتمام من خلال أعمالنا المبكرة، وأنه من الممكن إنجاز تعاون مثمر، كان يبدو من قبل غير ممكن تحقيقه، وقد تم واحداً من تلك الإنجازات، عن طريق التدريب، ونمط التفكير الذى

أضيف إلى تاريخ العلاقة المتبادلة بين الظواهر، والتي سوف لا تبقى منفصلة عن بعضها كي تحقق يسراً في تحليلها، والثاني يكون تاريخياً، بفضل الشرائح القطاعية المقارنة للقطاعات غير المكتملة التمييز، والتي تدفع نحو التميز الواضح الذي يسهل التسجيل على الورق بصور أكثر مما توجد عليه في دنيا الواقع، ورغم أن مشاركتنا كانت مثيرة، فهي ودية وسارة، وأحياناً مبهجة وإن لم تكن في بعض الأحيان بالأمر الهين.

ونرغب هنا أن نسجل شكرنا لعدد ممن ساعدونا من الزملاء فكثير منهم ساهموا معنا بمناقشات مثمرة في معهد Yale للدراسات الإجتماعية والسياسية:

Paul Burstein, David R. Cameron Joan Costello, Robert A. Dahl, Leonard W. Doob, Wendell R. Garner, Ratricia A. Graham, James S. Fishkin, Wendell R. Gamer, Ratricia A. Graham, Judith E. Gruber, J. Richard Hackman, Eric A. Hanushek, Everett C. Ladd, David R. Mayhew, Richard R. Nelson Guy H. Orcutt, Edward W. Pauly, Douglas W. Rae, Albert J. Reiss, Jr., James E. Rosenbaum, Seymour B.Sarason, John G. Simon Fdison J. Trickett Caral H. Weiss Fdward I.

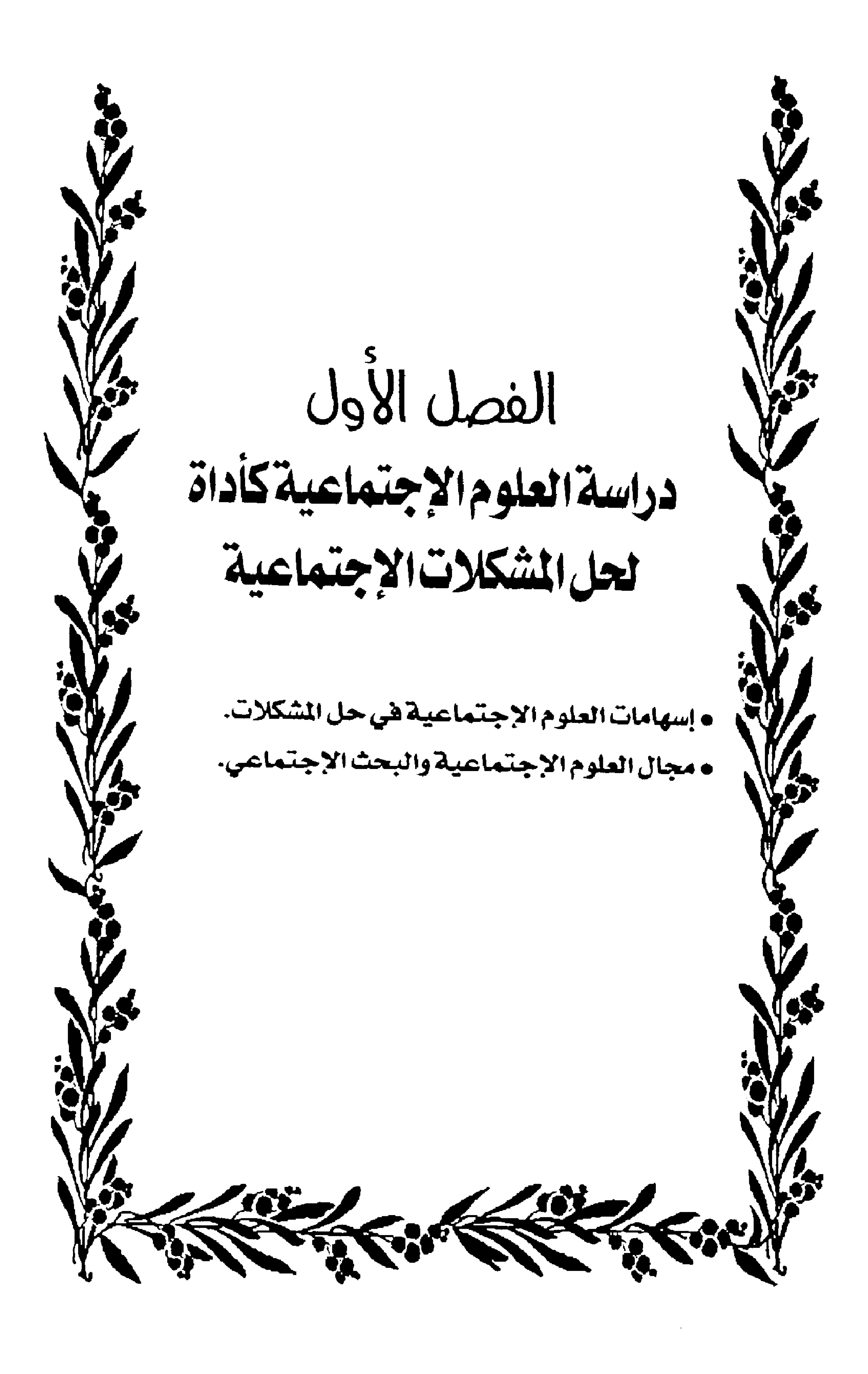
والشكر الخاص إلى Janet A Weise على المناقشات المفيدة والتعليقات المسهبة على المسودة الأولية، أضف إلى ذلك إعترافنا بالمساعدة التي قدمها عدد من الطلبة الخريجين: Randall J. Mioharl Salia James Galbaith, Billeington, Jeffrey T. Wack, James Swiss ted I. K Yaun, Adair L. Waldenbery.

وأما من حيث المساعدة في التحرير فنحن ممتنون للسيد Richard Smither

ويسعدنا كثيراً أن نسجل شكرنا إلى Robin Ellis للمساعدة فى مجال أعمال السكرتارية بما في ذلك كتابة المخطوط على الآلة الكاتبة الذى أنجز بمهارة واهتمام، وذكاء، وإرادة مما جعل المخطوط جيداً.

"Usable Knowledge Social Science and Social Problem Solving: Charles E. Lindblom and David K. Cohen. New Haven and London, Yale University Press, 1979".





الفصل الأول

دراسة العلوم الإجتماعية كأداة لحل المشكلات الإجتماعية

- إسهامات العلوم الإجتماعية في حل المشكلات.
- مجال العلوم الإجتماعية والبحث الإجتماعي.



الفصل الأول
دراسة العلوم الاجتماعية كأداة لحل المشكلات الاجتماعية

تمهيد :

فى شأن صناعة السياسة العامة نجد أن الكثير من الممولين والمستخدمين للبحث الإجتماعى غير راضين، لأنه لا يسمح للممولين بالجدولة ولأن الآخرين لا يسمعون الكثير ممن يريدون سماعه(١). ونتيجة لعدم القناعة تلك تدفق الآن خليط من التشخيصات والوصف: فدراسات الحالة، والتأملات حول الخبرة، وتقارير المؤتمرات وبعض البحوث «الشاقة»، جميعها أضاف مئات الصفحات فضلاً عن العديد من الكتب والتقارير التى وضعتها اللجان(٢).

أولاً: إسهامات العلوم الاجتماعية في حل المشكلات :

ومن الإسهامات الممتازة ما عُزى إلى البعض منهم أن نظرتهم إلى الأمر تشبه

---

(١) أنظر كدليل، أوراق فى Canal H weiss استعمال البحوث الإجتماعية فى صناعة السياسة العامة (Lerington, Mass Meallt 4 co, 1977 p. 5) زيادة على ذلك على أية حال لوحظ أن المستخدمين للبحوث الإجتماعية، يستعملونها بطرق أخرى تختلف عن تلك التى يتبناها الباحثون.

(٢) من أجل بعض المسوح المتعمقة والشاملة للعلوم الإجتماعية والبحث فى علاقتها بحل المشاكل الإجتماعية أنظر ضمن آخرين: National Academy of Seinees العلوم السلوكية والحكومة الفدرالية Netional science foundation: Washington., d. e 1968 المعرفة والفعل: تحسين إستعمال الأمة للعلوم الإجتماعية (Washington D. e)، تقرير الوكالة الخاصة للعلوم الإجتماعية، العلوم الإجتماعية والسلوكية: التطلع للمستقبل والحاجات (Wasshigton D. e 1969) أنظر أيضاً المطبوعات المتابعة -National aeadamy of seienc es and national research council المشاريع الدراسية عن البحوث الإجتماعية والتنمية.

نظرة الرجل الكفيف إلى الفيل، على سبيل المثال أن بعضهم كانت ملاحظته عن البحث الإجتماعى موجهة مباشرة إلى مشكلة صانعى السياسة، مفترضاً أنه لا يوجد نوع آخر من العلوم الإجتماعية أو البحث الإجتماعى يدخل ميدان حل المشكلة الإجتماعية[1].

ويرى آخرون المشكلة كواحدة من الإستعمالات غير الكافية للمتاح من البحوث الإجتماعية مفترضين أننا فعلاً نمتلك معرفة كافية، وأن صانعى السياسة سوف لا يستعملونها لأسباب عديدة وملتوية[2].

ويؤكد آخرون أن المشكلة تكمن فى العلاقات الغير كافية بين الباحثين والعميل متناسين أنه فى إستعمالات البحث الإجتماعى لا توجد علاقات شخصية بتاتاً. ويرجع المستعملون ذلك ببساطة إلى الأعمال المنشورة للمتشدقين من العلماء[3].

والآخرون كانوا محدودى الأفق لأنهم ملزمون بالوقت مفترضين أن المشكلة

---

(١) على سبيل المثال: أنظر Horald Wilenesky الذكاء المنظم (١٩٧٦ الكتب الأساسية: New York) وكمثال آخر أنظر Nather Caplan إستعمال معرفة العلوم الإجتماعية فى القرارات السياسية على المستوى القومى Unversity of michigan center for resarch on utilization of scientifie knowledge 1975 فى هذه الدراسة مقابلات مع ٢٠٤ من الموظفين استخدموا كدليل يمثلون ٥٧٥ طبقاً لإستعمالهم لمعارف العلوم الإجتماعية فى كل ٥٧٥ حالة ذكرت فقط الدراسات المعاصرة المتخصصة، مع أنه لا توجد مصادر أخرى يمكن أن نستخدمها ونفترض أن الاستبيان موجه للمستجيبين ولو أن التقرير لم يذكر مثل الموانع التى منها نستدل على أن فريق البحث مسؤول عن الدراسة ببساطة أهمل دون وعى قمة الجبل الثلج.

(٢) كما ذكر Robert F. Rich استخدام معلومات العلوم الإجتماعية بمعرفة البيروقراطيين: المعرفة للفعل والعمل مقابل المعرفة للفهم، فى Weiss إستعمال البحث الإجتماعى فى صناعة السياسة العامة صفحات ١٩٩ - ٢١١، بخاصة ٢٠٧.

(٣) كمثل، أنظر Panl F. Lagarafeld. Willian Nsewell Harold I. Wilenely استعمالات علم الإجتماع ١٩٦٧ New York. Basic Books.

واحدة من العلاقة الغير الكافية بين الباحثين المعاصرين وبين من ينوب عنهم فى حل المشاكل فى الحكومة، دون التفكير فى الإحتمالات القائلة بأن أكبر تعاون مثمر يحدث بين علماء الإجتماع منن الجيل المبكر وصانعى السياسة من الجيل الأخير. وكمثال أخير، بفهم البعض المشكلة فى صورتها الجميلة: وعلماء الإجتماع لا يكتبون بطريقة جذابة.

ويتمثل خطأ أصحاب وجهات النظر الضيقة فى خلطهم الجزء بالكل، والنظر إلى الكل من حيث العوائق القائمة فى طريق الجهود المبذولة فى علم إجتماع، والبحوث الأكثر فائدة والتى تحتاج وقفة عند الأسئلة المتعمقة حول الإنسان والتى تقدم حلولاً للمشاكل سواء حول المعرفة، والحرفة، أو حول نظام إجتماعى سياسى معقد تكون فيه العلاقة بين المعرفة، والعلم راسخة ولهما الشكل المناسب.

وفى النظرة الأوسع تتحول الأسئلة المملة عن البحث وصناعة السياسة إلى أسئلة تتحدى الإنسان وعقله والسياسة والمجتمع. إنها أسئلة يحتاجها التى تجعل البحث أمراً مطلوباً، وليس أقل من أن تكون أسئلة مباشرة تتطلبها خطة البحث. وغرضنا فى هذه الصفحات هو أن نحدد مثل هذه البحوث - أى أن نقترح القضايا والموضوعات التى تستدعى البحث.

وفى كتابنا أمر مستغرب عنه، فهو لا يقدم مناقشات مؤيدة لأى موضوع مثار. وبدلاً من ذلك لا نذهب مع كل قضية مثارة إلى أبعد من أن نشير إلى أنها تحمل تحدى يستحق البحث، وكل ما فيه يجب أن يقرأ كاقتراح وسؤال أو فرض. فهى توجز وتجمل دون توسع أو تحليل إختبارى. ولكنا بالنسبة لبرنامج البحث الذى وضعناه لأنفسنا، وارتضيناه لزملائنا ممن يدرسون حل المشاكل وصانعو السياسة والتحليل السياسى، ومكانة العلوم الإجتماعية والبحث الإجتماعى لديهم، حيث نتقدم خلال صفحات الكتاب، وزون أن نتعب القارئ بالتكرار المستمر،

نؤكد أن «هدف الموضوع يستحق أن يبحث» أو «أن هذا الفرض يحتاج الإختبار» أو «يجب أن الأسئلة السابقة تحتاج إثارتها حول هذا الجانب من العلوم الإجتماعية. ولكن القصيد من تلك الصفحات - هو أن نحدد موضوعات ونعطيها تنظيماً ودافعاً متماسكين.

من حيث الأدبيات فإن نوعية الأسئلة التى نثيرها عادة، هى أسئلة حول صناعة سياسة الحكومة، وسوف نستبدلها باستفهام أكثر تجريدية وشمولاً عن حل المشاكل الإجتماعية. وعملنا هذا سوف يسمح لنا أن نعتبر العلوم الإجتماعية والبحث الإجتماعى، غير منحصر فقط فى إستخدامات الحكومة ومنفعتها، بل أيضاً فى إستعمالاتها بمعرفة الناس فى المشروعات التجارية، وغيرها من الجماعات الخاصة، أو بمعرفة أى شخص مسؤول عن تحسين أو حل المشاكل الإجتماعية. وسوف نستعمل مصطلح «حال المشاكل» للإشارة إلى مثل هذا الشخص باستثناء الأشخاص العاملين مهنياً فى حقل العلوم الإجتماعية والبحث.

نحن نعنى بحل المشاكل الإجتماعية العمليات التى يعتقد أنها تأتى نتيجة لبعض المعايير بتحسين الحالة التى سبق أن كانت عليها، أو نزعم بأنها ترتبت عليها، أو نرى أننا نقدم بعض الإحتمالات للتغلب عليها.

نحن لا نحصر المصطلح حول العمليات التى ننجزها على نحو مثالى، أو تأتى بنتائج مرضية؛ وفى ضوء هذه الحقيقة يكون «مهاجمة المشكلة» مصطلحاً أكثر دقة من مصطلح «حل مشكلة».

ولا نحصر المصطلح أيضاً حول العمليات الذهنية، والتى من خلالها يتصارع الناس مع المشاكل، فالإقتراح بقذف العملة فى الهواء يكون أيضاً من قبيل النشاط لحل المشكلة، فبعض دارسى حل المشكلة يرون أن «الحل» يتضمن الفهم، كما هو الحال فى حل المشاكل الحسابية، وبالنسبة لنا «حل» لا نحتاج

فهماً «للمشكلة»، ولكنها نتيجة مثل ما هو متبع فى قذف العملة من حل مشكلة. الدوران إلى اليسار أو إلى اليمين عند تقاطع طريق غير عادى أو غير محكم.

عدد قليل من المساهمين فى المناقشة حول التقارير غير المرضية للبحث الإجتماعى فى حل المشاكل الإجتماعية، قد تمسكوا ببعض من معظم الأسئلة المتعمقة وكان من بينهم Dewey, Mar, Weber و Mannheim[(١)].

ولكن إسهامهم النظرى لم يأخذ طريقة إلى المناقشة العملية الموسعة عن الصعوبات الخاصة، التى واجهها وكافح من أجلها علماء الإجتماع عندما أدلو بدلوهم فى حل المشكلة الإجتماعية. ومن ثم فإن تحديد القضايا المتعلقة بالبحث وحل المشاكل الإجتماعية، والتى نحن نحاولها هنا قد حددت كل من الإتجاهات «العملية» المعاصرة المقترحة وإثراء هذا البحث عن طريق الأخذ بالأعراف القديمة للنظرية.

ولا ندعى أن العلوم الإجتماعية والبحث الإجتماعى يحدد دائماً - أو غالباً - من أجل الإختبار أو إستعمالها فى حل المشاكل الإجتماعية. ولا نزعم أن المفيد منها حدد أو خطط بدون قصد فقط لإنجاز مثل هذا الأثر. ومن أجل هذه المشاركة فإن الأسئلة الخاصة بمساهمتها فى حل المشكلة الإجتماعية تكون أسئلة هامة.

كيف نعرف «المفيد» أو «النجاح» أو «الفشل»؟

وما هى معاييرنا للحكم على تأثير العلوم الإجتماعية والبحث وما إذا كان

---

(١) مثلاً Max Weber السياسة كحرفة (١٩١٨) والذى أعيد طبعه فى H. H Frth. Cwright Mills من Max Weber (مطبعة جامعة اكسفورد ١٩٤٦ و Jahn Dewey طلب اليقين - ١٩٢٩) Marl Manmhein, New York: Pulman الأيديولوجية والمثالية (١٩٢٩) New York Har court: السياحة والعالم (١٩٣٦).

كبيراً أو صغيراً، ناجح أم لا، مفيد أم لا؟ إن إستقصاء الإجابات عن هذه الأسئلة هو جزء من البحث الذى يجب أن يمكننا من توضيح لماذا تقرر العديد من الدراسات الخاصة بالعلوم الإجتماعية وأثرها أن صانعي السياسة لا يمكنهم الإشارة إلى مواقف كان لها تأثير مباشر فى تبديلها بفعل دراسة خاصة[١]. فالفشل؟ ليس بالضرورة.

إذ بدأت بعض الدراسات فى إمكان ملاحظة آثار متأخرة غير مباشرة، ونقترح إيضاح موازى مطابق لشرح واحد من هذا الأثر الذى استكشف.

فقد شرح كهن Kuhn وآخرون تأثيرات علوم معينة خاصة علمية والتى تختبرا أطراً علمية أو نظريات كبيرة. ومع ذلك فإن أى من تلك الدراسات الخاصة لم يظهر أنه يدحض قيام نظرية أو إطار للفهم فشلت فى هذا العمل، واجه تعارضاً بين نتائج الدراسة الإختبارية والنظرية السائدة، وقدرفض العلماء تلك الدراسة أكثر من رفضهم النظرية.يمكن فقط لدراسات متتالية ومتنوعة وموثقة أن تفتت العقيدة الموجودة والتى عندها يمكن دعمها بنظرية جديدة وإطار أو نموذج[٢] (فى كلمات Kuhn) بالتوازى قد يقصد التأثير الأساسى الدراسات الموجهة نحو السياسة لنفرض التضخم المالى النزاع العنصرى، الإنحراف أو السياسة الخارجية بما فى ذلك الخطط المحددة لتقديم النصح لصانع السياسة فى زمن معين – حيث من خلال إسهامهم فى وضع مجموعة من الحوافز لإعتبارات عامة بمعرفة صانعو السياسة، ولصنع إطار لقراراتهم لتفعيل فلسفتهم السياسية والإجتماعية أو أيديولوجياتهم.

نحن فى موقف لا يسمح لنا بأن نعرف أو نحكم على فائدة أو فشل، حتى نكتشف العديد من الفوائد الممكنة، عن طريق البحث المستمر.

---

(١) Michail & Patton et al البحث عن تأثير In weiss إستعمال البحث الإجتماعى.

(٢) Thomas & Kerhn تركيبة الثورات العلمية 2 DID مطبعة جامعة شيكاغو ١٩٧٠ خاصة الفصلية ٦، ٧، ٨.

عند إثارة أسئلة للبحث، على البحث نفسه، فإننا نظن بذلك أنه من المناسب أن نذهب إلى عمق أساسيات العلوم الإجتماعية كأداة لحل المشاكل الإجتماعية، ونحن نرى أن العلوم الإجتماعية والبحث الإجتماعى مفهومه على إستحياء عند ممارسيها (بما فيهم نحن)، وأن ممارستهم يعوقها سوء الفهم هذا، ونحن لا نستبعد إحتمال أن علماء الإجتماع (أنفسهم) ضمن هذا الأمر وأنهم، متمسكين بمفهوم خاطئ أساساً عن العلوم الإجتماعية.

هناك سبب واحد فى هذا الشأن لهذه الحالة، وهو أن الممارسين لم يطبقوا أدوات تجارتهم على التجارة نفسها، هذه المثالة البرنامجية إن هى إلا محاولة للمساعدة على فتح إمكانية لمثل هذا التطبيق(١).

---

(١) كثير من الجدل المذكور فى هذه الصفحات ينسب إلى الأعمال المبكرة Lindblom من صناعة السياسة: وبخاصة عن إصلاح التشويش بين الزيادة والتتابع المتبادلتين وعلى أية حال فإن الأعمال المبكرة أخذت ممارسات معظم علماء الإجتماع على علاتها ثم حولت إنتباههم تماما لهؤلاء علماء الإجتماع وغيرهم من المحللين الذين تعاملوا مباشرة مع الموضوعات السياسية وهدفنا حالياً لوسع مجلاً هو أن تثير أسئلة عن السياسة وهدفنا الآن أوسع مجلاً لأنه يثير أسئلة عن الممارسة العامة للبحث العلمى هكذا عن ممارسات علماء الإجتماع عامة وعن العلاقة بين علم الإجتماع وبين الأنواع الأخرى من المعرف المهنية وغير المهنية فى العالم الإجتماعى وأيضاً مع الأسئلة الواضحة عن السياسة إهتمامنا بعلم الإجتماع والبحث الإجتماعى باعتبارهم مساهمين فى حل المشاكل الإجتماعية تتجاوز مجرد التحليل السياسى كما فعلنا فى الأعمال المبكرة ولكن كل حل المشاكل الإجتماعية Marx Durkheim, Weber, Parsons هم عدة المصنع وليسوا أقل من موظفينا من الباحثين أو المتعاقدين مع علماء الإجتماع العاملين مع دائرة التعليم المحلى وقسم الصحة والرعاية فى الولايات المتحدة.

وحيث تركزت الدراسات المبكرة إلى حد كبير على الموضوعات المتعلقة بعمليات صناعة السياسة، فإن الدراسات المقترحة هنا تركز إلى حد كبير على مشاكل منهج البحث فى العلوم الإجتماعية والبحث الإجتماعى.

وبجدية أكثر حيث فحصت الدراسات المبكرة تداخل العلوم الإجتماعية وصناعة السياسة، ويحتمل التقاطع السطح الخارجى فقط، الدراسات المقترحة تعود من السطح فى إتجاه مركز العلوم الإجتماعية.

كانت نتيجة ذلك على أية حال أن بعض من نفس الموضوعات المبكرة أثارت التحليل حول موضوعات السياسية الواضحة، تحتاج الآن أن تثار حول بعض من قضايا العلوم الإجتماعية بعمومية أكبر وكما ظهرت مبكراً سوف أكثر ألفة فى المتن والسياق الأولى.

ثانياً: مجال العلوم الإجتماعية والبحث الإجتماعي:

كثير من باحثى العالم الإجتماعى المهنيين مشغولين بما يسمى عادة بالعلوم الإجتماعية ومن ثم فإن كثيراً من أبحاثهم ليست من النوع الذى يعتبره معظم الأكاديميين من علماء الإجتماع علوماً إجتماعية، ونحن نفضل ألا نستجدى أسئلة عن طريق المطالبة. من خلال المصطلحات التقليدية، لأن جميع الأنواع المختلفة من الدراسات والتحليلات، وأنشطة البحث.

والتى نحن نبغى فحصها تقول أنها علمية، فنحن نريد أن نكون أحراراً فى إثارة الأسئلة ليس فقط حول العلوم الإجتماعية الأكاديمية، ولكن حول الإختلافات البحثية الكبير المتنوعة الأنشطة البحثية. فالظاهرة التى هى موضوع البحث إذن هى بحث مهنى إجتماعى (من أنواع كثيرة) ودورها فى حل المشاكل الإجتماعية.

وعلى أساس التنوع الدراسات التقويمية التى تنفذ فى إيطار الكسب التجارى، بحث الرأى فى مسوح التنظيمات التجارية سياسة التدريب الجامعى فى المكاتب الحكومية لتحليل العمل، وتقارير الجرائد والتليفزيون للمتخصصين فى بعض نواحى العلوم الإجتماعية المناسبة لأغراضهم، نحو وإنتشار الأعمال التى تستهدف حل المشاكل الإجتماعية التى تجرى فى المعامل الخاصة بالتعليم أو الصحة النفسية.

والقليل من تلك الأنشطة يحمل أهم مصوغات العلوم الإجتماعية، ومن بينها الإهتمام بالنظرية الممتدة، والصلة الحميمة بين ما بين أيدينا من عمل والبحث والنظرية السابق وجودها، ومع ذلك فهناك ملامح مشتركة مع العلوم الإجتماعية الأكاديمية: أولاً: كلها تدين فى بعض مناهجها للعلوم الإجتماعية، ثانياً أنها تجرى بمعرفة مهنيين، ثالثاً الكل تقريباً يبغى السلطان بفضل إرتباطها بالعلم.

وعليه يتضمن البحث الإجتماعى المتخصص ما يلى[1]:

١ - الأعمال العقلية النظرية مثل أعمال فرويد، ماركس وآدم سميث.

٢- تعرف العلوم الإجتماعية الأكاديمية أنها هى ما يفعله علماء الإجتماع الأكاديميين فى أدوارهم المتخصصة.

٣- الأنشطة التالية المتداخلة، سواء ما تتابعت بمعرفة علماء الإجتماع الأكاديميين أو غيرهم.

* الدعم، والنسقى والتصنيف المهنى وتطوير التصميمات الأساسية الأسمية أو غيرها.. تطوير النظريات وإختبارها (أن تعرف الخطوات المتداخلة منطقياً للتصميمات).

* البيانات التى تجمع والتقارير التى تجمع بصورة منظمة (كمثال الإحصاء. وبعض البحوث المسحية. والعمل الحقلى الاثنوميثودولوجى)[2].

* معالجة الإحصاءات وتحليل البيانات الإجتماعية.

* العمليات الحسابية وغيرها من عملية أخرى مثل العمليات الإجتماعية.

* العديد من الأعمال التاريخية وليس جميعها.

* التعليقات الإجتماعية والنزعة النقدية.

---

(١) نحن نأمل أن القارئ سوف يقبل عذرنا فى إستعمال (PSI) تعبيراً عن «البحث المهنى الإجتماعى»، "PPSI" إشارة إلى الناس الذين يقومون بها. عمل غير لبق، نعم ولكنه أفضل من التكرار المستمر فى إستعمال مصطلحات أطول لتلك المختصرات.

(٢) الإستعمال المتكرر لمصطلحات «النظم» و «المهني» بقصد أن يفصل الأنشطة الممارسة عرضياً وسطحياً مثل التصنيف، التخيلية، التصميم، التأمل، جمع المعلومات، تحليلات السياسة، والتى تشغل كثير من الناس، تخميناً أكثر تدعيماً، وإتقاناً، وممارسة مهارية لتلك الأنشطة التى يقوم بها أشخاص مهنيين يحملون مثل هذا التمييز كعلماء إجتماع، إحصائيين، محلل أنظمة، أو باحثين ولكن سنبقى مفتوحين للجدال حول أن الفرق صغير جداً أو حتى لا يوجد.

* الفكر التأملى المنظم.
* التحليل السياسى الذى فيه تعرف المشكلة، أهدافها وغيرها وتقدر قيمتها ن ومواجهة الحلول البديلة وتحليلها والوصول إلى توصيات.
* التحليل السياسى الذى فيه جزء من الواجب الذى نحاول إنجازه مهنياً ونسقياً.
* البحث المنظم من أجل معلومات معينة أو بيانات فكرية هامة (بمعرفة الممولين أو بجهد من المستهلكين) لقرارات مستقبلية.
* تحليل مهنى منظم لأى ناحية من نواحى المجتمع سواء حددت لتخفيف بعض النواحى من العالم الإجتماعى أو عمل إسهاماً لحل المشاكل الإجتماعية.
* عمليات بحث وتحليل نسقى منظم حول المشاكل الإجتماعية، وغيرها من الأنشطة المتخصصية مثل تحليل المدخلات والمخرجات والبرامج الحسابية، وتحليل تأثير التكلفة.
* تقييم السياسة.
* الخدمات الإستشارية التى يقدمها المهنيون.
* أى مما سبق تتبع منفردة أو معاً دراسات علمية أو هندسية (مثلاً، دراسات سياسة العلاج الطبى، لمشاكل الأداء البشرى فى القضاء أو المشاكل البيئية).
* أى أنشطة ذهنية ضرورية لأى من السابقة ومن ثم تكون جزءاً من تلك المذكورة أعلاه.

يتضح من القائمة أننا مهتمون بالإسهام الذى قدم لحل المشاكل الإجتماعية بواسطة كل من البحث النظرى من جهة، وتطبيقه من جهة أخرى وعلى أى حال فإن هذا ما يعنيه المصطلحين[1] وليست هذه إلا مجرد دراسة تطبيقية إجتماعية.

(١) لقد نوقشت فى فصل ٦ القادم.



الفصل الثاني

علاقة البحث الإجتماعي بمدخلات حل المشكلة الإجتماعية

- البحث الإجتماعي والمعرفة العادية.
- البحث الإجتماعي كإضافة إلى المعرفة العادية.
- إستنتاجات أولية.
- التعليم الإجتماعي كبديل للبحث الإجتماعي وغيره من الأنواع الأخري للتحليل.
- التفاعل كبديل للبحث الإجتماعي.
- حل المشاكل والتحليل التفاعلي.
- تنوع الحلول التفاعلية للمشكلات.
- تكامل العلاقة بين التحليل والتفاعل.
- مفهوم آخر للتفاعل.

الفصل الثاني
علاقة البحث الإجتماعي
بمدخلات حل المشكلات الإجتماعية

تمهيد :

تؤلف المعلومات والتحليل طريقاً واحداً من بين العديد من أمور حل المشاكل الإجتماعية، وأن البحث الإجتماعى المهنى هو وسيلة واحدة من بين عديد من المعلومات المتاحةوتحليلها إلى الحد المطلوب، والمعلومات والتحليل تقدم لنا مسلكاً واحداً فقط، لأننا سوف نرى أن قدراً كبيراً من حل مشاكل العالم أمر واجب التنفيذ من خلال أشكال مختلفة من التفاعل الإجتماعى، الذى يحل محل الفكر والفهم أو التحليل، فالمعلومات والتحليل ليسوا وصفة عامة أو مرحلية لحل المشاكل الإجتماعية.

أضف إلى ذلك أن البحث الإجتماعى المهنى هو واحد من طرق تحليلية عديدة لأن الأشكال الأخرى المعلومة للبحث الإجتماعى المهنى والمعرفة العادية، والتحليل السببى يأتى فى مقدمة البحث الإجتماعى المهنى فى الغالب كأمر ملائم لحل المشاكل الإجتماعية.

وسنعرض فى هذا الفصل باختصار أسباب تمييزنا للبحث المهنى الإجتماعى كواحد من بين المسالك العديدة لحل المشاكل الإجتماعية.

نحن نرى أن كثيراً من الممارسين يسيئون فهم البحث المهنى الإجتماعى، لأنهم ينكرون ظاهرياً أو ضمنياً القضايا السابق ذكرها، ويبدى بعض الممارسين للبحث المهنى الإجتماعى الشخصى إعتقادهم بأنه مثالياً يعد حل المشاكل الإجتماعية نشاطاً علمياً..

ومن ثم ومن واقع الحياة يكون البحث الإجتماعى المهنى أحسن طريقة للتصدى للمشاكل الإجتماعية، وعند هذا الحد يكون فى مرتبة أعلى من كافة الطرق الأخرى، وبصرف النظر عنها جميعاً لا مفر من أن تكون بدائل ضعيفة بصورة مؤكدة، فكثير ما يسمح البحث المهنى الإجتماعى ببعض الجوانب غير العلمية فى حل المشاكل الإجتماعية، وقد يكون أحدها ضرورياً للإختيار، وتحديد أو إفتراض أهداف وقيم أخرى من تلك التى لا يمكن إقامتها بالعلم دون الخلط والتشتت بين ما يكون وما يجب. ولكن أبعد من ذلك فإن حل المشاكل الإجتماعية يأتى ليكون محدداً إلى حد كبير فى عقولهم مع عملية بحثية عقلية علمية وذهنية.

لربما أن علماء الإجتماع أكثر من غيرهم من العلماء يؤكدون أن النزاع حول القيم يتطلب ما يسمى «سياسى» بدلاً من الحل التحليلى للمشاكل. ولكن هذا لا يصد بعض علماء الإجتماع عن القيام أحياناً بعمل متطرف بالمصادقة على الحل التحليلى للمشاكل باعتباره أفضل كلما أمكن لهم ذلك.

وبالنسبة لحل المشاكل التى تمس نزاعاً بين القيم فغالباً ما يفترضون أن الأفضلية للتحليل التدريجى عن الحل السياسى للمشاكل، إلى الحد الذى لا يصله معظم علماء السياسة فى معالجة المشاكل السياسية كملجأ للتجمعات التى لم تعى فضل العمل السياسى من خلال التحليل، بصورة أكثر من المشايعة السياسية.

من تلك البحوث الإجتماعية المهنية الشخصية، التى تعرف بأن الأنواع العديدة للتفاعل الإجتماعى ضرورية لحل المشاكل الإجتماعية - وهو ما لا يمكن أن يؤديه التحليل بتاتاً، والذى تبعاً لذلك يتطلب إختصاراً للدور المناسب

للمعلومات والتحليل في خطأ الإدعاء بأن الدعوة تعتبر مثالية عند أنصار البحث الإجتماعي والمهنى، باستثناء المعرفة العادية، والتجريبية السببية وغيرها من الطرق غير العلمية أو غير المهنية بالنسبة للمعرفة والتحليل.

إن عدم التمييز بين تلك الرؤى العديدة أحياناً هو الحالة الواضحة، كما سنرى، ولكنه في الغالب يظهر كفروض قد يمكن الأخذ بها.

وسواء ذهب ممارسو البحث المهنى الإجتماعى مذهباً خطأ بشأن الإعتقاد أنها محورية لحل المشاكل الإجتماعية عندما تكون واحدة فقط من بين ما هو أقل أهمية من المدخلات، هكذا يكون موقفها، ولكى نوضح أن هذا موضوع هام ويستحق الدعم عن طريق الوفاء بمطالب الدراسة والجدل المبدئى وإيضاح أن الحل الجيد للمشاكل الإجتماعية يتطلب :

* أن البحث الإجتماعى المهنى فى الواقع ما هو إلا واحد من بين العديد من الطرق التى تتساوى فى أهميتها كحلول للمشكلات الإجتماعية.
* وأن كثيراً ما يعتقد بأن البحث الإجتماعى المهنى الذاتى هو الطريق الوحيد أو الأساسى لحل المشكلات الإجتماعية.
* وأن عدم وعيهم يقودهم إلى الإنحراف وإعادة النظر فى ممارسة البحث المهنى الإجتماعى.

وسوف نتخلص من كل من تلك الإدعاءات الثلاث، وبالنسبة للثالث فنحن سوف نقترح أن الأثر الناتج عن عدم الإدراك والوعي يقود الممارسين لمحاولة القيام بكثير من المهام دون إستبعاد أى منها، وبذل مزيد من الجهد فى مهام لا طائل من ورائها، ومن ثم يفشلون فى التوجه إلى مركز العمل فى إطار البحث المهنى الإجتماعى المناسب، والذى هم فى حاجة إليه.

أولاً: البحث الإجتماعي والمعرفة العادية:

لكى نبدأ بالبحث المهنى الإجتماعى الشخصى فإننا نغالى فى تقدير كمية التمييز للمعلومات والتحليل التى نقدمها لحل المشاكل الإجتماعية. فهم يفهمون جيداً ما يستخدمه المجتمع - والإستخدام الضرورى لرصيد موجود، وأيضاً لتدفق المعرفة العادية الجديدة من مصادر غير تلك الخاصة بالبحث المهنى الإجتماعى الشخصى.

ونحن نعنى «بالمعرفة العادية» المعرفة التى لا تدين بأية صلة للإختبار أو أية درجة من درجات التحقق ومراكز الصدق لأساليب البحث الدرارجة. ولكنها ترجع فى الغالب إلى الحس العام والنزعة التجريبية أو التأمل الفكرى والتحليل. إنه أبداً غير معصوم، ولكن سوف نسميه علماً حتى ولو كان زائفاً. وكما هو فى حالة المعرفة العلمية سواء كانت صادقة أو مزيفة فإن المعرفة معرفة بالنسبة لأى شخص يأخذها كأساس لبعض إلتزاماته أو لبعض تصرفاته.

بالنسبة لحل المشاكل الإجتماعية نحن نرى أن الناس سوف يعتمدون دائماً، وإلى حد كبير على المعرفة العادية، فالمعرفة العادية تخبرنا بأن المشرعين يصنعون القوانين ويؤدون وظائف أخرى معينة. وبعض الموظفون العموميون يتناولون الرشاوى، ومعظم العائلات فى المجتمعات الصناعية أسر زوجية (نواة)، أكثر منها أسر ممتدة، وسوف يحد مزارعو القمح من الإنتاج إذا طلب منهم ذلك، ينعضب الأطفال عندما يخيب أملهم، وهكذا.

حقيقة أن إعتمادنا على المعلومة العادية يذهب إلى أبعد من هذا. فهى المعرفة العادية التى تخبرنا بأن ثمة حقيقة أساسية، كتلك التى تقول أن الأشكال المتحركة التى تراها عند عرض الأشكال أثناء حركتها هى مثلنا كائنات حية كأنفسنا، إنها تلك المعرفة العادية التى تقول لنا أنه عندما ما نسمع كلمة جريمة

لربما كان المتكلم يشير إلى سلوك مخالف للقانون من أنواع خاصة. إن معظم المعرفة الأساسية التى نستعملها فى حل المشاكل الإجتماعية هى معرفة عادية[1].

لدى كل منا معرفة عادية، يستعملها ويقدمها، فهى على أية حال ليست سلعة متجانسة. بعض تلك المعرفة العادية سيقول عنها معظم الناس أنه يمكن الإعتماد عليها وأنها أكثر إحتمالاً للصدق عن غيرها، ويختلف الناس بعضهم عن بعض من حيث النوع، والكم للمعرفة العادية، التى يملكونها. ومع ذلك فإن البحث المهنى الإجتماعى الشخصى يمتلك قدراً كبيراً من النوع الجيد النوعية من المعرفة العادية، كذلك يكون الحال للعديد من الصحفين، رجال الخدمة المدنية، ورجال الأعمال، قادة جماعات المصالح الخاصة، قادة الرأى العام، والموظفين المنتخبين. وقد لا يكون لدى الممارسين للبحث المهنى الإجتماعى تقدم مميز فى رصيد المعرفة العادية كما أن إستعمالها قد يكون مفيداً للسياسة العامة وغيرها من الأشكال المختلفة لحل المشاكل الإجتماعية، وإذا كان لديهم ميزات فإنها تحتاج إلى هوية.

ولكن ممارسوا البحث المهنى الإجتماعى يقرون بأنهم يقدمون ما هو أكثر من المعرفة العادية. إذ يدعون أنهم إتجهوا إلى المعرفة المتاحة لهم بنوع خاص، لأنهم

---

(١) يوجه عديد من زملائنا أمثال Juditl Gruber, Jianet Giandomenico majone, Weiss, Edward Pauly إنتباهنا للمهارة والمهنية كأنواع من المعرفة تختلف عن تلك المعرفة العادية وإذا ما تميزت المعرفة بالكيفية التى تتقدم بها ثم أنتجت أنواعاً خاصة من المعرفة بصورة مشروعة - مرة أخرى - معرفة مختلفة عن المعرفة العادية، أضف إلى ذلك المعرفة العادية ذاتها قد تكون من أنواع مختلفة جداً، فبعضها قد يكون معرفة علمية، وبعضها يأخذ شكل المعايير بصورة أكثر من أن تكون وقائع على سبيل المثال. وإذا ما أقمنا نظماً روتينية أو معيارية تتجاوب مع مشاكل معينة - إقامة تدريب على إطفاء الحريق مثلاً يمكننا أن نقول كنتيجة لذلك فنحن الآن نعرف كيف نتفاعل مع الحريق على أية حال، إذا كان ذلك معرفة عادية، فهى لربما مختلفة عن أشكال الحدائق الخاصة بالمعرفة العادية، وبإختصار فإن إستعمال مدلول المعرفة العادية يستدعى الإستكشاف فى العديد من الإتجاهات.

يمارسون أساليب بحثية مهنية لا تستعمل من قبل التجريبية السببية. أضف إلى ذلك أنهم يقولون بأن بعضاً من عمل البحث الإجتماعي المهني الشخصي له تأثيره في إعادة تشكيل جبل المعرفة العادية إلى حد ما، واستبعاد البعض من تلك المعرفة وكافة ما كان على خطأ منها، وتبعاً لذلك وضعوا بدلاً منها معلومات أكثر صدقاً مما هو معلوم للأشخاص عن أنفسهم.

نحن نسلم بهذا الإدعاء أصغر، مثلاً، عن ذلك التي يتحمس لها علم الإجتماع الذي يرى نفسه كإسهام منتظر إلى العادي من المعرفة العلمية. أضف إلى ذلك، أنها تقول أن بعضاً من عمل للبحث المهني الإجتماعي له الأثر في إعادة تشكيل - إلى حد ما - مخزون المعرفة العادية إلى حد ما. مثل هذه الإدعاءات نحن نرى أنها تقلل بشكل حاد من ميزة البحث المهني الإجتماعي من حيثكون فوق المصادر الأخرى للمعلومات، والتحليل، لحل المشاكل الإجتماعية.

ثانياً: البحث الاجتماعي، كإضافة إلي المعرفة العادية:

لتوضيح ما هو الإسهام المميز الذي يعلمه البحث المهني الإجتماعي، ثم نطلب التعرف على مزيد من الخصائص التي تدلنا على كيف أنها تعتبر إضافة إلى المعرفة العادية:

١ - نحن نرى بخصوص البحث الإجتماعي الشخصي أن معظم المعرفة التي تبدو في أعماله هي معرفة عادية، والتي تنتشر بين أعضاء المجتمع، وليست ناتجة عن البحث الإجتماعي أو راجعة للتحقق. إن التجار سوف لا يستثمرون إذا ما كانت المكاسب غير متوقعة، حيث أنه في كثير من الظروف الخاصة بالأسعار والأجور، وتعفف المدرسين عن العمل التدريسي، وأن الممارسة الطبية في الولايات المتحدة على أعلى مستوى (وأن بعض أطباء لهم ركلات إلى المثلث) وأن

التليفزيون يشغل كثير من وقت الأطفال فى قضايا معروفة. وعن كثير من هذه القضايا الهامة يعرف عنها البحث الإجتماعى الشخصى أكثر مما يعرفه الأعضاء الآخرين فى مجتمعنا، ولا يقدرون عادة أن يقدوا عنها تحقيق أكثر من تلك القضايا الشائعة أكثر من غيرهم، ولو أنهم. يقدرون على تزويد عدد قليل من القضايا الحالية بدرجات متنوعة من المراجعة والتحقق.

٢ - أضف إلى ذلك أن كثيراً من المعرفة الجديدة تنتج بمعفرة نفس أساليب البحث العامة للتأمل والتحقق السببى الذى يمارس من خلال المجتمع بالعديد من الناس بأنواعهم المختلفة، وليست بمعرفة أى حاشية لها معنى. وبالرغم من النمو المهنى لأساليب البحث وبخاصة الكمية منها، فإن معظم الممارسين للبحث الإجتماعى بما فيهم من متميزين، فلا مناص من إعتمادهم إلى درجة كبيرة على نفس الأساليب العادية: تأمل، التعريف، والتصور، وصياغة الفروض، والتحقق كما يمارسه أشخاص ممن ليسوا من علماء الإجتمـــاع أو باحثين مهنيين من أى نوع.

تمارس عملية البحث المهنى الإجتماعى الشخصى تلك الأساليب بمهارة مهنية ولكن تبقى الأساليب نفسها مثل تلك المتعلقة بالتجريبية والتحليل العادى. والعلماء الإجتماعيين المتخصصين فى الدراسات الكمية والرياضة مثل: جيمس كومان، كنث أرو، تجلنج كومان، يعرضون تلك الطرق العادية ضمن أعمالهم الأكثر تخصصاً. ويعمل كثير غيرهم من علماء الإجتماع كلية تقريباً بالطرق العادية أمثال: جوزف تمبينتر، وتالكوت بارسونز، وروبرت ميروتون وألبرت هبرشمان.

وفى قراءة أعمالهم، نادراً ما يأتى المرء بعمل إحصائى أو بأساليب أخرى معينة متفاوتة خاصة بالبحث المهنى الإجتماعى أو البحث العلمى. وقد تحققت

كثير من قضاياهم وهى ليست أكثر ولا أقل من كونها قضايا معرفة عادية من مصادر أخرى.

والملاحظة العلمية هى بحث جيد تم بعناية وتفكر، وذلك فى مقابل التجريبية السببية وبالإدراك السلبى فى حياتنا اليومية. فهو بحث مدروس ومضبوط أثناء عملية الملاحظة ولذا فهو مختلف عن العلم، وليس فقط مجرد إستعمال أدوات معينة (وهى كامة لما هى) مأمونة مثل تلك التى تستخدم الإستقراء بعناية، كان "Tycho bralue" واحداً من أعظم المشاهدين الفلكيين علماً بأنه لا يمتلك تيليسكوب، وأيضاً «دارون» "Darwin" إعتمد إلى حد كبير على العين المجردة، وكان «دو تولفيل» مشاهداً رائعاً دون إستعمال لأدوات جمع البيانات الخاصة بالبحث الإجتماعى المعاصر(١).

٣- عندما يقيم ممارسوا البحث المهنى الإجتماعى على معرفة جديدة وذات دلالة لحل المشاكل الإجتماعية، يمكنهم إنتاج (حسبما نرى) ليس أكثر من عدد قليل من القضايا - بالمقارنة بمخزون القضايا التى تستعمل عادة فى حل المشاكل الإجتماعية، أى أن ما قدموا من معرفة جديدة إن هو إلا القليل الذى يضاف إلى جبل المعرفة.

٤- ونحن نرى كذلك أن جزءاً من معرفة البحث المهنى الإجتماعى الجديد الذى تولد عن أساليب بحثية مميز عن البحث المهنى الإجتماعى هو تدفق صغير، وربما يكون من المستحسن أن نسميه هزيلاً.

٥- ونحن نرى أن الأساليب المميزة للبحث المهنى الإجتماعى تستعمل غالباً لإختبار قضايا موجودة فعلاً، نمت من دورة المعرفة العادية، ومن ثم فنحن

(1) Abraham Kaplan, The Conduct of Inquiry (Sanfrancisco: Chandler Publioh-ing Co. 1964, p. 126.

باستعمالنا أساليب البحث المهنى الإجتماعى نمحص المعرفة العادية بدلاً من إبتداع معرفة سبق أن أعيد صياغتها.

٦- وعند تمحيصها، فإن ذلك يتم بطريقة إختيارية - حقيقة إختياراً عالياً. إن عدداً من القضايا المشتقة من المعرفة العادية، والتى تعرضت للأشكال المميزة من البحث المهنى الإجتماعى الشخصى، تمثل جزءاً صغيراً جداً من المعرفة المستعملة بواسطة البحث المهنى الإجتماعى الشخصى فى عملهم، وللمعرفة حل المشاكل الإجتماعية. ومن حيث القضايا التى إختبرت، والتى كنتيجة يمكن أن يقال أنها أعطت درجة عالية من التحقق، فإن عددها محدود جداً لدرجة يصعب معها التفكير فى الأمثلة.

وتبعاً لذلك فإن البحث المهنى الإجتماعى ليس مصدر مميز للمعلومات والتحليل، إنها فقط تأتى بالصدفة، وفى قولنا هذا، لا نعتزم أن نقلل الآثار التى تبدو للبحث المهنى الإجتماعى فى حل المشاكل الإجتماعية. ونحن سرعان ما نقدر أن المظهر الكاذب التحقق للمعرفة قد يكون غالباً، نقدية، أو محورية.

على أية حال، نحن نريد أن نرى علاقة البحث المهنى الإجتماعى إلى جبل من المعلومات العادية التى لا تحل محل غيرها، ولكنها تعيد تشكيلها هنا وهناك. ومن الأمور التى تستحق الملاحظة أنه مع تلك الأحوال الطارئة المختارة، عندما يسعى البحث المهنى الإجتماعى لأن يوسع المعرفة أو يختبرها بواسطة الممارسة العلمية، فإن عليهم أن يتعلموا الكثير عن المعرفة العادية فى عملية التحقق. ويمكن للعلم أن يتقدم فقط بالوثوق واستعمال مقدار كبير من المعرفة العادية، وغالباً ما يستعملها ليميز بعض أجزائها، ونحن نأخذ كتابات Campblell كمثل لورقة علمية ذات طابع كمى :

فالحس العام، والإدراك قبل العلمى للموضوعات والأشياء الصلبة. والخفيفة

والثقة فى المستقبل حتى نصل إلى النهايات التى تراجع الفهم العادى. ولكى نتحدى ونصحح فهم الحس العام بصورة عامة، علينا أن نثق به[١].

انهمك العلماء فى عمليات القياس الموضوعية، مثل تطبق مسطرة على خط لتحديد طوله وهو يستدعى معرفة عادية لتقول له أن طول الخط لا يتغير أثناء القياس، وأن مسطرته الخاصة ليست لينة[٢].

ثالثاً: إستنتاجات أولية:

الإستنتاجات الخاصة بهذا الجدل الطويل عن ممارسة البحث المهنى الإجتماعى تبدو أنها مقنعة جداً لدرجة أنها تستحق الثناء مقدماً فى الفصول القادمة: وضمن فصول أخرى يجب أن يكون البحث المهنى الإجتماعى مدققاً وأكثر حصافة، ويجب تنمية البحث المهنى الإجتماعى الشخصى، كما سوف نرى بعد ذلك بشكل أكثر تفصيلاً، وأكثر حرجاً أو دون تدخل محورى فى حل المشاكل الإجتماعية. أما عن الدراسات الشاملة فنحن نحتاج إلى التحليل السياسى وأن البحث المهنى الإجتماعى الشخصى يجب أن يدرس العلاقات التعاونية الممكنة مع غيرها من مصادر المعرفة العادية التى يعتمدون عليها إلى حد كبير.

رابعاً: التعلم الإجتماعي كبديل للبحث المهني الإجتماعي وأنواع التحليل الأخرى:

هناك مدخلات أخرى فى حل المشاكل الإجتماعية تقدم بديلاً للبحث الإجتماعى المهنى، وسعياً وراء مسمى أفضل سوف نطلق عليها التعليم

---

(1) Donald T. Campbell, Qualitative Knowing in Action Research, Journal of Social, 85 Ues, Forthcoming.

(2) Ibid.

الإجتماعى، فهو لم يناقش كثيراً كطريقة لحل المشكلات الإجتماعية ولم تجد سوى مناقشة على أنها مجرد بديل ممكن للبحث الإجتماعى.

وينكر الممارسين أهميتها ليس على وجه واضح ولكن بأفكار تتجاهل الإمكانية وعندما وضعوا إتجاهات أخرى فى أعمالهم الخاصة بل يقولون بأنها غير ضرورية.

وفى أمريكا وغرب أوروبا المعاصرة يبدو أن التضخم مثالاً لمشكلة لا يمكن حلها حتى تتعلم جماعات معينة من الناس السلوك المختلف لبعض الجماعات المتنافسة من بين السكان (رجال الأعمال ومتقاضى الأجور مثلاً) قد تنتج عن تلك المنافسة الإقلال من طلبهم للدخل، والمحافظة على الطاقة قد تكون مثالاً آخر: سياسة المحافظة المؤثرة قد تكون غير محتملة حتى تتعلم العديد من الجماعات سلوكاً جديداً.

وحتى يحدث التعلم المطلوب قد يكون البحث المهنى الإجتماعى هدراً، ومن أجل التعلم الذى تتصوره فى مثل هذه الحالات، يأتى من الخبرة الحقيقية التى لتقلب الإتجاهات والأمزجة، ولقد لاحظنا مثلاً أن البحث المهنى الإجتماعى نفسه يمكنه أحياناً قلبها (صفحة ١٧) وأحياناً لا يقدر. فى هذه الحالة لا يأتى التعلم الإجتماعى من الإتصال بالمعلومات الجديدة والتحليل الذى يتم من خلال البحث المهنى الإجتماعى. وفى حالة سياسة الطاقة.، قد يأتى من دفع أسعار عالية للوقود، أو الإنتظار فى صفوف طويلة أمام محطات البنزين أو من عدم الراحة فى منازل باردة، وليس من الحقائق أو التنبؤ على العجز فى الوقود أو تحليل الفروض البديلة.

وقد يكون البحث المهنى الإجتماعى غير مؤثر أو لا يقبل به فى مثل هذا الموقف ماعدا أن يكون دعماً وإضافة للتعلم الإجتماعى المطلوب، مثال ذلك:

بالإجابة على الأسئلة التى تثار فيما بعد كنتيجة للتعلم، ولا تكون بديلاً عن التعلم المطلوب، ولا تقدر على الإسهام إلى حد كبير للتعلم. والمطالب الخاصة لحل المشكلة هى الخبرة الفعلية التى تقود إلى إعادة الإعتقاد به للمواقف أكثر منه للإختبارات، التى يقوم بها الباحثون المهنيون للظروف القائمة أو سياس قابلة للتطبيق (التى قد لا تكون موجودة أصلا). الرأى العام هو أن الأشياء قد تكون أسوأ قبل أن تصير أفضل، باحتمال أن المشكلة لا يمكن حلها حتى يقاسى الناس من تلك الخبرات التى ستأتى بها الإتجاهات الجديدة والنزعات السياسية.

وعندما يكون التعليم التجريبى الإجتماعى مطلوباً، وعندما يكون البحث المهنى الإجتماعى غير متاح، فلا يكون هناك شيئاً سهلاً معروفاً، ونحن نرى أن البدائل موجودة، وأنها تقتضى الدراسة.

خامساً: التفاعل كبديل للبحث المهني الإجتماعي :

ثمة بديل آخر للبحث الإجتماعى وهو الحل التفاعلى للمشكلة من خلال العديد من الوسائل التى بها يحل الفعل محل التفكير - ولا تكون أبداً بصورة كلية ولكنه يكون ذات دلالة. وفى إستكشافنا الحل التفاعلى للمشاكل، سوف نصل إلى فهم أفضل للعلاقة بين الفكر والفعل. ولهذا يمكننا إعطاء بعض المحتوى الخاص للإعلانات المألوفة والفارقة، والتى يجب على المحللين الإجتماعيين أن يتناولو مشاكلهم وينظروا إليها وهى فى سياقها السياسى والإجتماعى.

سادساً: حل المشكلة والتحليل التفاعلي :

هنا وسعياً لإيجاد مصطلح مناسب فنحن فى حاجة إلى أن نضع خطاً للتمييز بين ما سوف نسميه حل المشكلة تحليلياً، وحل المشكلة تفاعلياً. سوف نضع بديلاً واحداً يحاوله المجتمع أو صانعو السياسة لحل مشكلة ما، أو تحسين موقف

شخص ما، وفهمه للموقف وعلاجاته المحتملة، البديل الآخر هو - كما هو الحال فى قذف العملة - لإتخاذ قرار أو إثارة فعل - فالتفاعل عادة - حتى يكون الناتج الممتاز آتياً دون تحليل للمشكلة التى بين أيدينا أو إنجاز حل ثم تحليله.

يمكن التصدى لأى مشكلة بالفهم، والفكر، أو التحليل (نحن نعالج هذه المصطلحات كمرادفات أكيدة) للمشكلة، أو بالأشكال المختلفة من التفاعل بين الناس. وأن الذى يفعلونه أكثر من أى شخص يفكر فيه، (أو يفهم أو يحل المشكلة)، متوجهاً نحو الحل أو الموقف الأفضل، وفى كلام حازم، حيث لا يتوقف الناس عن التفكير فإن البدائل تكون بالتصدى، وفى المواجهة وتحليلياً لمشاكل أو تفاعلات محددة، وفيها يكون الفكر أو التحليل قد تكيف مع التفاعل.

بذلك تكون بعض الموضوعات قد استبدلت بالتفاعل كل شخص يعلم بأننا كلنا مشمولون باستمرار بالتفاعل الإجتماعى، ولكن لا نفهم جيداً أن التفاعل وسيلة لحل المشاكل: فنحن نرى الظاهرة - ومن الصعب إغفالها - ولكن لا تكون وظيفتها حل المشاكل. حقيقة، فنحن نسارع فى الحكم على الفاعل بأنه واضح فى الدعوة إلى البحث عن الأسباب، أو هى تشكل فى ذاتها مشكلة، والأمثلة هى الإعتداءات، والإهمال فى قيادة السيارة، أو السلوك المتكبر البيروقراطى.

وغالباً ما نرى أن التفاعل ليس كما هو مطلوب لحل المشكلة، ولكن فى إتمام الحل. كالذى يصل إليه الكبار عندما يقررون أى طريق سوف يعدون له الخرائط، ثم يبدأون فى إعداد تفاعلات أنماط إدارية معقدة لتنفيذ قراراتهم، تعاقدات إستئجار عمال، إعادة مسار الحركة المرورية أثناء الإصلاح، دفع الفواتير مثلاً - ولكن إهتمامنا هو فى التفاعل كطريق لإيجاد ناتج يمكن إعتباره حلاً

للمشكلة. هذا ما يفعله قذف العملة - شكل بسيط للفعل أكثر منه للفكر. يصل إلى ناتج حل المشكلة وهل نذهب إلى اليمين ٢١ إلى اليسار عند الوصول مفترق طرق غير مألوفة وغير مميزة. وقد نفعل ذلك أسرع وليس أقل كفاءة عما يصل إليه الحل التحليلى.

غالباً ما نرى نفس التفاعل بطرق مختلفة إذ أن الكثيرين منا يعتبرون العنف مشكلة. وبالنسبة للبعض منا يشكل نقد النظام الإجتماعى القائم حلاً لهذه المشكلة والطريقة التى يتحسن بها وضع الدخل غير المتساووى. بالنسبة للمحتج (المعتدى) يكون طريقاً لتنفيذ الحل لمشكلته المتعلقة بالدخل الغير متساو، حل يصل إليه من خلال تحليله للإختبارات بالنسبة له، نحن مهتمون بتلك التفاعلات، والتى تستحق أن نأخذها بعين الإعتبار لحل المشكلة. فالتفاعلات ما هى إلا بدائل توصلنا إلى صور الفهم، والفكر، والتحليل التى تتجه جميعها إلى حل المشكلة.

ولو أن قذف العملة كثيراً ما يكون بديلاً مفيداً للتحليل، فإن أنواع التفاعلات التى تهمنا هى أكثر تعقيداً. مثال ذلك «الإنتخاب» التصويت. حيث يُحل الإنتخابات الفعل محل الفكر، حول بعض الموضوعات، وحتى لو أن كل ناخب قرر صوته بفكر كبير، وذلك لأن المشكلة الخاصة عن كيف نوفق إلى أو تجمع كثير من التفاضلات المتعددة إلى قرار جماعى. والذى هو ناحية من المشكلة الكبرى لإختيار رئيس الدولة. وحل هذه المشكلة ليس بأى فكر أو تحليل موجه إلى المشكلة الخاصة، ولكن بالأفعال المعقدة، التصويب، وعد أوراق الإقتراع السرى، إعطاء السلطة للمرشحين الذين بمقتضى بعض القواعد يكسبون. وفى الولايات المتحدة تكون المسألة الخاصة عن من سيكون رئيساً، وماذا تفعل، مشكلة قد تحل بالبحث المهنى الإجتماعى. وبدلاً من ذلك تحل هذه المشكلة فى جانب كبير منها بإيضاح الرسميات الخاصة بالإحتفالية.

قد نلاحظ أن الإحتفالية تقوم على قواعد، وأن القواعد هى نتاج تحليل سابق (ولكن، إلى درجة ما، موافق للعادة)، ولكن بالنسبة إلى المشكلة الدارجة الخاصة وهى كيف نُحول التفاوت أو الإسراع إلى القرار الخاص بمكن يكون رئيساً، وفى هذه المشكلة الخاصة يقدم التفاعل الحل. وبمعنى آخر، نصل إلى حل تلك المشكلة الخاصة، ولكن ليس كنتيجة للتحليل الذى يقوم به شخص ما للمشكلة من خلال الحل[١].

وفى المجتمعات التجارية تكون مشكلة تحديد البضائع والخدمات التى يجب أن توجه مصادر الأمة إليها، وتعتبر مثالاً آخر مألوفاً وكبيراً لحل المشكلات عن طريق التفاعل. هذه المشكلة قد حلت كناتج من عدد من حركات البيع والشراء. ويمكن أن نضع فى المقابل نظاماً فرضياً (أو النظام الحقيقى للعالم مثل الإتحاد السوفيتى) فيه مشكلة ضم المصادر يناط به مخطط يتوقع منه أن يقدم بتحليل واقع وموجهاً لها. إنهم يحلون المشكلة بتحليل المشكلة. وفى حل المشكلة بالتفاعل التجارى، يكون التحليل فى حاجة أن يلتزم بأسئلة محددة - مثلاً - أسئلة رجل الأعمال حول ماذا ينتج أو يباع. أما بالنسبة لأسئلة صانع السياسة تكون عما إذا كان بناء السوق يسمح بإنتاج تفاعلات السوق بكفاءة.

ولربما أوضحنا التنوع اللانهائى للطرق التفاعلية لحل المشاكل الإجتماعية ونلاحظ أنه، عندما تكون التفاعلات التجارية لا تعطى حلولاً مقبولة، فإننا بدورنا غالباً لا نتجه لتحليل المواجهة المباشرة، ولكن إلى الأشكال الأخرى للتفاعل. لذا عندما تبدأ التفاعلات فى تضخيم معدلات الأجور فنحن نستبدل تلك التفاعلات ليس بالبحث المهنى الإجتماعى أو أى طرق تحليلية لتحديد الأجور، ولكن بالتفاعلات الثلاثية للمساومة بين ممثلى الإدارة والعمل والعامة.

---

(١) وطبعاً، إلى حد أن القواعد أقيمت بعد تحليل سابق، التحليل السابق كان سبباً وقائماً، باستمرار على المعرفة العامة أكثر من البحث المهنى الإجتماعى.

بعض أشكال حل المشكلة تفاعلياً تكون أحياناً متخفية تحليلياً. ومن بين تلك الأشكال قد يكون أكثرها شيوعاً هو إكال إتخاذ القرار إلى واحد أو إلى القليل من الأشخاص. فى أبسط صور الإنابة (الوكالة) تكون شخصية الحل التفاعلى واضحة، فمثلاً: إذا قررت جماعة من بين الناس أن يتناولوا طعام العشاء معاً، ووجدت صعوبة فى إختيار المطعم يمكنهم إختصار تحليل الموضوع بإنابة واحد منهم لإختيار أبسط طرق التفاعل، سوف ينجز قراراً، وبذلك يحلون مشكلتهم. والشخص الغائب يمكنه إتخاذ القرار إذا ما أراد طبقاً لأفضليته هو شخصياً. وقد يتجه للتحليل طبعاً؛ كما أنه قد يتجه إلى ضرب العملة، على أية حال فإن الجماعة قد حلت مشكلتها بعمل الإنابة.

فشخصية التفاعل لحل المشاكل الإجتماعية هى فى أعين البعض مبهمة عندما يتم إنابتها فى إتخاذ القرارات إلى الموظفين العامين، بما فى ذلك المشرعين. وبالنسبة لبعض الناس يفترضون أن الإنابة ليست إلا إعطاء تفويض بالمسؤولية لموظفين بعينهم للقيام بحل المشكلة تحليلياً.

الحقيقة الفعلية هى أن الموظفين الرسميين قد يحاولون أو أنهم لا يحاولون تحقيق إنجاز. أو أنهم يستطيعون إنجاز حلولاً تحليلية، مثلاً: المشرعون مطلوب منهم إنجاز قرارات بالتصويت، والتى تكون شكل من أشكال التفاعل النشط لإتخاذ القرار الذى يتكيف مع تحليلاتهم، التى يكون قد قاموا بها. حتى بالنسبة للفرد صانع السياسة يكون قد أنيب فى إتخاذ قرار، وقد يعمد فى إختياره دون تحليل.

ويعلم ممارسوا البحث المهنى الإجتماعى أن بعض الموضوعات يجب أن تُحسم بتفاعلات تسمى «سياسة» أكثر من التحليلات، ولكن إلى درجة تكشف بها هذه الوسيلة عن محدودية البحث المهنى الإجتماعى، فهذا أمر لا يزال دون إستكشاف كامل. كذلك بالنسبة للأشكال العديدة لحل المشاكل بالتفاعل

النشط خارج المضمار السياسى لم يكشف بعد. وبناء على فنحن نعتقد أن العلاقة بين البحث المهنى الإجتماعى. والحل التفاعلى النشط هى مسألة ثرية عند تطبيقها وعلينا دراستها.

سابعاً: تنوع الحلول التفاعلية للمشكلات :

قد يكون مدلول التفاعلات فى حل المشاكل فى أعين البعض مقلقاً، والواقع أن هناك مهمة مبكرة للبحث قد تكون فى التمييز بين أنواع عديدة للتفاعل. ونحن الآن نأخذ بعين الإعتبار كل ألوان الطيف لطاقات التفاعل فى حل المشكلات، كما أننا نستثنى نوعاً واحداً فقط للتفاعل المنتظم يكفل التعاون فى حل المشكلات من خلال الفكر، أو التحليل، والذى نصنفه تحت ما نطلق عليه حل المشكلات تحليلياً.

لكى نقول أن المدى الكلى للتفاعل الإنسانى يحتاج أن ننظر إليه بهذه الرؤية – على أنه بدائل دعم للوصول إلى حلول المشكلة من خلال الفهم، الفكر أو التحليل – والذى يبدو بحدود مألوفة. لكن نعترف بأن قذف العملة هى طريقة لحل المشكلة، علينا أن نقر أن حل المشكلة شكل من السلوك البشرى، بعيداً عن الإستدلال.. وإذا ما نتج عن قذف العملة إجابة للمشكلة العملية. كذلك يمكن قراءة ما فى أحشاء الطيور. لذلك يمكن المحاولة بالماء أو بالنار. وكذلك يمكن تأسيس روتينيات للفعل نظير ردود أفعال للمشاكل مثل ما حدث فى مكافحة النيران حتى أنه عندما تثار مشكلة خاصة والتى تأسس من أجلها الروتين فلا وقت للتفكير، ثم تستبدل الحركة المبرمجة بتحليلات مستقبلة.

ربما نكون قد قلنا ما فيه الكفاية فيما يختص بإظهار عيوب الفكر الغير متوقع، والذى يعتبر بالنسبة للطرق التفاعلية بدائياً، وكل يجب أن يستبدل بالتعقل والفهم العقلى، أو حل المشكلة تحليلياً فى عالم مثالى، وبقراءة ما فى

أحشاء الطيور قد يكون بدائياً، ولكن بالنسبة للأسواق والإنتخاب ولكن بالنسبة لأشكال أخرى للمساومة السياسية لا تكون كذلك.

على المرء أن يدخل فى قدرات حل المشاكل بالتفاعل بإخلاص وفير. ومع هذا سوف يكون هناك وقتاً لنرى قبل أن نستوضح الأمر الذى تم إنجازه، إذا ما كانت تفاعلات السوق هى حل المشاكل بشكل يستدعى إعادة وتوزيع الدخل، ومن ثم يمكن تحليله من خلال إتخاذ قرار (ثم، طبعاً، التنفيذ) أى من تلك التفاعلات يسمى نشال، أو لص الدكاكين أو التوقف؟ ولقد لاحظنا فعلاً أن بعض النقد اللازم للوضع الإجتماعى لكونه يحتاج حقيقة لمثل هذه التفاعلات ليساعد فى حل مشكلة عدم المساواة بتوجيه الدخل، وبالمثل كان سلب «روبين هوود» يمثل نوع من أنواع حل المشكلة بالنسبة للمحرومين فى زمنه. وهناك العديد من أشكال التفاعل البشرى بما فى ذلك ما أبكى بعض الناس فى حين أن الآخرين يخفف من أثر المشكلة الإجتماعية، وذلك بتحسين المخرجات. وذلك يعنى بدائل للفهم، والفكر أو التحليل كوسيلة للوصول إلى «حل» أو رغبة فى تحسين المخرجات. وبوجه خاص صانعى السياسة فى أى مجتمع دائماً لهم الإختيار بين محاولة إيجاد حلول (أو نواتج مفضلة).

وبترتيب المشكلة المعطاة بالتصدى لها من قبل أشخاص، أى الذين يفكرون من خلالها للحل. أو بترتيب مجموعة من حركات تفاعلية بمساعدة تحليلات تلائم التفاعل، وينتج عنها حلولاً أو نواتج مفضلة. الأشكال المختلفة للتفاعلات، والبحث المطلوب هنا هو لتلك الأشكال من التفاعل التى تخدم بعض حلول المشكلة لوظيفة المجتمع، على سبيل المثال، التصويت، الإنابة بعض أشكال التفاوض السياسى وتفاعلات التجارة، ولو أن البعض ينظرون إلى نفس التفاعل كسبب للمشاكل، كما هى الحال فى التصويت والتجارة.

ويعتبر سبباً فى المغالطة فى تقديرناللتفاعل كوسيلة لحل المشكلة، غالباً ما

يكون التفاعل مثالياً لو رأى بعض الناس أن نفس التفاعل يخلق المشاكل. وذلك كحالة الإنتخابات والتجارة فى الأسواق. ومن خلال تفاعلات البيع والشراء نجد أن طاقة حل المشكلة الخاصة بالتفاعلات هى أيضاً غامضة لأن التفاعلات غالباً لا تكون نتيجة قرار لموظف أو مجموعة من المسؤولين بشكل واضح، ولكنها تذوب فى مشكلة معترف بها كمصدر محدد بالبيع والشراء لا تتطلب قراراً من تجمع المصادر من أى شخص ولا تحتاج من أى شخص أن يوضح مشكلة مصدراً محدداً أو أن يوضح إجابة لمشكلة.

أضف إلى ذلك أن حل المشكلة بالتفاعل النشط، يكون دائماً ممتزج مع بعض عناصر حل المشاكل تحليلياً، والأخير قد يأخذ شكل التحليل العادى بمعرفة من يحلون المشاكل، أو شكل الإستقصاء المهنى الإجتماعى بمعرفة الموظفون المتصلون بمن يحلون المشاكل بطريقة الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى كمشاهدين يحاولون تفسير العملية بعناية ويمكنهم أن يفعلوا هذا التمييز الجيد جداً بين العناصر النشطة فى التفاعل بالنسبة للعديد من الأنواع، والعناصر التحليلية للأنواع العديدة، وملاحظة علاقاتها الخاصة المتداخلة ما هى إلا العلاقة المتداخلة للتفاعل والتحليل هو الذى يميز الإستقصاء المهنى الإجتماعى كما فعلا فى هذه الصفحات وإستعمال كلمة حل قد تكون مزعجة كما لاحظنا فعلاً (فى الفصل السابق).

ونحن نشير بحل المشكلة إلى العمليات التى تحركنا نحو الحل، ولا نعنى أن حل المشكلة بالضرورة هو حلها كلياً فى الواقع، وفرضيتنا هى أن يكون ذلك ممكناً أو قد لا يحدث أبداً، وحتى بهذا الوصف يمكن أن نجادل حول موضوع التفاعلات التجارية التى قد لا تحل مشكلة المصادر مجتمعة بدلاً من ذلك تأتينا بثمرة لا تسبب لنا مشكلة، من حسن الحظ أننا لا نحتاج إلى الدخول فى نزاع مع المشكلة فنقطتنا هى أن التفاعلات تعنى إتخاذ خطوات من هذا الوضع إلى وضع أفضل فى كثير من الظروف، وتفعل التفاعلات ما يفعله التحليل، وغالباً

بمكنهم أن يفعلوا ما تحاوله التحاليل، ولكنها تفشل فى عملها. أن التفاعلات والتحاليل هى بدائل مفتوحة للمجتمع ولم يحسم أمرها بالنسبة لحل المشاكل، ولصانعى السياسة يكون الإختيار بينهم ممكناً بنفس الطريقة التى يمكن للمرء أن يختار بين الطائرة والقطار للوصول إلى وجهته، فإنها أيضاً طرق بديلة للفشل فى الإنتقال من وضع هنا إلى وضع أفضل هناك لأن كلا الطائرات والقطارات أحياناً يصيبها العطب.

ثامناً: تكامل العلاقة بين التحليل والتفاعل:

لقد علقنا أهمية كبرى على الحقيقة القائلة «أن التحليل والتفاعل يكمل كل منهما الآخر، وبالمثل فإنهما متكافئان. ويبدو أنهما مترادفان. والناس المشغولون بالتفاعلات لا يقف لهم تفكير. والتحليل لا ينصرف عنه تماماً. وقبل (قرعة) قذف العملة، قد يفكر الشخص من خلال السؤال عما إذا كان يجب عليه أن يقذف العملة، ولإقامة نظام روتينى يتمشى مع بعض أنواع المشاكل، مثل تشغيل مضخة الحريق، قد يتطلب قدراً كبيراً من التحليل فى تدبير روتيناً على درجة من الكفاءة.

ويقوم الإقتصاديون على الدوام بتحليل تركيبة السوق ليروا عما إذا كان التفاعل مجدياً أو أنه يؤدى إلى التحسن. ولو أن فى بعض المواقف يعتمد قاذف العملة على القذف أكثر من تقديم تحليل إضافى. وعلى كلٍ يدخل التفكير فى تصميم مضخة الإطفاء، الذى يجعل الآلة ممكنة لكثير من الأشخاص عندما تشب حريق، ولحل المشكلة بالهروب السريع من المبنى المحترق دون أن يكون فى حاجة إلى التفكير فى هذا الوقت. وفى الحقيقة تكون الأسواق بديلاً عن التخطيط التحليلى لتجميع المصادر، حتى فيما إذا فكر الإقتصاديون وحللوا تفاعلات السوق، تغير التفاعلات حل المشكلة الذى يجب عمله، والمهمات التحليلية التى

يجب أداؤها. بالإضافة إلى أنه ليس صحيحاً أن عمليات التفاعل النشط عندما يتحول إليها يجب أن توزن وتختار من خلال التحليل. إذا كان عليّ أن أختار بين حل مشكلة قذف العملة أو بين تحليل المشكلة، علينا القيام بهذا الإختيار بقذف العملة. ولكن كيف نقرر القيام به؟ قذف العملة دائماً واحدة من الطرق الممكنة. وهذا يبدو إرتداداً لا نهاية له.

الموقف، على أية حال، بسيط، فى كثير من الحالات يمكن وجود حل للمشكلة إما تحليلياً أو بالتفاعل النشط. والإستقرار على واحد أو الآخر من المحتجين يمكن عمله إما من خلال التحليل أو التفاعل.

هكذا، فالإستقرار على هذا أو ذاك غالباً ما ينجز من خلال العادة، والتقاليد، والعرف، أو الروتين أكثر من التحليل الواضح بالنسبة لمشكلة الإختيار.

ما هو القدر المطلوب من التفكير لتأسيس حل تفاعلى للمشكلة يختلف من وقت إلى آخر. فمقاومة الحريق يتطلب جهداً كبيراً، من قذف العملة جهد ولا يحسب. وبعض التفاعلات مثل التفكير فيها تلقائياً ودون تفكير مسبق. مثال لذلك: الإخلاء التلقائى لمبنى دون إتباع روتين سابق للإخلاء، وغالباً ما يحل هذا مشكلة الإخلاء وطريقة حل المشكلات هذه تعمل جيداً يومياً عند الساعة الخامسة بعد الظهر، والأخرى تظهر للعمل بصورة أفضل فى حالة النيران.

البيان العام عن تحليل المشاكل الإجتماعى وعن حلولها المختلفة يجب دائماً وضعها فى إطار سياسى أو إجتماعى، وهو غالباً مجرد ذكرى حاضرة بأن البحث المهنى الإجتماعى الشخصى ينبغى أن يتصل ويشمل العالم الإجتماعى المعقد، حتى عندما تؤكد بكل صدق أنه بسيط، حيث أنها مجرد نقاط على الإلتقاء بين التحليل وغيرها من العمليات الغير محدودة والعمليات الإجتماعية الأخرى.

فالتحليل لا يفهم ببساطة على أنه مضاد للعمليات السياسية والإجتماعية. إذ

أن التحليل والعمليات الإجتماعية الأخرى يتحقق كلاهما بصورة مترابطة فى حل مشكلات المجتمع ويعملان معاً. كما أن المجتمع يختار من بين الترابطات المختلفة للإثنين.

تاسعاً: مفهوم آخر للتفاعل :

وفى إقتراحنا بأن الحل التحليلى والتفاعلى لحل المشكلة هو مفتاح فئات بحث حل المشكلة، ونحن نلحظ فئات مثمرة أخرى قد تصبح به فى حالة من التشتت، إقترح «فيث» Weiss ثلاثة فئات متميزة أو بدقة أكثر ثلاث نماذج للعملية والتى بها يدخل البحث المهنى الإجتماعى فى حل المشاكل الإجتماعية وتتمثل تلك النماذج فى :

١- نموذج القرار الملزم، وفيه يكون البحث المهنى الإجتماعى إستجابة كبيرة للمشكلة التى وضعها صانعوا القرار.

٢- نموذج المعرفة الملزمة، وفيه ألقى البحث بفرصة يمكن إستثمارها.

٣- النموذج التفاعلى، وفيه يكون البحث المهنى الإجتماعى «جزءاً فى بحث معقد للمعرفة من مصادر متنوعة»[١].

من الواضح أن تلك النماذج تعتبر نماذج للحل التحليلى للمشكلة، حيث أن تلك النماذج تشير إلى طرق بديلة تدعو المعرفة لتقوم بدورها فى تحمل المسئولية. وهو ما نسميه حل المشكلة التفاعلى حيث يعين الفعل ويحدد التفاعل لبدائل للمعرفة.

---

(1) Carol H. Weiss, Introduction in Wciss, el., Using Social Research in Publicy Makins, pp. 11 - 15.



الفصل الثالث

دلائل سوء الإدراك

- التحليل مقابل التفاعل.
- الفرضية القبلية لصانع القرار.
- علاقة البحث الإجتماعي بالمعرفة العادية.
- البحث المهني الإجتماعي الإستعماري.

الفصل الثالث
دلائل ســوء الإدراك

تمهيد :

مهما كان مقبولاً ومألوفاً من الطرق البديلة للبحث الإجتماعى، لحل المشكلة الإجتماعية التى قدمناها سلفاً، فإن دلالاتها تكون لأغراضنا. ونحن نقترح أنها غير مألوفة على نطاق واسع، وخاصة فى العديد من الأعمال والبحوث القائمة على فرضيات. وربما معظم تلك الأعمال التى تتناول فرضيات. ويبدو أن البحث الإجتماعى الشخصى قد استبعد سوء الفهم من بعضها أو جميعها، وذلك برفضه بعض الخصائص أو جميعها. والواقع أن عمق وتكرار سوء الإدراك هذا يستحق منا القيام بالعديد من البحوث الموسعة.

أولاً: التحليل مقابل التفاعل :

أحد الدلائل على سوء الإدراك المنتشر، هو تعريف حل المشكلة بفهم المشكلة، باستثناء التفاعل. مثلاً كتابات عالم سياسى عادة تتضمن نموذجاً عقلانياً لحل المشاكل المجتمعية، وبوجه خاص النموذج العقلانى الذى يتطلب تحقيقه فهماً كاملاً[1]. فنحن نشك أن فى جزء واحد من فكرهم، كثير من الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، ونجد أنه من المسلمات أن الطريقة العادية أو الضرورية لحل مشكلة هو أن تفهمها، فهم لا يرون بشكل منتظم أن حل المشكلة كغيرها عملية ذهنية أو معرفية، أكثر من كونها قدرة على فهم

---

(1) Thomas Dye, Understanding Public Policy, 2 d ed. (Englewood Chiffr, N. J.: Prentice - Hall, 1975) pp. 27 and 344.

التعقل، ماعدا ما يتعلق بالإشارة إلى العمليات الذهنية أو المعرفية. لذا فإن كثير من مفاهيمهم التصورية المنتظمة لحل المشكلة، وأيضاً كما يحدث فى إختياراتهم فى الإتجاهات البحثية، يتجاهلون إمكانية الوصول لحل المشكلة بالتفاعل، ولو أنهم فى جانب آخر من تفكيرهم لا يمكنهم إنكار أن:

«السياسة، كشكل واحد لحل المشكلة بالتفاعل غالباً ما تنطوى على عنصر ضرورى فى حل المشكلة، ومع ذلك فإنهم لا يوصون بتطبيق الإستقصاء المهنى الإجتماعى كحل لكل المشاكل الهامة، وكأن التفاعل لا يستحق أن يؤخذ بعين الإعتبار كبديل».

وهنا، مثلاً، يبدو أنه إنكار شديد منهم لإحتمال حل المشكلة بالتفاعل، ماعدا، لربما أنه إنحراف عن المألوف: فلا يمكن القيام بإختيار سياسة معقولة دون أن نحلل بعناية المميزات والمساوئ لكل من مجالات الفعل[١]، مثال آخر: نوعية السياسة الإجتماعية المميزة يكون هدفها ما قد يُسمى بالعقلانية المبرمجة، وهو يسعى إلى إنجاز أهدافاً ضرورية من خلال برامج فعل آلى، والتى تبرهن منطقياً أو تجريبياً عن إمكانية إنجاز هذه الأهداف[٢].

لا توجد أمور غير عادية حول تلك القضايا. وسوف لا نفردها عن بعضها من أجل إيضاحها. فهناك قضايا مماثلة كثيرة فى أدبيات العلوم الإجتماعية، والبحث الإجتماعى. وكلها تبدو نكرة وغير معلومة، وأحياناً نستطيع دون غموض وبشكل مطلق تحقيق التكرار الذى به تحل المشكلات بالتفاعل دون فهم أو تحليل.

---

(1) Edith Stokey and Richard Zeckhausct, Aprimer for Policy Anatygis (New York: Norton, 1978(, p. ix.

(2) Herbert J. Gans, "Social Science for Social Policy", In Irving Louis Horowitz, ed., The use and Abuse of Social Science 2e ed. (New Bruns Wick, N. J.: Transaction Book, 1975), P. 4, Our Italics.

وتعليقاً على ما يزيد عن أربعين إسهاماً عن منافع علم الإجتماع، لاحظ محرريها «أن هناك موافقة على أن السياسة يجب تقيمها»[1]، ونحن نشك أن معظم البحوث المهنية الشخصية الإجتماعية، توافق على أن يقطع بوجه عام أن حل المشكلة تحليلياً مع إهمال حل المشكلة تفاعلياً. ولو أنهم أيضاً سوف =، إذا ما ضغطنا وبسرعة على إستبعاد القضية. أنهم يحملون فى أفكارهم أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى غير مرشد.

وإلى أبعد من ذلك فإننا نرى مع نخبة الإقتصاديين أن تلك البحوث المهنية الإجتماعية الشخصية التى تتمسك بحل المشكلة تحليلياً كأحد بدائل التفاعل باعتباره الآخر، وغالباً ما تهمل كل أشكال التفاعل ماعدا السياسى منها. وتدعيم أكثر للإدراك، فإن الرؤيا، أو نموذج حل المشكلة تفاعلياً، هو أننا نعتقد بأنها لا توجد فى أدبيات حل المشكلة، ولا فى صناعة السياسة[2]. وسوف تتضمن الأشكال السياسية، والتجارية وغيرها من الأشكال الأخرى غير الظاهرة، والتى حتى الآن لا تزال غامضة - مثلاً تلك التفاعلات، والتى تحل المشكلة إلى حد كبير تقف عند السؤال؟ ما هى القواعد الأخلاقية الأساسية التى يجب تأسيسها لكى تحقق السلام الإجتماعى؟.

ولا يبدو التفاعل السياسى واضح أو مدرك تماماً كشكل من أشكال حل المشكلة. ويسجل الممارسون للبحث المهنى الإجتماعى أسفهم على إعاقتها لحل المشكلة عقلياً بعيداً عن تقديرهم لها كطريقة لحل المشكلة. ونحن نأخذ ذلك على سبيل المثال مقالة عن إسهامات العلوم الإتماعية للسياسة الصحية.

---

(1) Paul F. Lazarsfeld, William H. Sewell, and Harold L. Wilensky, eds., The Uses of Sociology, P. xv.

(2) Abeginning may be found in Charles E. Lindblon, The Sociology of Planning: East and west Cambridge, Mass: Ballinger, 1975.

ونلاحظ أن تفاعل الجماعات محل الإهتمام يكون حول السياسة الصحية، وقد لوحظ أبعد من ذلك أنهم يكونو فى غالب الأحيان معيقة بصورة متكررة. ويذهب المؤلف ليلحظ بعد ذلك أن الجماعات محل الإهتمام تستطيع القيام بإسهام إيجابى لحل المشكلة إذا ما كان هؤلاء الموظفون والدارسون ممن يعلمون جيداً ما هى الحاجات التى يجب القيام بها لتحركهم نحو الدعم. إن تفاعلهم أنفسهم يكون جانباً من عملية حل المشكلة بديلاً عن البحث المهنى الإجتماعى، أو حل المشكلة تحليلياً، والذى لا يمكن التغاضى عنه بصورة كلية.

حتى فى محاولة غير عادية ظاهرة لتوضيح العلاقة بين حل المشكلة تحليلياً، وبين حل المشكلة سياسياً[١]، يرى «شارلز شولتز» Charles Schultze أنه كثير بعض الشىء فى حل المشكلة تفاعلياً أكثر مما يسميه المساومة (المفاوضة) المضادة أو المحاورة السياسية، لذا أنكر بالتطبيق – أو ببساطة أخطاء الحقيقة القائلة أن كثيراً من الأشكال الأخرى، من إسهامات التفاعل لحل المشكلة، كلاهما داخل وخارج الحلبة السياسية[٢]، ومن المحتمل أن يكون من الصحيح أن نقول بأنه عامة من بين البحوث الإجتماعية الشخصية ما نسميه حل المشكلة تفاعلياً فى الحلبة السياسية غالباً ما يتضاءل فى المفهوم إلى واحد فقط من أشكاله، من المساومة إلى إستبعاد مفهوم المبادلة الضمنى، من الشفعة، الفروق المضادة، وأشكال التكيف المتبادل عن المدى الذى لا يحتاج الأطراف فيه الإتصال كل منهما بالآخر[٣].

---

(1) Edward A. Suchman, Public Health in Lazarsfeld, Sewell, and Wilensky, Used of Sociology, pp. 583 - 84.

(2) Charles Schultze, The Politics and Economics of Public Spending (Washington, D. C. Brookings Institution 1968), esp. pp. 77 and 92.

(3) For a list, See Charles E. Lindblom, The Intelligence of Democracy (N. Y.: free Press, 1965), Pt. 2, esp. p. 84.

ثانياً: الفرضية القبلية لصانع القرار:

دليل آخر على أن البحث المهنى الإجتماعى الشخصى يسوده الإدراك، وأنه يكون مباشراً فى حل مشكلة إجتماعية، مشكلة ما عادة ما تكون قد أصلحت أو حلت بمعرفة قرار خاص لشخص حاكم أو شخص محيط بهذه المشكلة. وأحياناً، بالطبع، سيترتب على عملية التفاعل فى القرار أنه كان يعزى إلى موظف أو لجنة، ولكنه غالباً لا يكون كذلك. وبدلاً من ذلك ستظهر المخرجات من مثل هذه التفاعلات، مثلاً عندما يؤسس سعر فى سوق تنافسى دون أن يقوم أى شخص بدور مثبت الأسعار، يكون السعر عبارة عن حدث أكثر منه قرار شخصى يؤسسه، وحتى ولو أدت قرارات لآلاف عمليات البيع والشراء إلى هذه النتيجة، إذا ما وقع البحث المهنى الإجتماعى الشخصى فى عادة الحدس، فإن متخذ القرار حول كل مشكلة يكون قراره على نحو ما محدداً وحاكماً للمخرجات. ونأخذ كدليل إيضاحى أنهم لا يفهمون إحتمالات حل المشكلة تفاعلياً، ولذا قد نسئ إدراك دور البحث المهنى الإجتماعى وغيرها من الطرق التحليلية، لأنهم يتسببون فى إساءة الإدراك عند صانعى القرار.

نعم أن الإفتراض مشترك، ولو أنه ليس شاملاً وسوف نعطى أمثلة: أن الحدس يكون محل إهتمام عندما يقوم بها أفضل رجال البحث المهنى الإجتماعى الشخصى، والذين يكونوا أكثر معرفة، مثلاً، مؤلفوا دراسة حديثة عن المصاعب السياسية العامة يشيرون بوضوح إلى أنهم يفهمون أن السياسة تنبثق عن تأثيرات النزاع بما فى ذلك التى فيها لا يوجد أو يوجد قليل فقط من المساهمين الذين يواجهون ويتحملون مسئولية التصدى للمشكلة البادية. هذا هو إعتراف بالموقف المشترك الذى هو نتيجة لما سوف يأتى من التفاعل بين صانعى القرار. فمنهم من سعى نحو حلول لمشكلته أكثر من المشكلة، ولكن المؤلفون نحو جانب هذا

الإدراك واقترحوا بدلاً منه إختبار الصناعة البوليسية، والذى أنجزه صانعو القرار التشخيصى فى وضع مفاهيم مناسبة لهذا الحل. لذا كتبوا.

نحن نختبر صنع السياسة من منظور صانعى القرار، مع تقصى المهام الذهنية التى تواجه كلاً من صانعى القرارات السياسية، ويرونها منفذة على ماذا يبنون قراراتهم؟ وما هى المفاهيم التى يستعملونها فى الإختيار بين البدائل؟[١].

هناك أسئلة نحن نقترحها، ومناسبة لوجهة نظر حل المشكلة تحليلياً فحسب وإستبعاد التفاعل.

مثال آخر يدل على كيف يكون حل المشكلة التفاعلية، ببساطة أنكرت فى هذه الحالة، على الأقل شكل واحد منها تعرف به وموجود فعلاً. ولكن من الدراسة ظاهرياً لأن من الصعب معالجتها «وسوف نأخذ بعين الإعتبار كتابة المؤلفين حول المواقف التى فيها ساهم عديد من صناع القرار فى صنع أهداف متصارعة، وليس أيضاً من يأخذون بعين الإعتبار ظاهرياً تلك التى تنطوى على تفاعلات أكثر تعقيداً، والتى يكون فيها العائد المنجز بدون قرار جماعى عليه، وتوجههم للتحليل السياسى» وهو أن من بين صانعى القرار المتعقل من يضعون أساس الأهداف، ويستعملون عمليات منطقية تكشف عن أفضل طريق يوصل إلى تلك الأهداف[٢].

تلك هى صورة مبسطة للتطرف فى صناعة السياسة، والتى فيها تأثيرها، ونحن نقترح دائماً تحديد حل المشكلة مع فهم المشكلة، وذلك لإستبعاد تفاعلات حل المشكلة، وهو يحطم دور التحليل فى حل المشكلة، لأنها تتجاهل العمليات المعقدة للتفاعل والذى فيه يجب أن يكون التحليل مادياً ومناسباً وبطرق

(1) George G. Edwards III and Ila Sharkansky, The Policy Predicament (San Francisco: W. H. Freeman, 1978) p. 5.

(2) Stokey and Zeckhauser, Primer for Policy Analysis, p. 3.

مختلفة - لحركة كبيرة من مُحلى المشكلة وبالنظر فقط من الأول أو عند صانع القرار قد يُعظم أو يُقلل من تقديرنا لأهمية التحليلات.

ثالثاً: علاقة البحث المهني الإجتماعي بالمعرفة العادية:

فيما يتعلق بعدم قدرة البحث المهنى الإجتماعى على إنجاز ما هو أكبر من أن يكون مدعماً للمعرفة العادية، فإن إيضاح سوء إدراك الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى تشكل الجانب الأكبر المعلن بالصمت حول الموضوع، وهناك دليل ضعيف على أن العلاقة بين الإثنين يمكن بحثها، وبدلاً من ذلك فهناك ميل إلى تمييز حاد بين العلوم الإجتماعية والمعرفة العادية. مثلاً، البحث المهنى الإجتماعى الشخصى يتميز بواحد منها مثل إثارة الطموح ليكون غير مغلف لرأى ضرورى فيه إرغام أو إستخفاف إذا كنا على صواب، فإن تأكيدنا على أن البحث المهنى الإجتماعى الشخصى يجب تغليفه بالضرورة من الإعتماد على المعرفة العادية[١]. على أية حال فإن البحث المهنى الإجتماعى يعرض دائماً على أنه تمايز عالى جداً وأنه يقدم شيئاً فريداً لحل المشكلة الإجتماعية، وأنه يمدنا بمعطيات لا يمكن أن تتناسب مع شخصية الإستقصاء المهنى الإجتماعى، التى وصفت فى الفصل السابق.

مثال آخر: وهو سلسلة من خمس مقالات، يستجدى بها محرر الجريدة الأمريكية للعلوم السياسية، لإيضاح التحليل السياسى ووظائفه. وفى كل واحد منها تحدد المعرفة وتعرف بالمعرفة المهنية والعلمية، ولا توجد دالة مميزة تشير لأى من الأشكال الأخرى لمصادر المعرفة[٢]. كمثال آخر فى مقدمة كتاب

(1) John E. Brandl, Evaluation and Politics Evaluation (Special Issue, 1978), p. 6.

(2) Ess Says Were Submitted by Martin Landan, Heinz Evlau, David B. Brabrow, Charles O. Jones, and Robert Axelrod, American Journal of Political Science, vol. 21 (May 1977).

إستعمالات علم الإجتماع أضاف المحررون مشاهداتهم عن أن السياسة يجب تقييمها، والقول السديد بأن العالم الإجتماعى هو الرجل المناسب لتقديم المعلومة[١]. وأن هناك مصادر أخرى مناسبة للمعلومة. وهو خبرة المدير مثلاً أو الصحفى - وأن الإستقصاء المهنى الإجتماعى لذلك يجب أن يتخصص فى تقديم المدخلات، والتى لا تقدمها المصادر البديلة بشكل جيد والتى لا تبدو أنها ستحدث لهم.

وكذلك لا نفعل مناقشات «شولتز» Schultze من أجل مزيد من التحليلات، والقليل من المساومة فى محيط السياسة العامة، وبالإشارة إلى ما سبق، تشير أسئلة مميزة حول العلاقة بين الإستقصاء المهنى الإجتماعى وبين المعرفة العادية وحالته الخاصة، تشير لمزيد من التحليلات السياسية بعناية، وهى تمثل حالة من حالات الإستقصاء المهنى الإجتماعى، لإستبعاد المصادر الأخرى كالصحافة والخبرة المكتسبة أثناء العمل، والمعرفة المختلفة الأكاديمية الناتجة عن العمل، ومشكلاتها. وقد إعترف Schultze بأنه ليس كل المشكلات السياسية يمكن تحليلها مهنياً، وأن صانعى السياسة سوف يكون عليهم أن يستعملوا تحليلاتهم السريعة الحرفية لمعظم مشاكلهم، والأسئلة تدور حول متى يجب أن تستند على الإستقصاء المعنى المهنى الإجتماعى ومتى لا تشترك. وأيضاً لا تحاول أن تحدد الميزة المميزة للإستقصاء المهنى الإجتماعى فوق المعلومة العادية، والتحليلات من مصادر أخرى بديلة، والإحتمال واضح أن كثيراً من الإستقصاء المهنى الإجتماعى سريع، وسطحى فى ذاته.

وإهمال المعرفة العادية فى التحليلات الخاصة بالدور المناسب فى الإستقصاء المهنى الإجتماعى قد يكون لها أصولها فى التقاليد الفكرية فى العلوم، وفى

---

(1) Lazarsfeld, Sewell, and Wilensky, uses of Socialogy, p. xv.

فلسفة العلوم التى لها دور فى المعرفة العادية غالباً ما تكون كذلك، مثال لذلك ما قاله «ارنست نجل» Ernest Nagel فى كتابه بناء العلم[١]. وهو تبدأ بتحليلات الفروق بين المعرفة العادية، والمعرفة العلميـة. وهى لذلك ومباشـرة شدّت إنتباهنا إلـى أن نجـل Nagel على وعى تام بالمعـرفة العـادية، ولكن مطـابقـاً لكثيـر من عروض الطريقة العلمية، لم يبحـث نجل Nagel العـلاقات المحـتملة بين شكل المعرفة، وبخاصة لم يسـأل عمـا إذا كانت التطلعـات للمعـرفة العلميـة بصورة أكبر قد ترينا أن المعرفـة العلمية كمدّعم للمعـرفة العادية أكثر من أن تكون بديلاً لها.

رابعاً: الإستقصاء المهني الإجتماعي الجليل :

والقليل من الدعاوى تستبعد الإهمـال والتمـيز المهنى أو الإندفاع، والذى يتفاعل كليهما كل مع التفاعل والتحليل كبديلين للبحث الإجتماعى. القليل من تلك الدعاوى استبعد أو على الأقل أهملت. ومن وجهة نظر واحدة. وقد كتب عالم من العلماء الإجتماعيين «أن المبدأ الإستراتيجى لعلمـاء السياسة يمكن تلخيصها كدليل يركز الإنتباه جميع المساهمين فى إتخاذ القرار»[٢]. ويكتب دارسى فلسفة العلوم الإجتماعية: على علماء السلوك أن يتذكروا أنه عندما ينفصل العلم عن السياسة لا تكون النتيجة فقط الأجدى، حرية العلم ولكن أيضاً أن السياسة ستعتمد على مصادرها الخاصة، والتى تقول أنها تُركت لتتحدد بالتقاليد والتميز وترجيح القوة[٣].

(١) بناء العلم, Ernest Nagel ١٩٧١.

(2) Harlod D., Lasswell, Apreview of Policy Sciences, (N. Y., American Elsevier, 1971(, p. 61.

(3) Abrahan Kaplan, The Conduct of Inquiry (San Francisco: Chandler Publishing Co., 1964), p. 61.

صرح عالم سياسة أنه لكى نكافح صعوبة المشكلات الإجتماعية فإن العلوم الإجتماعية هى «التكنولوجية الوحيدة التى بيد الحكومة»(١). حـــتى الرؤية الإصلاحية الموثوق بها والتى تنظر إلى وظيفة العلماء الإجتماعيين نحو «بناء أكبر لمعرفة صحيحة» مهملاً فى إنكاره لإحتمالات أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى قد يعتمد عليه في القيام بمزيد من إعادة تشكيل وتنقية المعرفة العامة.

إن سوء إدراك الممارسين للعلاقة بين الإستقصاء المهنى الإجتماعى، وغيره من المدخلات التحليلية والتفاعلية فى حل المشكلة الإجتماعية هو كالآتى :

قد لوحظ فى بعض أمثلتنا أن الصدق أقل نتيجة الخطأ الظاهر أكثر من إهمالها للمدخلات عندما تأملوا فى الدور المناسب للإستقصاء المهنى الإجتماع فى حل المشكلة الإجتماعية، مثال أخير كتاب «درور» Drore بعنوان «إعـادة إختبار صناعة القرار العام»(٢).

وقد كان «درور» Drore على وعى بالمدى الكامل للمدخلات التحليلية والذى يكون الإستقصاء المهنى الإجتماعى واحداً منها فقط، أو فئة واحدة منها، ومن ثم فإن صياغة المشكلة لتحسين عملية صناعة السياسة على صورة تعيده بعيداً عن إعتبار كيف تكون مدخلات الإستقصاء المهنى الإجتماعى مرتبطة بمدخلات أخرى، ويعالج تشخيصه لعملية صناعة السياسة، صناعة السياسة كلية كمشكلة فكرية، وقد إقترب من إستبعاد حل المشكلة التفاعلية، كما أشار إليها فى ملخصه لتقييم صناعة القرار السياسى، وإذا ما قبلنا إعتبارات الحكم بأحد المدخلات الجديدة للمعلومات والتحليلات التى تشكل الطريق الرئيسى إلى الإصلاح، نلاحظ أنه إنزلق من الحاجة لمزيد من المعرفة وتحليلاتها

---

(1) Richard Rose, Disciplined Research and Undiociplined Problems, (9n) Carol H. Weiss ed., Using Social rasearch in Public Policy Making, p. 35.

(٢) إختبار سياسة إتخاذ القرار العام ١٩٦٨ ,Yeheerd dror.

إلى الحاجة إلى مزيد من المعرفة العلمية، والتحليل لمعرفة علمية إجتماعية أكثر (الفصل الأول). ومع ذلك فإن المعرفة العادية والتحليلات لا تستحق مزيداً من المناقشة، هذا الإهمال للتفاعلات والمعرفة العادية ليست ذات أهمية، فإنها تؤثر بقوة على توصياته لتحسين صناعة السياسة، وبخاصة تحميل البحث المهنى الإجتماعى عبء القيام بهذا الواجب الذى قد لا يستطيع القيام به. بينما هو فى الحقيقة دائماً داعم للمعرفة العادية.. ومن ثم فإن الرعاية الكبرى تحتاج فى توسعة واجبات البحث الإجتماعى على ألا تكون توسعة زائدة غير مألوفة التنفيذ.



الفصل الرابع

السعي الخاطئ للسلطوية

- الإدراكات الخاطئة.
- إخفاقات السلطوية.
- الإستجابة الغير رشيدة للبحث المهني الإجتماعي.
- عجز البحث الإجتماعي عن مسايرة الموضوعات المعيارية.
- التشتت.
- التعريف بالإلتزام وبناء المشاكل.
- إبتذال معرفة البحث الإجتماعي.

الفصل الرابع
السعي الخاطئ للسلطوية

تمهيد:

إن سوء إدراك الممارسين للعلاقة بين البحث المهنى الإجتماعى والمدخلات الأخرى، ونتائج حل المشكلة الإجتماعية، فى عديد من تطبيقات البحث، التى إما أن تكون مدعاة للمسألة أو خاطئة، وهى لهذا لها تطبيقاتها لتحسين ممارسات البحث الإجتماعى، ونحن نستبعد كلاً من الممارسات المبهمة، والأخطاء الضمنية، ومع ذلك فقد ذكرنا العديد منها.

وقبل أن نمضى قدماً نحوها فى الفصل الخامس، نحن فى حاجة إلى إختبار بعض نواحى أخرى من سوء الفهم حول البحث المهنى الإجتماعى التى يشارك الممارسين بعضهم البعض فى هذا الإختبار، ويمكن صياغة السؤال المحورى كواحد يهتم بسلطوية البحث المهنى الإجتماعى، ونحن نقول أنها ليست كذلك، ولا يمكن أن تكون كذلك، كما يعتقد كثير من ممارسى البحث المهنى الإجتماعى الشخصى، أنها كذلك، أو أنها سوف تكون كذلك.

لقد أثير موضوع السلطوية على الطريقة التالية: إذا ما أردنا أن نفسر - سؤال لماذا - يلعب البحث الإجتماعى المهنى دوراً محدوداً بجانب المعرفة العادية، والتعليم الإجتماعى، وحل المشكلة التفاعلى، فسوف تبرز فى الحال نقطتان للذهن. الأولى أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى مكلف إلى درجة لا يمكن إستعمالها فى معظم المشاكل الإجتماعية، ولا يدفعها نحو إجابات شافية عن تلك الموضوعات التى استعملت من أجلها. الثانية، حتى ولو كان بدون مقابل، ومن ثم متاحاً دون معاناة من قوى إنسانية، ومواد أو نقود، فإنها لا تأتى بإجابات

محددة علمياً، أو إجابات شافية على أنواع معينة من الأسئلة، وفي الصميم كلا التفسيرين ترجع إلى الحياة الإجتماعية المعقدة، وفي مواجهة تلك التعقيدات، فإن قدرة الإنسان، وسعة المعرفة محدودة. ولكي تزيد من الجهد سيكون ذلك مكلفاً جداً. وحتى إذا وسعنا الجهد إلى المدى الذى نتصوره، فإنها لا تستطيع تناول أنواع معينة من الأسئلة.

على الأقل بالنسبة لبعض التطبيقات تكلفة البحث المهنى الإجتماعى للممارسة الجيدة، فمن الواضح أن البحث المهنى الإجتماعى لا يغطى كل جوانب المشكلات التى يجب حلها، فإن الممارسة الجيدة تحتاج إلى التمييز بين ما تحاول حله. إن صعوبة وجود تمويل لدعم بحوثهم يتطلب من بحث مهنى إجتماعى شخصى، لإعطاء بعض الإنتباه على الأقل إلى التكلفة، حتى أن معظم المضامين الظاهرة للممارسة الحسنة تكون على أية حال مفقودة في الغالب، مثلاً: عندما يوصى بها وبأن مستوى الإنفاق على البحث الأساسى يجب أن يسمح بتمول كل ما يستحق تنفيذه من مقترحات البحث، ويصف مبدئياً ما هو غير ممكن من المطالب[1].

كما أن أعباء التكلفة بغية شمول البحث المهنى الإجتماعى، والذى يقيم به البحث المهنى الإجتماعى القضايا حول الأسئلة التى يتصدون لها، والموضوعات ذات الإهتمام. مع تشابكها وتداخلها مع موضوعات أخرى، تتعلق أيضاً بمقترحات الإستقصاء المهنى الإجتماعى وقضاياه، وبخاصة تلك التى برزت عن عدم قدرة الإستقصاء المهنى الإجتماعى بدون التكلفة.

ولتوضيح الموضوعات الأساسية ذات الصلة بشمولية (لأى سبب) قضايا الإستقصاء المهنى الإجتماعى، يكون ذلك بإلقاء الضوء على أسباب الضمنيات

---

(1) National Academy of Sciences, 1965.

الخاصة المتعلقة بسوء إدراك علاقة الإستقصاء المهنى الإجتماعى بالمدخلات الأخرى فى حل المشكلة الإجتماعية. ولكن شمول الإستقصاء المهنى الإجتماعى يشكل أمراً مستقلاً عن إرتباطها بالموضوعات الموضحة فى الفصل السابق، فالإستقلال الذى إقترحناه أن التقدير الزائد لشمولية الإستقصاء المهنى الإجتماعى يعتمد على فشل وعشوائية ممارسات البحث، بل ويشير إلى ممارسات جديدة غير مرغوب فيها.

من أجل غرضنا لتنمية الموضوعات التى نتناولها لمصلحة الإستقصاء المهنى الإجتماعى فى حل المشكلة الإجتماعية، فإن الموضوع النهائى يحتاج إلى تعديل ما. فمعرفة الإستقصاء المهنى الإجتماعى قد تكون علمية فى النهاية - أو على نحو معقول - ولكن لبعض الأسباب الأخرى يستبعد لأجل حل المشكلة الإجتماعية. لذلك دعنا نميز بين السؤال الخاص عما إذا كان القضية معقولة وتتحقق علمياً، والسؤال عما إذا كان أى فرد سوف يعمل على صدق الإعتقاد أو الفرض.

لقد وضع الإستقصاء المهنى الإجتماعى قضايا محققة علمياً بدرجة عالية مؤداها: أن الأطفال يتعلمون فى الفصول الكبيرة، كما يتعلمون فى الفصول الصغيرة. ومن ثم لا يوجد مديراً لمدرسة يدعى رغبته فى العمل وفقاً لهذا المعطى النهائى، رغم علمه به، وهو يتأرجح فى وضع سياسات جديدة لأحجام فصوله فى مدرسته، أو فى إبداء النصح للآباء عن الحاجات التعليمية لأطفالهم، وقد يقفز فوق تلك السياسات أو يجانبها لأسباب عديدة إذا لم يكن عازماً على تقبلها، فسوف نقول أنه مهما كانت المعرفة نهائية فهو بالمعايير العلمية لا يكون لها سلطاناً عليه. وهى من وجهة نظره لا تجيز أفعاله حولها.

وإلى هنا ضرورى ولكنه ليس كاف للسلطوية[١]، أضف لذلك أن الإستنتاج العلمى يعد مسألة درجات، كذلك يكون لها السلطة، وبالنسبة لسلطوية المعرفة، نقترح أن لها أشكالاً مختلفة من شخص إلى آخر، أو أنها تكون أكثر فى الأحكام النهائية.

نحن أيضاً فى حاجة إلى التميز بين نوعين من السلطوية، أو طريقين فيها على الأقل، وفرضاً يمكن إنجازها فى الحالة الأولى، تكون القضية مفروضة، لأن درجتها العلمية للحكم النهائى (ولا يوجد معوقات إيجابية لفرضها على أرض الواقع)، وأما الحالة الثانية تكون مفروضة لأنه فرضنا لو أن حكمها العلمى النهائى يترك قدراً كبيراً من الرغبة، وأن الإختبارات العلمية أو المهنية تثبت أو تحصل على مصداقيتها بالمعرفة العادية (وتكون العصمة من الخطأ واحدة فى كليهما)، فى الحالة الثانية ينجز الإستقصاء المهنى الإجتماعى درجة كافية من الإستنتاج يجعل المعرفة مفروضة، ولكن ذلك فقط بسبب أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى يضيف إلى وزن المعرفة العادية. وفى الحالة الأولى سوف نقول أنها إستقصاء مهنى إجتماعى ذو سلطة مستقلة وفى الحالة الثانية تكون سلطة غير مستقلة.

بعض الإستقصاءات الإجتماعية الشخصية قد تكون مقلقة على مستوى المفكر على أساس أن المعرفة العادية يمكن إثباتها بمعرفة الإستقصاء المهنى

(١) بعض المعرفة (بما فى ذلك المعلومة الخاطئة) لبعض الناس، وتحت بعض الظروف تكون محكمة، حتى ولو كانت دون القليل من المصداقية العلمية. بمعنى آخر تكون عند بعض الناس أسساً كافية للعمل بموجبها، وأنت تضع خططك ليوم على فرض أنه يوم «الثلاثاء» وعندك هذا الإعتقاد لا يحتاج إلى إختبار، ولكن البحث المهنى الإجتماعى الشخصى لا يهتم كثيراً بهذا الإحكام، فإنهم يرغبون فى إيجاد معرفة تميز لهم العمل إعتماداً على شمولها العلمى، وإعتماداً على عنايتها المهنية التى تذهب إلى إكتشاف مصداقيتها. إن هذا النوع الذى نرغب فى التمسك به كمعرفة سلطوية، معرفة تخدم كأساس للإلزام أو العمل، لأنها قد قبلت إلى درجة ملموسة المعايير المهنية للتثبت.

الإجتماعى، أو أنها تكون مناسبة للتفكير بأنها أداة قوية مثلما يكون الإستقصاء المهنى الإجتماعى ركيزة فى القيام بدور لتحقيق المعرفة العادية وإثباتها.

ولو أنه فى الواقع أن معرفة الإستقصاء المهنى الإجتماعى غالباً ما تكون أقل شمولية من المعرفة العادية، لأن الزيادة فى مطالب السوق عادة تعنى إرتفاع الأسعار، وأن الحرب تحدث مرة أخرى فى مكان ما فى العالم، وأنه لحقبات من الآن سوف يعيش بعض الناس فى حالة من الفقر، وأن التكنولوجيا الجديدة سترفع من مستوى المعيشة فى المستقبل، وأن الديمقراطية السياسية سوف تقوم فى بعض الأمم، وتتلاشى من الأخرى خلال الجيل التالى، كلها قضايا أكثر شمولية لحل المشكلة الإجتماعية، عن معظم القضايا السابق إختبارها للإستقصاء المهنى الإجتماعى. والواقع أن معظم قضايا الإستقصاء المهنى الإجتماعى العلمية الظاهرة مثل تلك التى إختبرت إحصائياً على حساب قوة الحجة على العزلة المدرسية وهى تهز بقوة وتتحدى بمجرد التأكد من ذلك.

أولاً: الإدراكات الخاطئة:

مع تلك التميزات نحن نرى الآن أن ممارسيها غالباً ما يسيئون إدراك الإستقصاء المهنى الإجتماعى، وعلى سبيل الخطأ يعتقدون أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخص يجب أن يكافح من أجل السلطوية المستقلة وأن الإستقصاء المهنى الإجتماعى يجب فوق كل شىء أن يكافح من أجل الشمولية العلمية، والتى هى ضرورية للسلطوية، مع قليل من الإنتباه إلى المطالب الأخرى للسلطوية ولا يوجد أى تميز فى دور الإستقصاء المهنى الإجتماعى أكثر من فساد السلطوية.

بالنسبة للرؤية العكسية نرى أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى يمكن أن يكون سلطوياً مستقلاً، فسوف يكون الإستقصاء المهنى الإجتماعى أكثر تأثيراً إذا

ما كافحوا من أجل السلطوية الغير مستقلة فقط، وأنه من أجل السلطوية غير المستقلة يكون إنجازهم فى درجة عالية من العلمية والشمولية، وحتى حيث يكون ممكناً فإنه ليس **كافياً**، حيث أن إضافة الإستقصاء المهنى الإجتماعى يجب أن يتأصل بالمعرفة العادية، إن الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى يجب تبعاً لذلك أن يواظب على العلاقة بين معرفتهم، والمعرفة العادية التى تبنتها، وأنه أخيراً يوجد هناك على أية حال أدواراً بديلة للإستقصاء المهنى الإجتماعى، والتى لا تتطلب السلطاوية سواء أكانت مستقلة أو غير مستقلة.

فى هذا الفصل لا نذهب بعيداً عن الإشارة لماذا لا يتمكن الإستقصاء المهنى الإجتماعى من أن يكون سلطوياً مستقلاً، ولماذا يجب أن تكون إذن مستبعدة فى السعى إلى ما هو أكثر من سلطة غير مستقلة فى الفصل السادس، وسوف نشير إلى كيف يتحول سوء الإدراك إلى عمل غير مناسب، وإلى طرق يكون فيها الإستقصاء المهنى الإجتماعى قادراً على أن يكون مفيداً، دون أن يكون سلطوياً.

نحن نرى أن سوء الإدراك تولد من إعتقاد تقليدى عميق الجذور بأن الإستقصاء العلمى هو سعى متواصل للقضايا المحققة. والعلم من هذا المنظور هو سعى نحو الحق، وسيلة من وسائل إستبعاد الآراء المزيفة، طريقة لرؤية الحقيقة رؤية صحيحة، حتى إذا سمحت بخطأ ضرورى وفروق طويلة الأمد فى المعطيات، فمعظم العلماء والإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى يجدون صعوبة فى إدراك العلوم والبحوث المهنية. كعمليات تتحرك دائماً نحو إنفراجات فى القضايا نحو عرض يزداد صحة للحقيقة[1]. كل هذه الأفكار يبدو أنها تتضمن تأكيداً

---

(١) إذا ما أردنا معرفة أوجه النظر المختلفة للعلوم التى تشارك فى مثل هذا الإدراك أنظر M. J. Mulkay «ثلاث أنماط للتنمية العلمية» مجلة Socolgiet Review أغسطس ١٩٧٣، وأنظر أيضاً (Swhite & Rein, 1970) «هل يستطيع البحث مساعدة السياسة» Public Interest ١٩٧٧.

على أن الإستقصاء المهنى العلمى الشخصى يجب أن يسعى المعرفة الثابتة المعرفة أو إلى الشمول العلمى، وثمة أمل فى إنجاز شمول علمى مهنى يفترض أن الفرد بمكنه القيام بقفزة قصيرة، وسريعة نحو السلطوية.

ثانياً: إخفاقات السلطوية :

كونها ستكون فى الحقيقة سوء إدراك، سوف يكون واضحاً إذا ما نظرنا للنواحي المختلفة لإخفاقات السلطوية إبتداء من بعض ما يمكن أن تمر بسرعة بسبب إعتيادها.

ثالثاً: الإستجابات غير المعقولة للإستقصاء المهني الإجتماعي :

لربما تكون معظم الإخفاقات الشائعة لإنجاز السلطوية من كل نوعية (ولهذا السبب كان الإهتمام القليل للأغراض الحالية) تنبت من كثير من المقاومة البشرية اللامعقولة Irrational وغير المعقولة Non rational للإعتقاد بما يقوله الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى أو العلماء عامة، فالشكية أو العدائية بين موظفى الحكومة نحو الباحثون المهنيون مثلاً يكثر التعليق عليه، ولهذا أيضاً يتباطئ الكثير من الأسباب اللامعقولة وغير المعقولة، ومحاولة هضم معرفة الإستقصاء المهنى الإجتماعى حتى بعد أن يصير سهل المنال بالنسبة له، كل هذه الإعتبارات المألوفة لها مردودها على السلطوية، وقد مررنا عليها، ليس بسبب أنه يعوزها الإهتمام، ولكن بسبب أنها فعلاً حُددت من أجل الممارسة للبحث، وقد نوقش فحواها العام، وهو إلقاء اللوم على مستعملى الإستقصاء المهنى الإجتماعى، ولكى نقترح كيف أن ممارسة الإستقصاء المهنى الإجتماعى، وبخاصة عرض نتائجها للمستعملين، عليه أن يتكيف مع فشل مستخدميه.

رابعاً: عجز البحث المهني الإجتماعي عن مساير الموضوعات المعيارية :

نحن مهتمون بالإشارة إلى إخفاقات السلطوية، التى تنبع من تعقد المشكلة،

وعدم شمولية الإستقصاء المهنى الإجتماعى، فى مواجهة هذا التعقيد من بينها واحد، وهو شائع ويدعو للإنتباه، ألا وهو إدعاء عدم قدرة الإستقصاء العلمى على إقرار القيمة، أو الأسئلة المعيارية، التى دائماً ما تثار فى حل المشكلة الإجتماعية، وبسبب هذا الإدعاء، فإن الإستقصاء المهنى الإجتماعى لا يمكنه أن يذهب إلى أبعد من هذه الإنجازات الشمولية العملية، أو يقترب منها فى مجال الأسئلة المعيارية، وبدلاً من ذلك يبقى ساكناً على تلك الموضوعات، ولهذا فإنه من الصعوبة أن يصبح ذو سلطان عليها.

وإذا ما كان الإدعاء حقيقياً، فإنه يلقى الضوء مباشرة على واحد من الأسباب الكثيرة التى تجعل الناس يذهبون إلى المعرفة العادية، وتجعل بالتبادل إلقاء الموضوعات المعيارية فى الساحة للتفاعل أكثر من الحل التحليلى.

الإدعاء ليس حقيقياً دائماً فظاهرياً التحليل المعيارى، نراه يتوج الشكل التجريبى أى أن علماء الإجتماع والفلاسفة وغيرهم يتجاورون مع القيم والأعراف، بإعطاء قرارات كثيرة، منها ما هو مبدئى، ومنها ما هو واقعى[١]. هناك إعتراض مثلاً على الضرائب العالية، والتى هى سوف تعرقل حوافز العمل. وأن هذه الموضوعات والتى هى فى صورة عبارة واقعية، لذا يظهر خطاب تقويمى يمكن أن يفتح الباب أمام إسهامات الإستقصاء المهنى الإجتماعى والإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، والذى يسود توجيهه ويسمح بسوء الإدراك ويوجه الموضوع بعيداً عن الموضوعات العادية.

ولكن ليس كل إدعاء باطلاً تماماً، ولو تحدينا الرأى الشائع بين الإستقصاء

---

(١) تقريباً أى كتاب أو فقرة عن موضوع سياسى يبدو أنه يخدم كشاهد على صدق الفرض، ولكن مثلاً واحداً يرى الشخصية التجريبية للمناقشات المتعددة على السياسة العامة، نحو الإتحادات العمالية (فى العمالة العامة فى H. H Wellingten 4 R. K winter الإتحادات والمدن (١٩٧١)).

المهنى الإجتماعى الشخصى، والتى مؤداها أنه ليست جميع القضايا المعيارية يمكن أن تترجم إلى تجريبية، ولأن الواحدة قد ترجع إلى آخر بما يدحض القضايا التى يمكن أن تعامل كمسلمات وكبديهيات، أو فعلاً يبعث الثقة أو كتعبيرات عما هو أفضل أو عاطفي، وواضح أن الإعتراف كذلك حتى إذا ما كان الإستقصاء المهنى الإجتماعى شمولياً وعلمياً حول القضايا التجريبية، فإنه لا يستطيع إنجاز السلطوية فى العمل بدون القضايا المعيارية، التى تقع فيما هو أبعد من أهميته للتأسيس(١).

خامساً: التشتت:

كثيرة تلك العوائق المألوفة للسلطوية - وبخاصة السلطوية المستقلة - هى الواحدة التى تذهب إلى أسس العلوم الإجتماعية والإستقصاء المهنى الإجتماعى ويقف منها على النقيض تماماً الإعتقاد الإعتيادى فى الميل إلى البحث العلمى

---

(١) يروى ممارسى الإستقصاء المهنى الإجتماعى أحياناً أنه إذا ما أمدهم عملاؤهم بالقضايا المعيارية المطلوبة - أى قيمهم - هنا يمكن للإستقصاء المهنى الإجتماعى أن يسير قدماً نحو إستنتاجات سلطوية، وفى إطار هذه الثقة البسيطة تقع موضوعات عديدة وتحتاج إلى الإيضاح، وغالباً ما يكون العملاء متعددى القيم فى عدم موافقاتهم، والعميل أيضاً غالباً ما يسأل (بوضوح أو بخبث عن الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، طالباً النصيحة على القيم، ولا يمكن أن يقول للقائم على الإستقصاء المهنى الإجتماعى ما هى القيم التى يجب أن يتصل بها حتى لو كان العميل فرداً، وأنه عازم على الإعلان عن قيمة هو، وتبعاً لذلك ستكون التوصيات التى يقوم بها الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، وسوف لا تكون سلطوية، لأى شخص تكون قيمية مختلفة ولربما يكون أكثر أهمية أن تفصل الموضوعات التى تدعو إلى التكثيف والتى تتطلب دراسة أبعد من ذلك، ويبدو أنه سيكون غير ممكناً أن يفصل القيم فصلاً دقيقاً مثل القيام بتجارب تحليلية لموضوعات ذات الصلة بهذه القيم لنقول عندما تظهر التحليلات ونؤيد سياسة مالية، ولا يقول له كم هو هام أن تكون ذات صلة بالقيم الأخرى، مثل إستقرار الأسعار أو إنخفاض الضرائب، ولا يقول له عما إذا كان عليه أن يأخذ بعين الإعتبار لمن له إهتمام بغير تلك القيم، وأن يكتشف ما ينتج عن التحليلات التجريبية السابقة. كأن يكون هناك جدولاً للتجارة، وكيف تكون العمالة والقيم موضوعات للمناقشة.

ليغطى التزايد من تغييرات الحقيقة، والتى هى ظاهرة التشتت التى تشكل علامة للعلوم الإجتماعية، وتحليلات الإستقصاء المهنى الإجتماعى للإنتاجية، والمكاسب وتكلفة المعيشة المخططة، على الأقل لإيضاح سياسة تضخم الأجور والبطالة، وقد استخلص «جون دنلوب» John Dunlop إقتصادى وسكرتير الولايات المتحدة السابق، كما لاحظ سكرتير العمالة استخلص بعض المحللين العلاقة بين تلك المتغيرات فبعضها ما يكون قوياً، وأخرى كانت ضعيفة للغاية، وتمسك البعض بأن إستجابات الأجور للزيادة فى البطالة معتدلة، بينما تمسك الآخرون بأن إستجابة الأجور صارت أكثر تضخماً..[1].

وينمو جهلنا، كما شاهد «بابر» Papper، مع زيادة معرفتنا، أو كما جاء فى كلام آخر، أن العائد من أى بحث جاد قد يكون الوحيد الذى يضع لنا سؤالين ينموان كلما نمى سؤال قبل ذلك[2]، ونحن نرى أن الأثر الدائم للإستقصاء المهنى الإجتماعى هو أن يثير موضوعات جديدة، ويستحث خلافاً جديداً، ويضاعف من التعقيدات نحو المشكلة الإجتماعية التى بين أيدينا.

يمكن للتشتت أن يتخطى ولو بصفة مؤقتة، وفى هذه الحالة لا يتحدى الإيمان المعروف فى قوة الإستقصاء المهنى الإجتماعى، فى الوصول إلى القضايا المتفق عليها، ولو أنه يبدو أن كثيراً من ميادين المنازعات المتزايدة حول الموضوعات، لا تكون مؤقتة، ولكنها تبقى حتى ينمو الإستقصاء المهنى الإجتماعى، ينمو ويستمر فى تعرية النواحى الأكثر تعقيداً للحقيقة[3]، والبحث

---

(١) القرارات السياسية والبحث فى الإقتصاديات والعلاقات John Dunlop الصناعية» مراجعة العلاقة بين الصناعة والعمل (١٩٧٧).

(٢) مكان العلوم فى المانية افريدلم Thorotum de ublen صفحة ٣٣ (١٩٦١) New York .rnesul runel dnllahion

(٣) ان الموضوع الذى يصنعه Jours uni, Donied caher العلوم الإجتماعية والسياسية الإجتماعية مدارس وأجناس المنتدى التعليمى.. الخ (مايو ١٩٧٧ من ص ٣٩٣ - ٤١٣).

فى الطبقية الإجتماعية، ومدارس توضيح التكاثر المؤكد للموضوعات المتشعبة، والمعطيات والفروض الأكثر تشعباً.

ولو أن مسألة التشعب يمكن أن توضح بإختصار أن دلالاتها للعلوم الإجتماعية، والإستقصاء المهنى الإجتماعى كبيرة جداً، وتكرار التشتت أكثر من التقارب سوف يفتح لدى بعض العقول ويثر السؤال عن متى يوجد هناك تشعباً؟

ومن ثم لا يكون شاملاً، ومن ثم ليست سلطوية، والإستقصاء المهنى الإجتماعى فى الحقيقة ليس له إسهام هام، لوضع حل للمشكلة الإجتماعية؛ وفى الفصل السادس سوف نختبر الإستدلالات المعقولة بغرض إستكشافها، أن الإستقصاءات تصنع إسهاماً رغم تعكيرها المياه بطرق غير تلك، التى تقود إلى الإستقلالية السلطوية، عن طريق تقارب الآراء. وعلى أى حال سوف توجه أسئلة: تحت أى ظروف على الإستقصاء المهنى الإجتماعى أن يتحرك نحو التشتت؟ وبأى طرق خاصة يمكن للإستقصاء المهنى الإجتماعى أن يكون ذا قيمة رغم التشعب؟ وما هى أنواع الإستقصاء المهنى الإجتماعى التى يمكن أن تستفيد من تلك الطرق؟.

وفى مواجهته تشتت المعطيات العلمية، وبالرغم من أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى المستقل، تصبح السلطوية غير ممكنة، ويبدو أنه من الواضح أن السلطوية غير المستقلة تبقى ممكنة لدى واحد من وجهات النظر المتشعبة (والتى فى تزاحمها نجد بعض السعادة فى الثبات العلمى) فالثبات أو التأصل لدى بعض الناس يعمل كنوع من المعرفة العادية، ثم يأخذون وجهة النظر هذه كسلطوية ولذا يعملون على هديها، ويبدو أن هناك الكثير من الإستقصاء المهنى الإجتماعى يقدم لمن يقوم على حل المشاكل من هذا النوع.

سادساً: التعريف، بالإلتزام أو بناء المشاكل:

إخفاق العمل بالشائع فى القيام بحل رسمى لمشكلة، يقوم بسبب النقد أو القفز إلى حل يمكن أن يكون سهلاً - وقد يكون - وقد زعم أن المشكلة قد حددت بطريقة غير سليمة.

افترض أننا بدأنا كتمرين، فى تحديد المشكلة وتعريفها. وذلك بالقول السائد «لماذا لا يستطيع «جوهنى» Johnny القراءة «ومن أجل تعيننا للمشكلة بصورة أكثر، سيقترح شخص أن المشكلة واحدة من حيث صعوبات القراءة بين جماعات سلالية حضرية خاصة.

وهنا سوف يقال أن المشكلة تكون واحدة من بين مشاكل الدخل الغير كاف للأسرة فى هذه الجماعات، ويكون الرد على ذلك أن الدخل فى حد ذاته ليس هو المشكلة، فالمشكلة أساساً هى عيب فى عدم قدرة الأسرة على زرع حافز لتعلم القراءة لدى الأطفال، ومن ثم فإن المشكلة تتمثل فى عدم كفاءة الأسرة من سلالة حضرية كنظام إجتماعى.

نظام أخفق فى القيام بوظائفه المطلوبة، وقد يثير سخط الإقتراح القائل بأن المشكلة واحدة من حيث قصور النظم الإجتماعية الإقتصادية، والأنظمة الإجتماعية الإقتصادية بحيث لا تستطيع أن تخلق جواً من تكامل هذه الأسرة مع الوظائف الإجتماعية العادية. ولكن حينئذ تكون المشكلة واحدة بالنسبة للأنظمة السياسية فى المجتمع ككل، حيث من المفروض أن يكون القرار السليم قادر على أن يعالج أخطاء الإقتصاد، وبنية المجتمع الحضرى، وموقع الأسرة فيه.

عند هذه النقطة سيكون الشخص متأكداً من أن السياسة ليست المؤثر المستقل على الإقتصاد والمجتمع، باعتباره محسوباً عليهما. وقد يقترح أن المشكلة واحدة من مشكلة كبرى متشابكة للنظم الإجتماعية، والتى نجد فى إعادة

صياغتها ما يضيف مواصفات لمشكلة أبعد من ذلك، كان يقال أنها ظاهرة للطبقة، هى «حقيقة» المشكلة. ولكن تحديد المشكلة على هذا المستوى يمكن الإعتماد عليه فى إنتاج صياغة أخرى مجردة، وأى مشكلة متشابكة للنظم الإجتماعية سوف نقترح بأنها نتاج للتاريخ والثقافة. والمشكلة حينئذ ستكون واحدة أساسية، من الثقافة المنتجة تاريخياً ومن ثم غير كافية، والتى منها يبدو أنها خطوة صغيرة نحو الإستنتاج، وأن العالم ليس كما يجب أن تكون عليه تلك المشكلة.

من جميع تلك المحاولات لتحديد المشكلة، فإن المشكلة لا توجد ما هو صح (أو خطأ) والفكرة من الإستقصاء المهنى الإجتماعى الرسمى تكون متصدعة، ولا نكتشف مشكلة «هناك»، فنحن نختار كيف نريد أن تصاغ المشكلة، أو أن نضع صيغة لها. وطبيعى ستختلف الآراء حول ما إذا كانت الظاهرة تشكل مشكلة أم لا، فالحرب غالباً مشكلة، ولو أن الأمم تستعمل الحرب لحل المشاكل، وما إذا كان تقليص السلطة الأبوية مشكلة، أو أنها إشارة إلى إتجاه مرغوب فيه؟.

سابعاً: إبتذال معرفة البحث المهني الإجتماعي وإهمالها:

أخيراً أخفق الإستقصاء المهنى الإجتماعى فى الوصول إلى السلطوية لأنه كما هو مألوف يحاول أن يصف أو يتنبأ بالسلوك دائم التغير فى تعلم الكائن البشرى، وهى تمدهم بالتعليم، من كل تجاربهم ومصادر المعلومات. يتعلم الإنسان أن يسلك سلوكاً مختلفاً مع كل شهر أو سنة تمر عليه، ولذا فهم يبحثون عن تعميم الإستقصاء المهنى الإجتماعى حول سلوكهم المتبدل.

وعلى عكس الفرضية العامة بأن المعرفة العلمية المتراكمة الموثوق بها. منذ منتصف القرن العشرين،يستثمر علم السياسة الأمريكية فى مسح بحثى عن التصويت، وهو كيان من التعميم أشار إليه المهنيون بفخر، عندما يدعون مكانة

علمية جديدة، أصبح فعلاً مبتذلاً. وقد بدأت إشارات إلى أن بعض المقترحات العامة للنظرية الكبرى فى الإقتصاد من بين الملكية المؤمنة من العلوم الإجتماعية أصبحت مبتذلة فى مجتمع يتفاخر بالتضخم والكساد فى وقت واحد (طبيعياً كثير من التقارير الإحصائية التى أعدها علماء الإجتماع ومعاهد البحوث الإجتماعية ومندوبى الحكومة سرعان ما تصبح مبتذلة وأحياناً قبل أن تنشر، ولو أنها تبقى جزءاً من السجلات التاريخية).

وفى بعض فترات التغير السريع تكون فرصة ولو أننا لا نعرف كيف نؤسس مثل هذه الحقيقة أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى يقع وراء الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى بخاصة، ويفقد الأكثر من المعرفة بما يكتسبه.

وإذا ما كان الفرض الشائع هو أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى ينتج عنه تراكم المعرفة، فقد يكون التراكم فى أحسن صورة بطيئاً جداً.

وتعقيباً على الإبتذال فى دراسات التصويت، كتب مؤلف فى دراسة حديثة ما يلى:

وصف عملية الإنتخابات فى أواخر الخمسينات لم تعد صاحلة، وقد جاء التغير فى العملية الإنتخابية إستجابة للأحداث السياسية، وهل يعنى ذلك أن كل العمليات السياسية يتوقف على الأحداث اليومية، وأن التعميم غير ممكناً حول الشئون السياسية؟ أدوات التحليل الكبرى تستمر فى إنتاج الهيدروجين والأكسجين عقداً بعد عقد، وأدوات البحث أتت لنا بنتائج مختلفة الآن عما كانت عليه من ذى قبل. ومع ذلك فلا نزال متأثرين بأن التعميم ممكناً حتى بشأن مسائل متطايرة كالسياسة، ولكن على التعميم أن يأخذ الوقت فى الحسبان(١).

(1) Nrman Nil, Sidney Verba And John Petrocik, The Changing Voter, Camberidge Harvard University Press, 1976, p. 9.

فمبدأ، السلطوية لا تزال ممكنة فقط إذا ما ركز الإستقصاء المهنى الإجتماعى على النواحى الغير متغيرة فى السلوك البشرى. ولكن النواحى المتغيرة تكون غالباً مناسبة للمشكلات الإجتماعية، وحلولها. فسلوك رجال الأعمال ليس من نواحيها غير المتغيرة، ولكن فى نمطها فى عام ١٩٧٠، وقد يكون فى العنصر الحاسم فى سياستها الإقتصادية، ومن ثم فنحن نرى فائدة الإستقصاء المهنى الإجتماعى فى القضاء على الإبتذال، بالإضافة إلى أنه على أرضية معينة لا يمكن لغيره أن يقوم بهذا العمل، وبالتالى وصل إلى السلطوية.

لقد ناقشنا معرفة الإستقصاء المهنى الإجتماعى، فهو لا يمكن أن يكون شاملاً، ومن ثم، ولهذا السبب وغيره من الأسباب سوف لا يكون سلطوى غير مستقل، إذا ما كان التطلع العام فى الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخص، سيصبح مصدراً للمعرفة السلطوية المستقلة؛ فإن الحقيقة الفعلية أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى سيكتسب أكثر من سلطوية غير مستقلة مع غيره من المدخلات فى حل المشكلة، التى هى معطى الإستقصاء المهنى الإجتماعى، وهى فى ذاتها لا يمكن أن تكون سلطوية مستقلة، وسوف تصبح سلطوية إذا ما أتت بالمعرفة العادية، دون أن تتعارض معها، وسوف تأتى بالمستعملين بالمألوف ألا وهو السلطوية إذا توافقت مع أيديولوجياتها أو تتحد مع الحياة العامة أو موقفاً منطقياً وليس العكس.

ومن ثم فإن معرفة الإستقصاء المهنى الإجتماعى تكون واضحة عند إضافتها للمعارف الأخرى، ومن وقت إلى آخر تضيف وزناً كافياً يعبر بالقضايا إلى خط عدم الإعتقاد والتصديق، وفى الظروف النادرة يثار موضوعاً للتحدى يدعو إلى وجود كيان من التصديق والإيمان الراسخ فى تلك الظروف. وعلى أية حال من المحتمل أن يحقق تأثيره على هذا الكيان، ويعتبر إضافة لكيان آخر من التصديق والإيمان الراسخ، والذى كان ينازع الأول. وفى أى من تلك الحالات نرغم

الحديث عنها كسلطوية (ومن ثم شاملة)، ولكنها فى الواقع ليست كذلك، وتكون فقط عندما يكون الإستقصاء المهنى الإجتماعى، والمعارف الأخرى، متحدة فى شكل يدعم تلك المعرفة فى الحياة العامة وحول العالم الإجتماعى وتصبح سلطوية.

إذا ما أراد الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخص أن يتمسك بأمانيه التقليدية فى الوصول إلى السلطوية، فنحن نرى أن عليها مرة أخرى أن تكيف أعمالها مع مدخلات أخرى فى حل المشكلة الإجتماعى، بعدد من الطرق التى لم تكتشف بعد.



الفصل الخامس

تحسين علاقة البحث الإجتماعي بالمدخلات الأخرى

- بعض الضمنيات الواضحة.
- التعليم الإجتماعي وعدم إحلاله محل البحث الإجتماعي.
- الحل الظاهري للمشكلة بالتبعية.
- البحث الإجتماعي وحل المشكل التفاعلي.
- التشيع لإستخدام البحث الإجتماعي.
- أدوات النضال السياسي الخامل.
- الوسائل المعرفية الملائمة وغير الملائمة كحل للمشكلة والبحث الإجتماعي.
- قوة البحث الإجتماعي في الحكومة الديموقراطية.

الفصل الخامس
تحسين علاقة البحث الإجتماعي
بالمدخلات الأخرى

تمهيد :

نستطيع الآن العودة إلى بعض الموضوعات الخاصة بعلاقة الإستقصاء المهنى الإجتماعى بمدخلات أخرى فى حل المشكلة الإجتماعية، إذا ما كان صحيحاً أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى هو واحد فقط ضمن العديد من المدخلات الأخرى، ولا تقل عنها فى الأهمية. وإذا ماكان أقل صحة أن كثيراً من الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى تتقدم كأنها تنكر ذلك، إذن ستتبعها كما قلنا سابقاً أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى وبدون تمييز يحاول أن يؤدى العديد من المهام، بدلاً من البحث عن متممات تنتخب بالإختيار المحكم، أو مكملات بمدخلات أخرى.

ومن ثم ينفقون طاقاتهم على مهام لا يؤدونها جيداً، وأيضاً على تلك الأمور التى لا حاجة للقيام بها. وسوف يخفقون فى التركيز على المهام التى يمكنهم القيام بها. وتلك الإستنتاجات العامة كانت واضحة فى مناقشات الفصل الثانى والثالث، وهنا ننفذ بحثنا عن تلك الإستنتاجات إلى أبعد من ذلك.

أولاً: بعض الضمنيات الواضحة :

من أجل أغراضنا الحالية، قد يكون من الصعب أن نتحدث عن تلك الضمنيات بالتفصيل المسهب. وفعلاً من الواضح أننا نثق بأن النقاش الذى تنبأنا به مسبقاً فى الإتجاه الخاطئ لحاجات البحث الإجتماعى، لأن يعطى المزيد من

التحليلات والإختبارات التجريبية، وأن تلك الدراسة يمكنها أن تحدد كلاً من العواقب وضمنياتها لإعادة توجيه الإستقصاء المهنى الإجتماعى. فبعض الضمنيات الخاصة بإعادة توجيه الإستقصاء المهنى الإجتماعى، ليس من السهل قبولها، أو حتى إعتبارها متعقلة.

وإذا مثلاً إعتبرنا أن المعرفة العادية أرفع منزلة من معرفة الإستقصاء المهنى الإجتماعى عند النظر فى بعض الموضوعات، قد يكون أمر رزيناً – على الأقل لفترة زمنية طويلة فعلى الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى أن يقصر الإستقصاء المهنى الإجتماعى على تلك الموضوعات، وهذا قرار غير مستساغ للإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، وبخاصة بالنسبة للمتخصصين فى دراسة تلك الموضوعات الخاصة، وإذا ما كان التعلم الإجتماعى غير الإستقصاء المهنى الإجتماعى يُستدعى لبعض المشكلات. ومرة أخرى قد يكون مستحيلاً على الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى أن يحكم على نفسه بعدم الأهلية.

ثانياً: التعلم الإجتماعي وعدم إحلاله محل البحث الإجتماعي:

قد لا يكون من السهل أن نعتبر ضمنيات أخرى للحاجة للتعلم الإجتماعى. وقد يعطينا شخص مثالاً جيداً لإعادة توجيه البحث الإجتماعى الذى يحتاج إلى تحليل ضمنيات ممارسة البحث الإجتماعى، والمثال هو الإستبدال، لأن الحاجة للتعلم الإجتماعى، ولأحد من مشاكل الإستقصاء المهنى الإجتماعى مع الآخرين. عندما تكون الحاجة للتعلم الإجتماعى مطلوبة على سبيل المثال عند تغيرات الإتجاهات لمواجهة التضخم، أو مشاكل الطاقة (كما نوقش فى الفصل الثانى). وقد نحتاج بحوث التضخم الكبير، والطاقة أن نستبدله ببحث عن كيفية تسهيل التعلم الإجتماعى المطلوب. والمشكلة بالنسبة للبحث الإجتماعى ضمن أخريات.

قد تكون فى محاولة وجود ما يحرك التعلم، لتوقعات جديدة أكثر من تلك التكلفة النهائية اللازمة التى تأتى نهائياً حول التعلم. وطبعاً سوف يقاوم أخصائيو الطاقة الفكرة، لأن ما يستطيعوا أن يقدموه لمشكلات الطاقة للمجتمع قليل وهو أكثر من تمسك علماء النفس الإجتماعيين بالمشكلات الخاصة بالتعلم الإجتماعى[1].

إن أهلية المثال الذى إخترناه هو أنه يجعلها مسألة بسيطة، ولكنه ليس مثالاً مقنعاً، لأن سجلات الإستقصاء المهنى الإجتماعى، من الصعوبة أن تُرينا كيف أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى يمكنها أن تسهم كثيراً فى الكشف عن طرق البحث على التعلم الإجتماعى لإتجاهات أوتوقعات جديدة. وفى الحقيقة مثل هذا التفويض قد يدفع الإستقصاء المهنى الإجتماعى إلى مثل تلك المهام غير الممكنة، والتى هى ضد ما جاء فى هذه الصفحات من تحفظات، ومع ذلك فهناك مثالاً أفضل وأكثر تعقيداً، وبقليل من الجهد من قبل الإستقصاء المهنى الإجتماعى (وبخاصة العلوم السياسية) يقوم بدور القيادة السياسية فى إعادة بناء المطالب المألوفة، والإتجاهات والتوقعات، والتى لم تكن السياسات بقادرة على القيام بها قبل ذلك. فالتمييز هو بين القائد الذى يأخذ المألوف من الأفضليات

---

(١) مع تنحية التعميمات جانباً، فإن لدى صانعى السياسة قدر أكبر من المعلومات التعليمية، والمهارات المطلوبة للقيام بدورهم المتخصص، والمساهمة فى الإستقصاء المهنى الإجتماعى وغالباً ما يفترضون خطأ أن صانعى السياسة يطلبون العون من الإستقصاء المهنى الإجتماعى، حول مادة السياسة التى هى تحت حكمهم، ومن دراسة لحوالى ١٠٠ مشكلة مختلفة تواجه ٣٠ من صانعى السياسة فى المنظمات، والعلاقات الشخصية، تكون فيها العلاقات الشخصية أكثر من المادة السياسية.

(عن؛ النظرية الإجتماعية والممارسات الإجتماعية "Hans, Zetterberg, New York, Bedminetes, 1962, p. 40").

أو الإرادات على علاتها، ومن ثم يأتي بسياسات تهيأ لها، والقائد البانى هو الذى يعيد تشكيلها، ومن ثم يفتح باباً نحو فرص جديدة بإتجاه حل المشكلة[1].

وما نقوله، هو أنه إذا كان القائد الذى يعيد البناء ضرورياً أحياناً لكلا من التضخم ومشكلات الطاقة، يكون على الإستقصاء المهنى الإجتماعى أن يتقدم بفاعليةأكبر لمساعدته بالدراسات السياسية، بصورة أكبر من أن تكون مثلاً من مجرد دراسات عن الطاقة، ويقوم بها مدير الطاقة. ولأن الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى عادة يتعلق بتخصصات، وإعتاد على مواجهة تصادمية مع المشاكل، فنحن نشك فى أن ممارسيه سوف يكون لديهم الإحساس الكافى للحاجة من وقت إلى آخر، أى إستبدال فعال لطاقاتهم، أى لإعادة فعالة لتعريف المشكلة التى تحت رعايته.

ثالثاً: الحل الظاهري للمشكلة بالتبعية:

ثمة ضمنيات أخرى من السهل جداً قبولها، ومع ذلك فهى تتطلب تحسيناً جوهرياً فى وعى الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، عند القيام بمهام بحثية. ومثال على ذلك هو التكيف الذى يؤدى على نحو ردئ، وقد يحتاج إلى تحسين كبير فى الإستقصاء المهنى الإجتماعى، كى ينتج حلاً للمشكلة، أو يكون حلاً ظاهرياً للمشكلة.

لقد قلنا أن المشاكل غالباً ما تحل من خلال التفاعل أكثر من التحليلات هناك، على أية حال هناك طريق آخر لحل المشكلات دون وضعها على قائمة التحليلات مثال ذلك، سيوضح الفكرة السياسة المدنية فى الولايات المتحدة، ولمدة تميزت بمشكلتين تتعلق الواحدة منهما بالأخرى، عدم الكفاءة التنافسية فى

---

(١) أنظر على سبيل المثال: Eric Nordlinger الصراع الدينى فى المجتمعات المنقسمة: كامبرج، مركز جامعة هارفرد للشئون الدولية، ١٩٧٢.

الجزء الجنوبى من الولايات، والعوائق التشريعية التى يضعها النظام الرئاسى لمجلس النواب فى الولايات المتحدة، وقد حلت المشكلة الأولى، إلى درجة تنشيط الحزب الجمهورى فى الجنوب، وكما كنا لا نتوقع من نتيجة، لم يعد معظم الأعضاء القدامى فى لجنة مجلس النواب فى الولايات المتحدة محافظين جنوبيين، من ذوى المنزلة المرموقة فى المناطق الآمنة (آمنة بسبب غياب التنافس الحزبى) وتبعاً لذلك فإن المشكلة الثانية ذات التأثير المعوق قد إنخفض بنسبة كبيرة، فحل مشكلة يحل المشكلة الأخرى ظاهرياً[1].

نحن نعلم أنه عندما يحاول مجتمع أن يحل مشكلة فهو غالباً ما يخلق مشاكل أخرى، وموضوعنا هكذا بسيط، تبادلياً فعندما يحاول مجتمع حل مشكلة واحدة فإنها تحل أخرى.

وإلى عهد قريب قدمنا حلاً لمشكلة بلوغ نوعية الحياة فى أمريكا، وذلك بأن ندع نوع الحياة التى تولدت من قرارات معتمدة على عدد كبير من الشئون الخاصة، وعلى سبيل المثال: بناء الطرق وتحديد مقاصد الرعاية للكبار، التعليم العام، والنمو الإقتصادى.

كل هذه تحدد الموضوع الضمنى الخاص بنوعية الحياة، قد أخذ موضعه كمسألة سياسية، ولقد حلت ظاهرياً، فكثير من الناس يطلبون الآن التصدى للمشكلة مباشرة، لذا يكون التحول من الظاهرية إلى معالجة حل المشكلة يتأتى فى هذا المجال.

مثل هذا التحول التخمينى لا يمكن أن يأخذ مكانة فى حل كل المشاكل، وقد يكون بعض التخبط فى معالجة إختيار الطرائف ماعدا الظاهرة، والأسئلة

(١) الحلول الظاهرية تتضمن كلاً من حلول التفهم أو حلول التحليلات، والحلول التفاعلية مثلاً: الحل لمشكلة تراكم المصادر خلال البيع والشراء فى السوق حلا تفاعلياً ظاهرياً، إنها ظاهرية لأن الباعة والمشترين يحلونها كنتائج ثانوية فى حل مشاكل شخصية خاصة بنواحى معيشتهم.

الرقيقة للسياسة الخاصة بالحياة والموت مثلاً، زراعة الأعضاء فى الممارسة الطبية، توجد بعض الصعاب فى التوجه بوضوح، وبطريقة مباشرة قد يفضل الناس أن يتركون المشاكل لتحسم كناتج ثانوى للقرارات الفنية للأطباء، على العلاج الشخصى، وأيضاً الأسئلة المربكة قد تكون موضوعات محكمة مثل الإرتباكات فى الدخل، والتى قد يكون من الأسلم تركها لتكون منتج ثانوى للسياسات الخاصة للكبار والعجزة أو المعوزين.

بعيداً عن إقتراح Patrisk Moynihan عن «الإهمال الحميد» لبعض المشاكل السلالية، ولهذا المطلب فإن لقليلاً من الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى إجابات على نحو مرتب عن أى المشاكل، وتحت أى ظروف يجب التصدى لها، وأى مشاكل يجب أن تذوب فى نواتج ثانوية، أو ظاهرياً وطبعاً من الممكن أن لا تكون الإجابات كلها رديئة، ولكن إذا ما كان السؤال قد تكرر إثارته فنحن نقترح مزيداً من حصر الأسئلة وإيجاد طاقة للإستقصاء المهنى الإجتماعى، فى الجزء الخاص بالإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى.

رابعاً: الإستقصاء المهني الإجتماعي وحل المشكلة تفاعلياً:

هناك مجموعة من سوء التوجيه، وإمكانية إعادة توجيه الإستقصاء المهنى الإجتماعى تحتاج مزيداً من التخصيص لهذه النقطة، وما هى عليه من التعقيد. وهى أيضاً تلك التى تثار فى علاقة الإستقصاء المهنى الإجتماعى بحل المشكلة تفاعلياً كما خططنا له.

بينما من الممكن أن نفكر فى أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى (أو أى طريقة تحليلية أخرى) على نحو بسيط كبديل للحل التفاعلى، لقد رأينا فعلاً أنه، عندما يكون الحل تفاعلياً فسيبقى كبديل، ويقلل من دور الإستقصاء المهنى الإجتماعى أو أى شكل من أشكال التحليلات، لذا عندما يكون الإستقصاء

المهنى الإجتماعى الشخصى لحل المشكلة تفاعلياً، فسوف يفشل، ونحن الآن نقترح أن علينا أن نتبنى حل المشاكل كبديل مع الإقلال من الدور. هنا حبكة أكثر دقة للإستقصاء المهنى الإجتماعى للتفاعل، والذى سوف يحسن من تأثيرها وفاعليتها فى الحل الإجتماعى للمشكلة.

ولنأخذ مثالاً بسيطاً فرضاً آخرا وهو: القرار بشأن ميزانية مدينة، ويمكن عملها مباشرة، وتامة من خلال عمل تحليلى، ويمكن أن يكون مدخلاً كمشروع بحثى، وهذا نادر، وإن الإحتمال الأكثر شيوعاً هو أن نصل إلى القرار من خلال التصويت والعملية التفاعلية، ولكن التصويت لا يزيل طبعاً الحاجة للتحليل، ويحتاج أصحاب الأصوات إلى بعض من مستويات التفهم قبل الإدلاء بأصواتهم، وهم أيضاً يرغبون فى الإعتماد على الإستقصاء المهنى الإجتماعى، أو أن يبادرو بتقديم الإستقصاء المهنى الإجتماعى من بعض المساهمين، والأكثر إحتمالاً، من بعض الجماعات. ولكن نوع التحليلات المطلوبة أو المقدمة ليست هى نفسها المطلوبة، فى حالة غياب التصويت حول قرار الموازنة.

وإذا ما إتخذ مباشرة، واعتبر مهمة بحثية بصورة كلية، وقد يرغب كل صاحب صوت فى أن يفهم ماذا يعنينى فى ذلك؟؛ أو قد يرغب فى أن يحلل موضوعاً واحداً أو إثنين يرى أنها تحكم صوته، وحاجته إلى التحليل، بما فى ذلك الإستقصاء المهنى الإجتماعى، سوف تكون دائماً أقل بكثير من حاجاته إلى فريق بحث، يهدف إلى إنتاج ووضع ميزانية مدينة.

مثال آخر لتبنى التحليل (ومن ثم الإستقصاء المهنى الإجتماعى) لحل المشاكل تفاعلياً، وهو فى حل مشكلات الأعمال فى تفاعلات السوق، وليس على أى شخص أن يفهم مباشرة فى حل مشكلة تراكم المصادر البيئية، كما يُستدعى ذلك فى إقتصاد غير السوق، ولكن كل المساهمين فى تفاعل السوق،

وبخاصة رجال الأعمال يواجهون بدلاً من ذلك مشاكل تتعلق بالشراء والبيع، وبما يشترونه، ومقدار ما يشترون. ولحل هذه المشاكل البسيطة، يكون التحليل ضرورياً، ويستثمر رجال الأعمال الكثير فى أشكال معينة من الإستقصاء المهنى الإجتماعى، من أجل تحسين قراراتهم حول تلك الأسئلة. ولكن إستعمالهم للإستقصاء المهنى الإجتماعى يتكيف بوضوح (على نحو بسيط) مع دورهم فى تفاعلات السوق. فهم يسعون إلى فهم ماذا يحتاجون إلى فهمه فقط لكى يقوموا بدورهم فى التفاعل.

وبالعكس، فكثير من موظفى الحكومة غير متأكدين من أهدافهم، ومسئولياتهم فى التفاعل الإجتماعى، حتى إذا ما كانوا على علم بحدود المقترح لهم من الواجبات، ونتيجة لذلك يستعد البعض إلى إهتمامات أعرض، وآخرون يصنعون لأنفسهم أهدافاً محدودة يعتقدون أنها مسئولياتهم، وآخرون سوف يترددون أو يبقون على ما هم عليه من غموض. وكثير من الموظفين من كل من الفئات الثلاث سوف يفشلون فى إستعمال الإستقصاء المهنى الإجتماعى كمنفذ، يستخدمونه فى إنتاج التحليلات الخاصة، والملائم لشئون دورهم فى حل المشكلة، وبدلاً من ذلك يدعون إلى المستحيل كما جاء فى الحالة التى وردت فى تقرير بعثة Kerner، والتى تدعو إلى معالجة مشكلة «العنصرية». وقد يمر الموظفون على ممارسة الجانب المظلم من الإستقصاء المهنى الإجتماعى، والذى لا يساعد فى تحقيق حل المشكلة التى حددت إجمالياً.

هناك طريقان مفتوحان دائماً على الأقل لتكييف الإستقصاء المهنى الإجتماعى لحل المشكلة تفعالياً، واحد من الإستقصاء المهنى الإجتماعى يكون مفيداً للمساهمين فى التفاعل، لأنها تمدنا بمعلومات وتحاليل مناسبة لأدوار التفاعل، والثانى أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى يشخص، ويقيم ويحسن عملية التفاعل الإجتماعى الإستقصاء المهنى الإجتماعى، كما فى الإتحاد السوفيتى.

وينتج للدولة شكلاً مثالياً للسابق. فالإستقصاء المهنى الإجتماعى بالنسبة لرجال الأعمال هو الأول الإستقصاء المهنى الإجتماعى لأى هيئة تختص بكتابة القوانين الجديدة، المتعلقة بممارسة الأعمال الحرة هى الأخرى.

وعندما يقوم الإستقصاء المهنى الإجتماعى بمساعدة المساهمين فى عملية تفاعلية لتلعب دورها، يكون من السهل تمييزها عن الإستقصاء المهنى الإجتماعى الذى يقوم بالتصدى فى المواجهة على فرض أنها ستحل تحليلياً بصورة كلية، وليست تفاعلية. ولكن التحليل الموجه نحو التقييم، والتصميم أو إعادة بناء العملية التفاعلية نفسها، من الممكن أن يحدث له تشتت عند التصدى لمواجهة المشكلة التى بين أيدينا فى العملية التفاعلية. وعند البدء بعدم الرضاء عن الخلل فى توزيع الدخل فى الولايات المتحدة، يكون فى الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى بداية تحليل موجهاً بوضوح إلى الأسئلة: (رغم أنها تنوى الدفع نحو الحل التحليلى لها) ما هو النمط الذى عليه يتوزع الدخل؟ السؤالين مختلفين والثانى ليس بالضرورة يتطلب إجابة عن الأول فى كلا النقطتين من السهل الوقوع فى خلل وتشتت.

لو أن الإقتصاد المهنى لا يضع صيغة لموضوع تكيف الإستقصاء المهنى التعليمى مع التفاعل الإجتماعى، ويدل عملهم المعتاد على أنهم يفهمون الحاجة إلى هذا التكيف، والتخصص المميز هو تحليل تفاعلى للسوق فى الإستقصاء المهنى الإجتماعى، وهو نادراً ما يدعو حول أو بعيداً عن آراء تتعلق بأنماط تراكم المصادر، وهم لا يتعبون أنفسهم فى السؤال مباشرة عما إذا كان كثير من مصادر الأمة يجب أن تذهب إلى إنتاج الطعام والمواصلات أو أى خط إنتاج آخر. ومع معرفة أن تلك الأسئلة هى فى أجزائها تجسم بتفاعل السوق، وتوجه بأسئلة حول السوق، بدلاً من ذلك، هل هذه أو أن بناء السوق يتمسك تنافسياً، بفرضنا عن التراكم الجيد للمصادر؟ هل هذه أو أن الصناعة تستجيب

تماماً وبشكل كاف لإشارات السوق؟ فالقوة النسبية للإقتصاد كنظام قد تكون نتيجة لعادات العمل، التى تقلل أسئلة البحث حول التفاعلات، التى تحل المشاكل الإقتصادية، أكثر من الأسئلة التى توجه إلى المشاكل مباشرة.

وقد تدل الأنظمة العلمية الإجتماعية على تقبل أقل زيفاً للتفاعل الإجتماعى، كطريقة لحل المشاكل الإجتماعية، أو قد تكون أن التفاعل المتعلق بعملهم أقل رؤية، وأكثر صعوبة للإدراك والفهم، أو أقل فائدة من تفاعل السوق كطرق لحل المشكلة الإجتماعية. ولأن أى من تلك الأسباب: قد جعلتها التفاعلات أكثر صعوبة لتكيف الإستقصاء المهنى الإجتماعى معها، ومهما كان السبب، والنتيجة هى أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى تبعاً لذلك تسعى (كما يبدو أنه صدام فى المواجهة مع المشاكل أكثر من التكيف الروتينى فى أبحاثهم) لحل المشكلة تفاعلياً، ولربما بينما يحاولون عمل الكثير فإنهم ينجزون القليل جداً.

والمساهمون فى الإستقصاء المهنى الإجتماعى والذين يدرسون تخطيط المدينة، مثلاً، أحياناً يرون أن مشكلتهم هى إستعمال الفراغ لكل المدينة، أو الجيرة. وتبدو أعمالهم وكأنها تتنكر للحقيقة، التى مؤداهاأن عمليات تفاعلية معينة سوف لا يمكن تجنبها، أى لا مناص منها لحل الكثير من المشاكل المتعلقة بترتيب المدينة. فهم لذلك قد يتجهوا نحو دراسة التفاعلات آنياً، ويجدون من إفتراضاتهم الأولية لتلك التى تتعلق بالتكيف معها، أو إعادة بناء تلك التفاعلات القائمة، وبالمثل فإن بعض دارسى الإدارة العامة يأخذون على عاتقهم تخطيط الأنظمة الإدارية، رغم عدم تحققهم من أن كل التنظيم الإدارى يعمل هكذا، بسبب خصائص العمليات التفاعلية التى بنى عليها إعادة تصميم التى يجب أن تقوم عليها.

وبكلام أدق نقترح أن جميع التحليلات تأتلف فى الحقيقة مع بعض حلول

المشاكل تفاعلياً، ولكن الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى يختلف كثيراً فى الدرجة التى تجعلهم يفهمون الحقائق الأساسية، ويحيكون أعمالهم تبعاً لها.

خامساً: التشيع (الموالاة) لإستخدام البحث الإجتماعي:

إذا ما كان على الإستقصاء المهنى الإجتماعى أن يتكيف لحل المشكلة تفاعلياً، فسوف تكون أحياناً من طراز جديد، فلقد رأينا تأييد مساعدةرجال الأعمال على أن يتعلموا كيف يكسبون الدولار، أو صاحب صوت. لكى يجعل من صوته الصغير صوتاً إنتخابياً، أو موظفاً حكومياً، كيف ينفذ برنامجه على المعترضين من خصومه، أو كيف يكسب قائد جماعة ذات إهتمام معين أكبر قدر من عناصرها، حتى إذا ما كان الإستقصاء المهنى الإجتماعى ذاته موضوعياً، أو غير مهتماً كلما كان ذلك ممكناً، فإن إستعمالاته تكون متشيعة فى أنها تخدم مقدماً إهتمامات أشخاص ممن يلعبون أدواراً فى عمليات تفاعلية، وبالضرورة يكون متشيعاً مع بعض الندرة لربما، وتوقعاً تخيلياً كل المساهمين فى التفاعل الإجتماعى يكونوا متشيعين، حتى إذا لم يكن بالضرورة ذات عدوانية عالية، ومنعدم، عقول ضيقة، شديدى التعصب ليتكيفوا مع الإستقصاء المهنى الإجتماعى، مع حل المشكلة تفاعلياً، ومع فروضنا بأن عليه أن يتكيف فيكون مؤثراً، ولذا نسرع بالعكس إلى الإعتقاد الشائع للإستقصاء المهنى الإجتماعى، بأنه يجب أن يخدم الأغراض غير المتحزبة.

أضف إلى ذلك، لو أن كثيراً من محللى السياسة يفهمون، ويقبلون الأمر العادى لإستعمال التشيع فى دراساتهم، فإنهم يعتقدون أنهم يتكلمون على نحو ما عن «الإهتمام العام»، ولا يفهمون التشيع الذى لا مناص منه، كسمة لعملهم. ووعى بعض المحللين للسياسة جعلهم يدعون أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى هو من قبيل التشيعات للإهتمام العام، ولكن حتى هذا الإدعاء الذى

يعترف بنوع من التشيع، لا يعترف بأن التشيع يتضمن تصورهم للإهتمام العام، الذى لا يستطيع الهروب كلية من التشيع أكثر من أى شخص آخر. على سبيل المثال تجرأ إقتصادى على أن يصف مقيم البرنامج المهنى بأنه «متعهد توريد الصدق» بعكس صانع السياسة الذى هو ليس كذلك.

على أية حال إنتقل وتحرك علماء الإجتماع بعيداً عن صانعى السياسة، أكثر من أن يكونوا محللى السياسة، فهم يميلون نحو الإعتقاد السطحى بأن أبحاثهم يجب أن تكون قادرة على أن تبتغى أن تخدم غايات بدون تشيع. لربما كانت الأخلاقيات السائدة فى البحث هى نوع من الحيادية. فالنزاع بين نظرتهم ونظرتنا يثير موضوعات عن كلا الوقائع والأخلاقيات.

من حيث موضوعات الوقائع، لربما يكون الإعتقاد السائد أن نتائج الإستقصاء المهنى الإجتماعى تتحرك إلى الأحسن فى حل المشاكل الإجتماعية، عندما يكون المستعملين غير ملتزمين بأوضاع تشيعية، ولكن بدلاً من ذلك يحبون الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى فى بعض الأحاسيس الهامة من الحياد أو عدم الإلتزام، حتى ومع رأينا الذى إقترحناه للتو، فكل صانعوا السياسة، ومن يقوم بحل المشكلة يتشيعون، ونحن نستطيع أن نميز بين الأقل والأكثر تشيعاً، وإعتبار إحتمال أنه كلما قل التشيع زاد إحتمال أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى يستطيع الدخول فى صنع السياسة، والأشكال الأخرى لحل المشكلة الإجتماعية.

والمشكلة الكبرى التى تطرح نفسها، هى إحتمال أن الحقائق خلافاً لذلك، وهى متشيعة لمن يبدو شغوفاً بما يقدمه الإستقصاء المهنى الإجتماعى ولكى نكون متأكدين فإنهم قد يستعملون المعطيات الجديدة إستعمالاً فاسداً، ولكن لأغراض التشيع يحققون المعطيات الجديدة بمناقشة عامة، ولتكن شذرات من إنضباطهم، ويبدأ فى لعب الدور (كما سبق الحديث)، غالباً ما يكون مؤثر، وأن لا يمكنها اللعب عندما لا يعتنى المرء بها.

وقد يبتغى الإستقصاء المهنى الإجتماعى أن يخدم غير المتشيعين، إذا ما كانت السياسة من عمل صانعى السياسة، تفعيلاً لمبدأ الإهتمام العام. ولكنه فى حقيقة الأمر لا تصنع السياسة بواسطة صانعى السياسة ولكنها تأتى بالتفاعل بين الكثرة من المتشيعين. فكل مساهم فى هذا التفاعل كما لوحظ من قبل يحتاج إلى معلومات متخصصة عن دور المتشيع لها.

يأتى التشيع بأشكال وأحجام مختلفة، فبعض المغالين لا يثقون بأنفسهم وبأيديهم يفقد الإستقصاء المهنى الإجتماعى تأثيره وفاعليته، وفى الناحية الأخرى من المغالاة، يكون بعض الناس متشيعين فقط فى الإحساس بأنهم يتبعون أنفسهم (ومن ثم يتشيع) ويتحدثون عن إهتماماتهم. وبهذا الإحساس كان أعضاء رابطة أصحاب الأصوات من النساء يعتبرن متشبعات، وبين تلك الأطراف يوجد العديد والمتنوع من المتشيعين الذين يتعصبون للعديد من الأهداف الجزئية: رجال الأعمال، وتحالف مجالسهم مثلاً، يتطلعون إلى الإمتيازات الضريبية، الفلاحون وإدارتهم من الإتحادات الزراعية، يتطلعون إلى دعم لأسعار المحاصيل. وفرضنا هو أن من خلال معظم هؤلاء المتشيعين سوف يكون الإستقصاء المهنى الإجتماعى فاصلاً مؤثراً فى مفاوضات السياسة، والأفكار المناسبة، والآراء، والأسئلة، والمعطيات من الإستقصاء المهنى الإجتماعى سوف تتدخل فى المناقشة لأن تشيع واحد على الأقل سيجد فيها مصلحة له أن يفعل ذلك. وجدلياً قد يجد الإستقصاء المهنى الإجتماعى تحدياً وإمعان نظر، لأن واحداً على الأقل غير متشيع سيجد فيها مصلحة له أن يفعل ذلك.

وهذا الفرض يشير بوضوح إلى موقف تُفتح فيه المناقشة نسبياً، وتتقدم مع شىء من الإعتبار نحو البرهان، وقد يكون مثلاً: أنه متصل بالموضوعات التى يطفو فيها الإختيار الأخلاقى إلى السطح (جريمة - الإجهاض) ويعمل التشيع بصورة مختلفة على السطح مع مواقف الإختيار الأخلاقى، الذى يدفن فى العمق

(سياسة الضريبة، السياسة العلمية). ولكن ذلك هو فقط مثالاً من بين الإختلافات المتنوعة المحتملة.

إذا وجد أحدنا، كما نتوقع، أن قنوات التشيع هى فى الغالب أكثر فاعلية وتأثيراً، وأن بعض القواعد العامة لبعض أشكال الإستقصاء المهنى الإجتماعى - تلك التى ترشد العلوم الإجتماعية الأكاديمية، مثلاً: سوف يجب أن تعرض من بينها تلك التى تحكم العلاقات بين الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، والمستقبلين المستهدفين. ولا يتبع ذلك أن الإستقصاء المعنى الإجتماعى الشخصى، أن يرجع نتائجه لتناسب المستقبلين، ولكن يبدو أن نتبع فى أداء أى بحث، فإنه يسعى إلى عمل مفيد لواحد من بين المستقبلين المحتملين، ويأخذ مساره وتوجهه ليس من مسلمة واضحة المصلحة العامة كما هو شائع، ولكن من إهتمام واحد معروف بإهتمامات الموالين، ويلعب كل واحد دوره فى إعادة حل الصراع السياسى، وكثير من الموالين سوف طبعاً يعرضون مواقفهم كرؤية للمصلحة العامة.

سادساً: أدوات النضال السياسي الخامل (والتشيع السابق لاستخدام البحث):

فى حل المشاكل الإجتماعية عادة يجد المتشيع أن الأمر مكلف جداً لأن يناضل حتى الموت على إختلافاتهم. ومن ثم يطورون قواعد وإجراءات ظاهرة أو ضمنية، الإجراءات التى تخمد ذلك الصراع، وتتراوح تلك الإجراءات من التصويت الرسمى، إلى الإلتزامات الخبيثة المتبادلة، والتى تدعنى أكسب هذه المرة، وأكون مديناً لك بواحدة.

ويبدو أنه فى ظروف معينة شائعة، وبخاصة فى البيروقراطية، يأتى بإتفاق ضمنى ليلعب دوره طبقاً للإنتصار السطحى، «الرابح» فى المناقشة، ونحن لا نعنى

أن هؤلاء اللذين يذعنون من خلال المناقشة، ولكن من حيث التأثير يتبعون قاعدة ضمنية تعلن أن الدليل الأفضل وضوحاً (وبخاصة أرقام أفضل)، ونتيجة لذلك يصبح الإستقصاء المهنى والإجتماعى سلاحاً رئيسياً فى الكفاح.

مثل هذه الممارسة تضيف إستثمارات مكلفة من الجهد فى كفاح مستمر لا ضرورة له، وتحسم الموضوع بسلام. وهى تفعل ذلك بواسطة مراسيم تجعل إتخاذ القرار يبدو غير رسمياً، وعقلانياً، ولدرجة حسنة، وقد يكون الإستنتاجات والجدال فى الحقيقة مجزءاً مع الأخذ بعين الإعتبار بالمعنى الإصطلاحى معايير سطحية ظاهرة يحكم عليها بأنها أفضل من الإستنتاجات التى تتولد من المناقشات والجدال.

لقد ساهمنا فى إعداد عدد من المقترحات وإعادة الحلول بشأن الإختلافات بين ما يبد سياساتها والتى بها يبدو أنها الآلية السابق وضعها. ونعتقد أنها فعالة فى مناطق أخرى أيضاً، لصناعة السياسة الجامعية على سبيل المثال:

وعندما يحدث ذلك، فهذا النوع من طراز الجدل المتشيع فى صناعة السياسة، له بعض المميزات والسمات الخاصة بالعملية القانونية، وقد لوحظ أنه: «عند التصحيح لقرار قد أعد دون تشويش (ليست كالحالة فى الإستقصاء المهنى الإجتماعى) فإن الحالة التى نصلها غير مادية لدرجة كبيرة، وأن النتائج هى التى تحسب علينا، ولكن عندما تكون الواجهة الواقعية، والقيم غير متأكدة وجدلية، وعندما تكون المعايير الموضوعية للنجاح أو الفشل يعوزها (كما هو الإستقصاء المهنى الإجتماعى) المميزات الرسمية لعملية القرار فإن إجراءاته - تصبح ذات دلالة».

نفس النقطة قد عملت مع إشارة خاصة إلى الإستقصاء المهنى الإجتماعى فى شكل من تحليلات النظم أو التحليلات السياسية.

«تؤدى التحليلات السياسية أو تحليل النظم وظيفة تتعلق بقرارات التكنولوجية

السياسية وإتخاذ القرارات، وهى بذلك تشبه تلك التى تقوم بها العملية القضائية... فقرار المحكمة يمكن قبوله بمعرفة الأحزاب، لأنها تقوم على مجموعة من القواعد التى أعدها كلا الحزبين ولذا يكون قبولها قبل معرفة عواقبها، وهى تقبلها على أنها غير منحازة»[١].

سابعاً: الوسائل النظامية المعرفية الموائمة وغير الموائمة كحل للمشكلة والبحث الإجتماعي:

إذا ما كان على الإستقصاء المهنى الإجتماعى أن يتكيف مع الحاجات الخاصة بالمحلين للمشكلة، والمشتغلين فى التفاعل الإجتماعى، أكثر من المرتفعات الأوليمبية، غير متوائمين مع حاجاتهم، فإن الأمر يبدو أن المواءمة بين أنماط الوصول إلى قرار للإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، ومُحلى المشكلة تحتاج إلى بحث[٢].

ولو أن طلاب العلم يتقدمون ببطىء نحو إيضاح لصانعى الخطط السياسية، وغيرهم ممن يقومون بحل المشكلة، ويبدو من الوضوح المتعقل أن كلاً من الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى فى جهة، وصانعو السياسة، وغيرهم من محلى المشاكل عملياً فى الجهة الأخرى، يتصدون لمشاكلهم بعدد متنوع من الترتيبات المبتكرة، وأن هذه التكنيكات تختلف من موقف إلى موقف، ومن شخص إلى آخر. فحل المشكلة من خلال التقريب المتتالى هو واحد من تلك التكنيكات. والأخرى (ولو أنها ليست دائماً مميزة بصورة قاطعة) هى: صناعة

---

(١) هارفى بروكسى، صنع القرار البيئى: التحليل والقيم (من) مؤلف «متى تتصارع القيم»، كامبرج، بارلينجر، ١٩٧٦، مقتبس من مؤلف «جعل التحليل السياسى آمناً»، لماجينو وكاد.

(٢) عرفنا مبكراً القائم بحل المشاكل كصانع السياسة أو أى شخص آخر (ليس الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى) الذى يلعب دوراً عملياً. فى حل المشاكل الإجتماعية غير دور الإستقصاء المهنى الإجتماعى.

القرار عند الأزمات وكسر عنق الزجاجة، والإصغاء للعجلة ذات الصوت المزعج، وأشكال مختلفة من الأصوات المزعجة غير تلك التى من نوع التقرب المتتالى، والرضاء، وإتخاذ القرار روتينياً بتطبيق القواعد، وطرق عديدة للتخطيط الرسمى.

إن الترتيبات التى يختارها الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، وحل المشاكل تعتمد على مجموعة من العوامل بأقل تقدير: تلك التى تحمل على قدراتها الذاتية، وبخاصة. قدراتها المعرفية لتصبح كفؤاً للمشاكل المعقدة، تلك التى تحمل على حفزها للقيام بهذا العمل لأنه إما لقدراتها أو إعتبارات حافزية، فإن الشخص، سواء أكان يقوم بالبحث الإجتماعى شخصياً أو يحل المشكلات سوف يرفض أن يتصادم مع بعض المشكلات، أو بعض صور المشكلات، ويتصادم مع غيرها بدلاً من ذلك.

وفى واحد من الطرفين فإن الذى كان لديه واقع قوى، وبخاصة إن كان شخصاً موثوق به، فسوف يحاول القيام بحل شامل مرة واحدة، وإلى الأبد لمشكلة ما، وعلى الطرف الثانى حيث يكون شخص أقل من حيث الثقة، أو أقل واقعية، فإنه يتناول جانباً ليس أكثر من جانب من المشكلة، تاركاً الجوانب الأخرى للتناول فيما بعد، أو ليتناولها شخص آخر، وحيث أن المشكلات الكبرى فى الواقع تبقى على جدول الأعمال سنة بعد سنة، فقد يصبح الترتيب معقداً جداً، حيث يكون ناتج المحاولات فى الجانب الخاص بالإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، ومحلى المشاكل، ليتكافأ مع التعريف دائم التغير للمشكلة المستمرة[1].

حيث أن الترتيب يختلف من شخص إلى آخر، ومن ثم بين الإستقصاء

---

(١) كثيراً من طلبة ترتيب حل المشكلات، قد ناقشوا القدرات كما التى يحملونها لحل المشكلات «هربرت سيمون» ضمن آخرين قليل منهم نسبياً قد تمسكوا بالنواحى الأساسية للدوافع والحوافز وأحدهم وهو «البرت هرشمان» فى مؤلفه، إستراتيجية التنمية الإقتصادية، ١٩٥٨ وآخرون قدموا بعض وجهات النظر المتقاربة عام ١٩٦٢م.

المهنى الإجتماعى الشخصى، وصانعى السياسة، يثار التناقض بين الترتيبات النسبية، وقد يجرب شخص أن يعتقد فى حل المشكلات، ويتقدم إذا كان الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، ومحل المشاكل لا يتباعدان فى إختيارهم للترتيبات، نحن فى حاجة إلى إختبار تلك الفروض الغامضة، حتى إذا ما كانت صادقة.

وغالباً ما يكون إقصاء التناقض بين الإثنين من المستحيلات، لكى يعاد خاصة لحل المشكلات، مع إعتبار القوى المضادة للعرف الأكاديمى، والضغط غير المرتب قد جاء لحمل صانعوا السياسة، على حل المشاكل الأخرى. فبعض الطلاب يقتربون من طاقات المشكلات المعاصرة، فيجدونها لا تماثل ما يحدث فى المجالس النيابية. وحيث أنها كذلك، فهناك ترتيب ثانى جيد للإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، كيف يعمل. أو هل يستطيع أن يقلص ويحد من عدم المواءمة؟.

ولكن لربما كان إقصاء التناقض ليس بالهدف المناسب، حتى ولو كان ذلك ممكناً. وقد يكون فى الترتيبات المتعارضة التى يأتى بها الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى لخدمة صانع السياسة، إقصاءً مثيراً، خاصة البيروقراطى الذى ينكر أن الصغير من الأمر، يحتاج ويطلب من الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى ذو الفكر الكبير.

ونحن نعلم القليل عن تلك الموضوعات الخاصة بالمواءمة، وغير المواءمة وترتيبات حل المشكلة الخاصة بالإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، ومحلى المشكلة، ومع إعطاء الدائرة الواسعة للأفكار التقليدية من حل المشكلة المتعقل، والإستقصاء المهنى الإجتماعى الأقل، لم يرى بعمق فى الترتيبات المختلفة التى يستعملها فى حل المشاكل ذهنياً وعملياً.

مشكلات الوصول إلى تكيف فعال للإستقصاء المهنى الإجماعى الشخصى،

وترتيبات من يقومون بحل المشاكل، لا تثار بشكل فردى عندما توجد علاقة بين العميل والإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، حتى عندما يقوم الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى بدراسة مشكلته فى ندوة، مع عدم وجود عميل فى ذهن القائمين بالعمل، فإن إختياره للترتيبات قد يسهل أو يعوق إتصاله مع القارئ، الذى يستطيع أو لا يستطيع الإستجابة للترتيبات والقراء، إما أن ينصرفوا أو يعجبوا بالإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، كاليتوبيا، لأن طريقته فى التحليلات لم تأخذ المهام والإهتمامات العملية الكثيرة التى تشغل عقولهم.

ثامناً: قوة البحث الإجتماعي في الحكومة الديموقراطية:

ثمة مجموعة نهائية من الأسئلة، عن العلاقة بين التحليلات، والتفاعل، كطرق بديلة لحل المشكلة الإجتماعية، تفتعل عداوة خاصة بين الإستقصاء المهنى الإجتماعى، والديمقراطية السياسية.

كثيراً من الإستقصاءات المهنية الإجتماعية الشخصية، قد رأيناها غير مؤثرة أو تبدى عداوة فعلية للدور الكبير للتفاعل الإجتماعى فى حل المشكلة الإجتماعية، فخطيئة الإستقصاء المهنى الإجتماعى غالباً ما يعبر عنها بوضوح فى شكل عقاب «للسياسة»، حتى السياسات الديمقراطية، أو عداوة للديمقراطية تبدو فى الأخلاقيات غير المتشيعة والحيادية.

وفى الأفكار المصاحبة لدور الخبرة العلمية فى عملية إتخاذ القرار. مثال لذلك، ولو أن هناك قدراً من المقاومة بين الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى. للعمل الموجه للعميل، يقال أنها مبرر كطريق للحفاظ على الحياد، فإن مصدر المقاومة قد يكون فى حقيقة الأمر بالقوة المرتبطة بالدور الذى يؤديه خبير مستقل. وربما لدى الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى إدراك وإتجاهات تتعلق بقدرتهم الذاتية، والتى تكون غير متناغمة مع نواحى خاصة للديمقراطية السياسية.

واحد تناقضات الديمقراطية السياسية فى كيان الأمة، إنها لا تزال تحتاج لتقدير شامل، إن لدى، المواطن عذراً فى الشعور بالعجز كالمواطن فى نظام سلطوى، والقدرة موزعة على ملايين المواطنين. وما يتبع ذلك من أنه لا يوجد مواطن واحد يتمتع بأكثر من سهم بسيط، وتقريباً، عديم المنفعة. إلى هذا الحد تنشر القوة والسلطة، وتوزيع التأثير فى نظام ديمقراطى كبير، مثل تلك التى فى الولايات المتحدة، حتى أن الرؤساء، ورئيس مجلس الوزراء، وأعضاء الكونجرس، والنواب، غالباً ما يصابوا بالقنوط، ويتطلب الأمر تعبئة لدرجة كافية، ودعم لينفذ من خلال أفضلية سياسية، وكما قال الرئيس «ترومان» من خلال سلطته، سوف يقول افعل هذا ولا تفعل هذا، وسوف لا يحدث شيئاً.

قد يقال أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى يعانى من نفس الشعور بالعجز، حيث أنه فى بعض النقاط أولت الديمقراطية تاريخياً بأنها وسيلة لأنها تحمل السياسة السبب فى ذلك، بينما نجد فى بعض النقاط الأخرى يفيدون أنها وسيلة لفشلها، وتؤكد أن ما من جماعة صغيرة أو من أحد يعتقد بأنها تفهم ما نحتاج عمله، وما يمكن أن ننجزه إلى حد كبير من تأثير بعدم الموافقة على سياسة ما، وممارسوا الإستقصاء المهنى الإجتماعى قد لا يعلمون أن الديمقراطية تضع عوائق إضافية على الإستقصاء المهنى الإجتماعى فى حل المشاكل الإجتماعية، ومن بين تلك المعوقات الحاجة إلى أن نفهم ونعرف بعض موضوعات السياسية، ومن أجل تحقيق إنتشار واسع للمعرفة الجديدة، ومعالجة ما يبدو أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى غير مكترث بهذا الإنتشار.

حيث أن المعرفة هى قوة. فإن جزءاً من الثمن الذى على المجتمع أن يدفعه لمزيد من إستعمال الإستقصاء المهنى الإجتماعى، هو أن يدع القوة إلى درجة ما تنزلق إلى أيدى الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، وكيف يحدث هذا الإنزلاق إلى الأبد؟ وإلى أى مدى يمكن ضبط هذا الإنزلاق؟ إلى أى أنواع

السلطة أو غيرها من القوى - تحت أى أحوال، وعلى أى نوع من الموضوعات - هل من المهم أن الإنزلاق قد يقاوم؟ هل الإستقصاء المهنى الإجتماعى غير المؤثر ضرورى للديمقراطية السياسية؟ ما هى الآثار التى تقع على الديمقراطية من الإستقصاء المهنى الإجتماعى، وتكون ذات تأثير كبير؟ كيف تكون مشكلات التأثير متعلقة بالمشاكل التى يضعها دعاة الديمقراطية ذو الأهلية؟ والأسئلة ليست أقل أهمية لأنها مألوفة.



الفصل السادس

بدائـــل للسلطــويـة

- الإستنارة مقابل الهندسة.
  - الصياغة التصورية.
  - تأثيـر البحث الإجـتمـاعي على الأطر الفكرية لصناع السياسة.
  - إنعدام الهدف والتخلف.
  - تحول البحث الإجتماعي إلي المعرفة العادية.
- الحجة والمحاورة
  - الحقيقة والبرهان مقابل الحجة والمحاورة.
  - ما بعد قرار البحث الإجتماعي.
- التقرير
- البحث الإجتماعي كفن او طقوس

الفصل السادس
بدائل للسلطوية

تمهيد :

إن رد Reduction الإستقصاء المهنى الإجتماعى لعلاقة تنافسية ومتكاملة، إلى مدخلات أخرى فى حل المشكلة الإجتماعية، يعزى بشكل خاص إلى تعقد العالم الإجتماعى، والذى يسعى الإستقصاء المهنى الإجتماعى إلى فهمه، فى جزء كبير منه يقلص الإستقصاء المهنى الإجتماعى من تلك العلاقة، لأنها فشلت فى مواجهة التعقد لإنجاز نوعية سميناها السلطوية المستقلة. ولقد رأينا أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى عادة ما يساء توجيهه عندما يلحق بنوع من السلطوية التى لا يمكن إنجازه عادة.

ثمة بديل يتبع ويلاحق السلطوية المستقلة، وهو تعقب السلطوية غير المستقلة، ففى الفصل الرابع، أوضحنا لماذا يجب أن يكون البديل هو الواجب إتخاذه - ولماذا الإستقصاء المهنى الإجتماعى، لذلك يجب أن يعقب فى العلاقات المتشابكة مع المعرفة العادية، ودون النظر إلى أى من الإستقصاء المهنى الإجتماعى لا يكون شاملاً بدرجة كافية، ولهذا السبب لا يكون سلطوياً. البديل الآخر هو أن يتعقب أهدافاً غير تلك السلطوية، ومن ثم لا تعقب لكليهما السلطة المستقلة وغير المستقلة والآن سوف نختبر هذا البديل.

بالنسبة لبعض البحوث الإجتماعية الشخصية، من الصعب تصور أى هدف للبحث أبعد من إنجاز السلطوية، أو على الأقل حسماً علمياً، والتى هى المبدأ الأساسى للسلطوية، كما لاحظنا أن الفكرة الأصلية للبحث العلمى، يبدو أنه يشمل الحزم، ومن خلالها تأتى السلطوية ، ومع ذلك يوجد بدائل للإستقصاء

المهنى الإجتماعى مما يجعل السلطوية غير مفيدة بالضرورة، وإعادة توجيه جهودها يدعونا إلى السعى للبدائل عندما تكون السلطوية هى الوحيدة.

وقد يفترض المرء أن وظائف الإستقصاء المهنى الإجتماعى لحل المشكلة الإجتماعية قد قننت جيداً، فى أدبيات العلوم الإجتماعية، ولكن يمكن القول أن العملية قد بدأت فقط.

أولاً: الإستنارة مقابل الهندسة:

هناك فى أذهان بعض الناس إعتقاد بأن الهندسة الإجتماعية تحتاج فقط للمعرفة السلطوية، بمعنى أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى فقط يندفع نحو حلول خاصة عملية لمشاكل محددة جيداً، وهناك صيغة شائعة لدور بديل وغير سلطوى للإستقصاء المهنى الإجتماعى هو «إستنارة» عندما يستشرف الشخص لأمثلة إسهام الإستقصاء المهنى الإجتماعى لحل المشكلة الإجتماعية، فإنه لا يجد أمثلة غزيرة الوضوح، تلك التى تأتى بها الدراسات الخاصة بهندسة العلوم الإجتماعية، والتى تقدم للمؤسسات الحكومية، ولكن تبدو جلياً فى الإستنارة الضرورية للفهم الذى يأتى من خلال الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى مثل حالة آدم سميث، ماركس، فرويد، جون ديوى.

سيعترض البعض على مسألة عقد مقارنة الإستنارة بالهندسة، والتى يستند إلى الإنجازات التى يأتى بها تاريخ الرموز الذهنية وسوف يقولون أن ما تنجزه أحياناً العقول الكبيرة، وتلقى قليلاً من الضوء على الإحتمالات المتبادلة المفتوحة عادة على الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، وتثير الإعتراضات موضوعات مشوقة. والآن كون أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى يعتبر معلماً مشوقاً على الحياة المعاصرة على الأقل، فى الأجزاء الغنية من العالم، ومن الممكن إنجازها مباشرة من خلال عمل جماعى للإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى بصورة

أكثر من العمل الفردى أى من خلال العقل الأصيل ونفس النوع من الشمول الذى تسعى الإستنارة إلى إمتلاك سجيتها؟ هل على سبيل المثال مدخل المدخلات والمخرجات للتوجه التحليلى للعمليات الإجتماعية، هى إسهام كبير فى النظرية الإجتماعية بالمقارنة لتلك التى نحن ندين بها إلى العقول الأصلية؟، إذا لم نتعرف على نطاق واسع هل هذا المدخل يخص قيمتها فقط لأنها تظهر تدريجياً من المجتمع المحلى التعليمى، وعن سجيتها دون اللجوء إلى منظم خاص؟.

رغم أن بعض هذا التمييز المتمثل فى أن الهندسة مقابل الإستنارة، شىء قديم، فإن صيغة محكمة للبدائل لم تنجز بعد، وعلى ذلك، فإن فكرة الإستنارة غير تلك المتعلقة بالهندسة الإجتماعية، فإنها تفتح على الأقل مجموعة من المهام الذهنية للإستقصاء المهنى الإجتماعى، والتى فيها مقترحات قد تكون أقل أهمية من تلك الجوانب التى تحتاج إلى دراسات مستقبلية قبل أن نصنفها، وفهمها قد يكون أنه دون إنجاز الشمول، أو السلطوية، أو تلك التى تعنينا دون إيجاد إقتراحات علمية مختبرة من الإستقصاء المهنى الإجتماعى، فإنها لا تكون قادرة على توضيح فهم الإنسان للعالم الإجتماعى.

ففكرة التقدم، وهى فكرة إنتاج كبير ليست هى إقتراح، ولا يمكن أن تكون كذلك، من حيث شمولية التأسيس، ونفس الشىء يقال عن تحديد ماركس الإقتصادية، أو توظيف الإنشاءات، أو القصدية والتعقل، فإن الحسابات التى تزيد فى الجزء الخاص باستنبات نظرية العلوم الإجتماعية باعتبارها مقترحات لا يمكن إختبارها، ولم تختبر، ولا يمكن أن تكون شاملة. لذا لا يمكن أن تكون سلطوية على أى وجه، رغم أنها محكمة، ولكن تلك الآراء نقترح دوراً للإستقصاء المهنى الإجتماعى، حتى ولو أنها لم تزل غير مفهومة جيداً، وأنها لا ترجع إلى سلطويتها.

وجد بعض علماء الطبيعة أن تمايز الهندسة - والإستنارة غير صحيح بالرجوع إلى وظائف العلوم الطبيعية، وفى رأيهم أن المعرفة بالهندسة ليس علماً فى الحقيقة، وفى الحقيقة أن المعرفة الهندسية التى وجدها تثار، ولا تزال تثير الدهشة من أنها غير مستقلة عن العلوم. وإذا ما كانت دراسة العالم الإجتماعى عن هذه النقاط موازية لوجهة نظرهم عن العالم المادى والفيزيقى، ثم الإستنارة والهندسية قد تشير إلى الأنشطة الذهنية إلى أبعد من الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى الذى يبدو أنه مكون معقولاً. فالهندسة الإجتماعية الجيدة، قد تتطلب إستقلالية لتقاليد ذهنية أكثر من تلك الممنوحة للإستقصاء المهنى الإجتماعى، وتبعد إلى حد كبير عن العلوم الإجتماعية. ولربما على غير ما هى عليه العلوم الطبيعية فإن العلوم الإجتماعية قد تتطور لتكون غير سلطوية، بينما الهندسة الإجتماعية تستمر لتكون سلطوية.

على أية حال لا يزال أمراً عادياً أن تجد أدبيات العلوم الإجتماعية تطور وتؤكد (على الأقل إحتمالياً) تعميمات لتفسيرات مستنيرة، والتى من خلال تطبيقات البحوث الإجتماعية (أى هندسة)، ما يطبق على الحلول الخاصة بالمشكلات الإجتماعية، مثل هذه النظرة تتحدى الآراء التى وصلنا إليها الآن، من أن الإستمرار فى الإستنارة قد يعفى الإستقصاء المهنى الإجتماعى من الإستمرار فى السلطوية، ولكن هناك إعتراضين سجلا بخصوص هذا التفسير الإصطلاحى: الأول هو أن بعض الأمور الشاذة القليلة (إلى حد كبير فى علم النفس والإقتصاد) لا تنتج العلوم الإجتماعية حقيقةً، ولا تؤكد التعميمات، وتلك التى أنتجت يعوزها إلى حد كبير الشمولية، والسلطوية.

الثانى: هو أن «الباحثين» التطبيقيين، أو المهندسين الإجتماعيين، لا يطبقون فى الحقيقة مثل هذه التعميمات كما يقدمها علماء الإجتماع، وبدلاً من ذلك يأتى ما يسمى عادة «البحث التطبيقى» وهى جهد من النوع المميز، وهى تطور

تعميماتها عندما تحتاج إليها، من خلال جهودها الخاصة وباختصار، عندما يحتاج المهندسين الإجتماعيين المعرفة السلطوية، فإن عليهم تطوير تلك المعرفة السلطوية لأجلهم.

أضف إلى ذلك، أن بعض مؤرخي العلوم، يجدون أنه من الضروري أن نميز في العلوم الطبيعية بين «الهندسية» بالمعنى العادي ونوعاً آخر من البحث الفكري الذي هو ليس هندسية تماماً، ولا علماً بصورة تامة، وأنه من خلال إرتياد الجوانب الجديدة للإحتمالات التكنولوجية، تفتح أبواباً نحو التقدم العلمي، مثالاً لذلك: إرتياد الفضاء، أو لربما الإستنساخ، إنها أنشطة إرتيادية مفتوحة الأطراف، والتي تستعمل ولكن ليس ضرورياً أن نبتدع معرفة علمية جديدة، لا تتدخل في تصميم تكنولوجيا جديدة كما يحدث في الهندسية.

وإذا ما كانت العلوم الإجتماعية من هذه الوجهة، مثل العلوم الطبيعية، فإن هناك وظائف هامة يجب أن تؤدى، وتقع بين الإستنارة والهندسية، وقد يكون هناك أنواعاً فريدة من الإستقصاء، فالتأمل وتصميم العالم الإجتماعي، والذي يختلف عن التحليلات السياسية الخاصة، أو المشاكل السياسية. إنها تحتاج إلى إكتشاف الفضاء الإجتماعي، ويعتبر «بارينجتون مور» واحداً ممن حاولوا مناقشة أن موضوع العلوم الإجتماعية يمكنها أن توضح بشكل أفضل مدى البدائل المحتملة، وإحتمالية الحركة المؤثرة. ويبدو في تلك الإحتمالات أن يكون هناك فرصاً للإستقصاء المهني الإجتماعي لكي لا يكون سلطوياً.

١- الصياغة التصورية:

لقد عُملت بعض المحاولات لتوصيف ما هي تركيبة الإستنارة وملحقاتها من ثقافة البحث الإجتماعي التنويري، يقول بعض الناس أنها ليست من خلال

المعلومات الجديدة، أو حتى من خلال التحليلات المساندة، ولكنها من خلال التصورات الجديدة التى إما تضيف أو تنعش (تثير)، وفى واحدة من الصيغ:

فالبحث الإجتماعى يمكن أن يستعمل فى إعادة التصور الذى يميز موضوعات سياسية، أو حتى إعادة تعريف موضوعات السياسة. لذا فالبحث الإجتماعى قد ولد السياسية لدى صانعى القرار، ونحو موضوعات جديدة. وتحويل ما كان بدون مشاكل إلى مشاكل سياسية (هناك مثال جدلى هو الطيران الأبيض) وبالمثل قد تتحول مشكلة إجتماعية قائمة إلى عدم وجود مشكلات (إستعمال المارجونا)، وقد تكون إعادة فعالة للطريقة التى يعتقد فيها المجتمع بالنسبة للموضوعات (أى معدلات معقولة للبطالة)، وحقائق الموضوع الذى ينظر إليه على أنه قابل للتغير، والمقاييس البديلة التى يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار، ويبدو كل هذا أن تكون بدائل لإستمرارية معرفة السلطوية، وإنها قد تكون مفيدة لما تتابع تناوله.

٢- تأثير البحث الإجتماعي على الأطر الفكرية لصناع السياسة:

مع الإشارة للتصورية، هناك ظاهرة تستحق الإشارة، هى التقارب بين صانعى السياسة مشابهة إلى التقارب بين العلماء على أطر تحليلية، كمثال التى سماها Thomas Kuhn نمــاذج "Paradigms" أى تصدى صانعى السياسة لمشاكل خاصة، فى ضوء الإطار العام، أو منظور ينظم الفروض التفسيرية، ومدى الحلول التى نحن عازمون على أخذها بعين الإعتبار، وفى دراسته عن سياسة جناح الأحداث أوضح «الفرد كوهن» Alfred J. Kohn السيادة بين صانعى السياسة فى مثل ذلك الإطار.

ولو أن الربط بين إطار أو نموذج فى العلوم الإجتماعية، والذى نحن هنا نسميه إطار صياغة السياسة، يبدو أنها مفككة جداً، والإرتباط فى الحقيقة

موجود، فصناعة إطار السياسة مشتق من البحث الإجتماعى، وفى دراسة «كوهن» يبدو أن صانعى سياسته يشتركون أولاً: فى الإطار الفكرى الذى يمثل فهمهم الغائب لعلم النفس الأكاديمى.

وتبعاً لذلك تنازل عنها فقط لأن يحل محلها غيرها ممثلة فى التساوى فى الفهم الغائب لعلم الإجتماع الأكاديمى[1] مرة أخرى يبدو أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى يقدم إسهاماً ليأخذ شكل المعرفة السلطوية.

طبيعياً قد يرى المرء من مثل حالة Kohn أن العلوم الإجتماعية الأكاديمية، ليست إلا نافذة تغطى إستراتيجيات السياسة المختارة بأرضية أخرى، أو أنها تقوى هامشياً، أو تنقى أطر السياسة المختارة بأرضية عملية، ولسنا فى حاجة إلى إنكار إعتماد الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى على أطر تاريخية سابقة، والتى حصلوا عليها من مكان آخر فى المجتمع من القائمين على حل المشاكل العملية، مثلاً: أو من المعرفة العامة التى وفرها الإستقصاء المهنى الإجتماعى، ومن هذه الوجهة كما سبق تحديدها، معتمدة وغير مستقلة، فجميع هذه الإحتمالات فى جانب، فى الموقف المباشر، لإعتماد محلى المشكلات قد أغلقت على أساس أطر الإستقصاء المهنى الإجتماعى، وقد تكون الأطر التى يقدمها البحث الإجتماعى قوية ودائمة.

ومن ثم، وحتى لو لم يكن صُناعى السياسة يعودون إلى البحوث الإجتماعية فى كثير من الطرق المعتادة والمتوقعة، من أجل بيانات معينة، وفروض دراسة وإيضاح، أو تقييم سياسى، وقد يأخذون الإطار الكلى المنظم أو المنظور الخاص

---

(١) فى مثال «كوهن» على أية حال لا يمكن القول أن نموذج صناعة السياسة يتبعه بعض تحركات فى العلوم الإجتماعية، لأن للتمويل أصوله المذاهب المنافسة فى العلوم الإجتماعية، علاوة على ذلك يلاحظ كوهن أنه لا يمكن أن يكون التحول نتاج بحث يرضى عنه، ولا أن العلماء الإجتماعيين عملوا منه حالة يختارها صناع السياسة بيسر وسهولة.

بعملهم من وجهة نظر العلوم الإجتماعية الأكاديمية، وقد يكون محكماً ولو أنه لا يكون سلطوياً. ومن المحتمل أن يكون في بعض الأحيان إسهاماً كبيراً للإستقصاء المهنى الإجتماعى بالنسبة لحل المشاكل الإجتماعية.

٣- إنعدام الهدف والتخلف :

وبتطبيق واحداً من البدائل السابق ذكرها، وهو أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى كان شرطاً لبعض إسهامات ذات المعنى لحل المشكلة الإجتماعية، وهذا يتطلب تقبل تخلفاً ضرورياً وغياب الأهداف حتى يمكن الوصول إلى إنجاز تأثير ملموس.

مثال واضح هنا للإقتصاديين من أتباع «كينسين» Keynesien فقد أنجز الآثار التامة فى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك فقط بعد جيل من التأخر، وأصبح هذا سائداً فى السياسة الأمريكية، متسبباً فى التخلف من ١٩٣٠ إلى ١٩٦٠، وقد أنجز تأثيرها الكبير بعد إنعدام الهدف المركب، فنظرية كيسناى تحركت أولاً من إقتصادى مهنى، إلى خريجين من الكلية، ثم تحركت أخيراً فى مواقع فى الكلية، وكتبت كتباً مرجعية، وتعليم طلبة قبل التخرج، فقد غرسوا فهماً لأفكار كيسناى، والتى نقلت إلى الشرعيين والبيروقراطيين عندما تحرك طلبتهم من غرفة الدراسة، ثم تحركوا إلى مواقع التأثير السياسى لصانعى السياسة.

وبدراسة عدد من مثل هذا التخلف والإنتشارات المعقدة، دلت على أنه كامن، ومحتمل الوقوع على المستوى الإعلامى، لأن الإنتشار يتحرك بمعدلات مختلفة فى دول مختلفة - فى حالة كيسناى أسرع كثيراً فى بعض الدول منه فى الولايات المتحدة.

ثمة ظاهرة أخرى للتخلف يمكن أيضاً توضيحها من الإقتصادين، إذ يعمل الإقتصاديون محلاً خاص بالعملة والسنوات المالية - مما يعتبر نظرية مصغرة ويهتمون أساساً ويعدون الأمة لعبور هذه الفجوة، لذا فهو على الأقل تم متأخراً

عشرة أو خمسة عشر سنة لمساعدة المقررات الخاصة بتجنب هذه الفجوة، وبالمثل حول الإقتصاديون كثير من إنتباههم للتجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية فقط، عندما نهضت التجارة فجأة، وبسرعة. ولكن مرة أخرى كانت متأخرة جداً، لأن المشاكل العملية الطارئة لا تنتظر عشرة سنوات أو أكثر لتمحيصها لنظرية التجارة العالمية، ومرة أخرى وقعوا فى هذا الفخ غير معدين للتعامل مع المشاكل العملية للتنمية فى العالم الثالث، والتى تحولت إلى أمم صناعية، ومرة أخرى وقعوا فى ميدان البحث، والتى كانت الإجابات عنها متأخرة جداً على الأقل، من حيث إتخاذ القرارات، بالنسبة لنواحى التنمية التى كانت قد قامت فعلاً.

هل مثل هذا التقرير ينطبق على الحاجة إلى الإستقصاء المهنى الإجتماعى للفهم، ومن ثم التغلب على الفجوة والإنتشار المعقد؟ أو أنها ترى أن المسار البطىء، وغير المباشر طريقة غير مقبولة لأفكار الإستقصاء المهنى الإجتماعى؟.

٤- تحول البحث الإجتماعي إلى المعرفة العادية:

عندما يكون التخلف طويلاً تمر بعض معرفة الإستقصاء المهنى الإجتماعى إلى دائرة عامة، إما بين الصفوة، أو بين السكان ككل. فقدر كبير من المعرفة الإقتصادية، كمثال، «سميث»، «ريكاردو»، أو «ستريان»، «مارشال»، وكيسناى»، قد إنفصلوا الآن عن مصادرها، وقد إتخذها أشخاص ممن تقبلوها، بالرغم عن جهلهم بالقواعد التى قامت عليها، أخذوها بنفس الطريقة التى إتخذوها فى حياتهم للمعرفة المتعلقة بدوران الأرض وكرويتها وكثير من تلك المعرفة الإقتصادية ليست حاسمة وشاملة، أخذوها كأساس للحركة بالرغم من عدم شموليتها علمياً. ومع ذلك كثير منها سيقول عنها معظم الإقتصاديون، أنها فى أكثر الإحتمالات صادقة عن المعرفة التى تحل محلها أو التى تعدل منها أو تحسنها.

هل هذه هى الطريقة التى يقوم بها الإستقصاء المهنى الإجتماعى بإسهامه الأساسى إلى حل المشكلة الإجتماعية؟ كثير من الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى يعتبرونها إقتراح مذلة، ولكنها ليست كذلك، إنها تترك مجالاً واسعاً جداً للإستقصاء المهنى الإجتماعى، وتترك الباب مفتوحاً للإحتمالات التى يكون فيها الإستقصاء المهنى الإجتماعى نتيجة محورية للعالم، بالطريقة التى تتحرك بها من مساعى تقليدية للشمولية العلمية، والسلطوية. وعلى أية حال فإنها تشير إلى تغيير ليس أقل فى الإتجاه إلى الدراسة والبحث. فالسؤال يستحق إستطلاعاً، حتى إذا ما كان الإستطلاع نفسه سوف يكون غير شامل وغير حاسم.

ثانياً: الحجة والمحاورة:

يؤدى الإستقصاء المهنى الإجتماعى وظائف من السهل إختلاطها مع إنجازات سلطوية ويمكون إدراك ذلك جيداً إذا ما كانت داخلة فى عملية الأخذ والعطاء فى صناعة السياسة.

١- الحقيقة والبرهان مقابل الحجة والمحاورة:

بالرغم من التقبل التقليدى للقول بأن الإستقصاء المهنى الإجتماعى مشغول بالسعى وراء الحقائق الحاسمة والبرهان فإنه بدلاً من ذلك مشغولةبإنتاج الوضوح الحاسم والمحاورة، وينكر تعقد المشكلة إحتمال البرهان والإقلال من السعى وراء الحقيقة، أى السعى وراء تلك الحقائق المختارة التى إذا ما نمت جيداً فإنها تشكل حجة تدعم المحاورة المناسبة. ونحن لا نعنى هنا أن الحجة تصنع دون الحاجة إلى بيانات، أو أنها تنبت حجة عكسية، أو أن المحاورة تقلل من البرهان، عن مثل هذه الحقائق عند تأسيسها نحن نعنى فقط أن نلفت النظر إلى الشخصية التى لا مناص منها فى محاولات البرهان، وتقليل الناتج من مثل محاولات المحاورة، والبحث عالى المستوى للإختيار، لمجرد إظهار هذه الحقاذق، والتى ترتبت على

محاورة كشاهد على، أو ضد الموقف موضوع المحاورة. هناك حاجة إلى قواعد جديدة للمراجعة، أو إيجاد البرهان المناسب الذى على الإستقصاء المهنى الإجتماعى إنجازه.

وقد وضع «ماجون» Majone تلك النقاط مع الإشارة إلى التحليلات السياسية. ونحن نرى أن نظرته يمكن تعميمها على جميع أشكال الإستقصاء المهنى الإجتماعى بما فى ذلك كثير من عناصره العلمية الإجتماعية.

٢- ما بعد قرار البحث الإجتماعي:

يكتب القضاة آرائهم بعد أن يتخذوا قراراتهم القضائية، ويخدم الرأى القرار الذى يوصى به للآخرين، وفى كتابته قد يوضح رأى القاضى عن علاقة القرار بالقرارات الأخرى التى إتخذها،ومن ثم تنظيم فكرة بطرق تساعده على التوافق مع آرائه وقراراته المستقبلية، وعلاقة الموضوعات أو القضايا فى الآراء القضائية بتلك الموضوعات أو القضايا التى تأتى له بقراراته العملية، والتى إما تكون بعيدة أو قريبة.

يذهب Majone ليقول بأنه يوجد شكل متوازى وبقدر كبير للإستقصاء المهنى الإجتماعى، ويتفق مع النتائج ويتفاخر بالعقلانية فى إتخاذ القرار الذى وصل إليه، من خلال المعرفة العامة. ولكن يضيف لها أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى ليس من السهل قبوله كترشيد للآراء التى وصلوا إليها، وهو أمر محبط لمصطلح العقلانية. أى يقلل من قدرها. وقد يختبر القرار، أى السؤال: هل يمكن إيجاد أرضية من خلال الإستقصاء المهنى الإجتماعى نستبعد فيها القرار الذى وصلنا إليه، من خلال المعرفة العامة، والتحليلات. وهو أيضاً قد يحظى بقبول القرارات التى يتخذها الآخرون، دون النظرة المهنية، وهى أيضاً ترضى الرغبات القوية لدى متخذى القرار، حتى يروا قراراتهم بمنظور عقلانى، وهى تعمل على إيجاد شكل مفيد وقابل للإختبار الذاتى.

فى كل إستعمالات ما بعد القرار للإستقصاء المهنى الإجتماعى نود أن نقول أنها ليست سلطوية للفعل والعمل، ولكنها أتت هكذا بعد هذا العمل. فبعض الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى سوف يرى ذلك من سوء إستعمال الإستقصاء المهنى الإجتماعى. وواضح على أية حال، أن كثيراً من الإستقصاء المهنى الإجتماعى هو من هذا القبيل. وأنه من المهم أن يوضح هذا العمل أبحاث مستقبلية. إن الإحتمالات الكثيرة أو الأعظم للإستقصاء المهنى الإجتماعى هو أمر مقدر فى طريق لا يمكن القرب فيها، وهى أنواع من السلطوية.

إن التقرب من الإستقصاء المهنى الإجتماعى مثلاً عندما يأخذ الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى من قبل منظمات صنع السياسية كان من الصعوبة بمكان أن نجد أمثلة للإستقصاء المهنى الإجتماعى ذات التأثير على ما لا مفر منه من النظر فيما بعد القرار، ومن ثم فهو سلطوى القرار.

ومن الممكن عند أى طرف أن يكون الإستقصاء المهنى الإجتماعى على ما يحدث يمكنه تحقيق السلطوية للعمل من خلال وضع قرارات مسبقة، فى نظام فكرى بواسطة القرار المسبق ومدافعاً عنه.

ثالثاً: التقرير:

فى سرد ما ينجزه الإستقصاء المهنى الإجتماعى، وما لا ينجزه فى صناعة السياسة فى واشنطن، يلفت «زيفلين» إنتباهنا للمعرفة المبرهنة بشكل ضخم، وتمسك به صانعى السياسة، لمعرفة ماهية مشكلاتهم. نحن نعلم الآن ما لم نعرفه من قبل، من هم الفقراء، أين هم، وما يعوزهم أكثر من ذى قبل. ونحن نعلم أى أجزاء الأمة تنمو، وأيها لا ينمو. أى أجزاء مدننا أقل أو أكثر تعج

بجريمة الشارع أو إنحطاط البيئة الحضرية، من هم بين أطفال الأمة ممن تعلم أو لم يتعلم القراءة.

وبدون التقليل من الإنجازات الكبيرة، لاحظنا أنها تبدو فى شكل تقرير أكثر منه علم، ولو أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى يثير السلطوية، فهو فى هذا النشاط المتواضع كثيراً ما ينجح، وبالمقارنة بالمهام التى ينجزها التعليم العلمى، فهو عمل سهل، ومؤكد النتائج، وبخاصة إذا ما وجد إلى جانب القدرة المستمرة للعلوم الإجتماعية الأكاديمية، فإنه ينمو أكثر من إسهامات متناثرة للإستقصاء المهنى الإجتماعى لحل المشاكل الإجتماعية، بدلالة كبيرة وأكثر وضوحاً مما أنجزوه أو يمكن أن ينجزوه من خلال ما أنجزه التعميم العلمى السلطوى.

والأسئلة المحتمل إثارتها للإستكشاف. إذا ما أخذنا بعين الإعتبار بإستمرار التعميم العقلى المنطقى، فإن هناك تقريراً بسيطاً (يقال عن الدخل لدى عائلات بورتريكو فى مدينة نيويورك) وفى الجانب الآخر يمكننا أن نسأل أين تقع الأنواع المتعددة للإستقصاء المهنى الإجتماعى على هذه المتوالية ويمكننا أيضاً أن نسأل عما إذاكانت بعض المواقع تبدو أكثر فائدة لحل المشاكل الإجتماعية عن غيرها. وعلى العموم يجب أن ننظر إلى الإستقصاء المهنى الإجتماعى دون الخلط العادى المفروض بمرجعية السلطوية، على مستوى التعميم العلمى، وبدون إزدراء للخدمة التقريرية السابق تقديمها لرجال الصحافة فقط.

رابعاً: البحث الإجتماعي كفن أو طقوس:

أخيراً، يعتبر دائماً رياضة شعبية فى بعض الدوائر لكى ننكر أن هناك بعض الرموز الكبيرة فى تاريخ الفكر مثل آدم سميث، ماركس، وفرويد، شكلوا وأنجزوا بمهارة جهازاً للفهم والذى يشيع داخل المجتمع. وإذا كان ذلك دورهم، وأن مثل هذا الدور دور مفيد، حتى ولو كان من حسابات تقليدية، وأصبح الآن كيف

تعمل العلوم الإجتماعية، ولا تفقدها لربما مثل هذا الشكل يبدو أكثر فنية عند العلماء. إذا كان الأمر كذلك فالمفروض أن يلعب دوراً مختلفاً فى حل المشاكل الإجتماعية عن ما هو عادة يعتبر سجية عندهم، الإحتمال ليس طائشاً ويتطلب إختباره بديلاً عن السلطوية.

ومع إتخاذ رؤية مختلفة من الإستقصاء المهنى الإجتماعى، يمكن أن نسأل هل عملياً لنفس السبب يقوم الرقص فى المجتمعات القبلية. إننا نرى فى كثير من النقاط ما يبعث على التسلية، بل ويكون أكثر تسلية عند المساهمة فيه. طقوسه مصممة لتأتى بالإطمئنان والراحة النفسية، ومما لاشك فيه فإن العقيم من الإستقصاء المهنى الإجتماعى يحدث مثل هذا الأثر، لأنه ببساطة يُشعر بعض الناس بالراحة، إذاما إتخذوا قراراتهم بأنفسهم بعد إحتفالات من التحليلات، ومهما كان شمول هذه التحليلات. وهى أيضاً تأتى بالراحة لأنها تبدو وكأنها تلتمس طرقاً للمكانة المؤثرة للعلوم الطبية لدراسة العالم الإجتماعى. وكطقوس فإن الإستقصاء المهنى الإجتماعى قد يقوم بوظائف أخرى تستحق البحث فيها.

فوق كل تلك المقولات فى هذا الفصل، يبدو واضحاً أن الآداب حول الإستقصاء المهنى الإجتماعى يجب أن تعفف عن إسهامات معتمة حول حل المشاكل الإجتماعية، ولا تشغل بالها بالشائع من المعرفة السلطوية.

ولكل وظيفة يؤديها الإستقصاء المهنى الإجتماعى كبديل لما سبقه من الفروض السلطوية، تبدو الحاجة لإستكشاف فهماً، وخطوط هادية للإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى. ونحن نرى أن المألوف من الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى يشغل بالنا مع السلطوية، ولقد اعتدنا أن نقلل من قيمة خدمات أخرى للإستقصاء المهنى الإجتماعى لحل المشاكل الإجتماعية، ولذلك نبقى صامتين على ممارسات الإستقصاء المهنى الإجتماعى المناسبة لتلك

الخدمات. أو ماهو الحد الأدنى للإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى لأداء خدمات عديمة الفائدة فى أعقاب البدائل السلطوية.

إن التأكيد على ما ينتجه الإستقصاء المهنى الإجتماعى من آثار كوميدية فإن الأخير فى ظروف يكون فيها المدلول وإطار العمل، ليس من بينها ما قد يكون سلطوياً عن أية حال، ويناقش ولو أنه قد يحتاج إلى نفس الإختبارات المنتقاة من الفروض، الديمقراطية، وظائف إجتماعية، والتنافس. وأن الأخذ بعين الإعتبار أن الخطوط الإرشادية قد تحرر الإستقصاء المهنى الإجتماعى لأداء واضح، مع مزيد من المهارة فى الوظائف لحل المشاكل، ويصبح مألوفاً تعطله، أو يحيط سمعته بالغمام.



الفصل السابع

الخطأ المختلط

- الإسراف.
- الإزعاج والتوتر في النظام.
- التحليلات السياسية وتحليلات النظم.
- العقلانية المفرطة في البحوث المهنية الاجتماعية الشخصية.
- نتائج الوصفات المقترحة.
- عوائق وإخفاقات أخرى.

الفصل السابع
الخطأ المختلط

تمهيد :

يبادر القارئ لهذا المخطوط فى صورته المبكرة بتوجيه سؤال لنا: هل أنت تريد أن تقول أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى فشل فى القيام بما يجب عليه، أو أنك تريد أيضاً أن تقول أنها تشكل معوقات إيجابية لحل المشاكل الإجتماعية؟ ونحن نريد أن نقول الإثنين. ويمكننا عمل ذلك بالنظر إلى إضافة ما هو ماثل للعيان مستقبلاً للإستقصاء المهنى الإجتماعى. آثارها هو أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى فى بعض الأحيان نزيد فى تضخيمه، ويتظاهر، ومضونى - ومن هذه الناحية يكون عائقاً إيجابياً لحل المشكلات الإجتماعية. وعلى أسس أخرى يكون الإستقصاء المهنى الإجتماعى، ضرورياً لحل المشاكل الهامة - وفى هذه الناحية ينحرف.

أولاً : الإســـراف :

وملمح واحد هو اللامبالاة والإسراف النسبى للإستقصاء المهنى الإجتماعى، والذى يمكن النظر إليه ببساطة كفشل. ولكن إذاما كانت هناك عروض وممارسات غير سليمة، وإسراف فى مصادر الإستقصاء المهنى الإجتماعى يمكن النظر إليه أيضاً إلى الإسراف كمعارض. الأمثلة هى فى البحوث التى تجرى على معظم الموضوعات التى تحدث لأى شخص، والتجمع المكلف السريع من بيانات سائرة إلى زوال (كتلك التى نوقشت لموضوعات كثيرة من دراسات الإنتخابات والتصويت).

وكمثال آخر، المؤسسات الحكومية مرة تلوا المرة تعين وتضطلع (بحكم

القانون أو بمقتضى السلطة) القيام بمسئوليات فوق إحتمال أى شخص أو أى مؤسسة. وهم مع ذلك لا يقاومون تلك الواجبات لأنهم محولين ويعملون فى حدود تحملهم ولا عبرة للنتائج. وأيضاً سوء إستعمال الأمور تستمر المؤسسات المنتشرة، وهذا يؤدى إلى الإسراف لأن ما يترتب على غير المحتمل يكون كذلك بالنسبة للإستقصاء المهنى الإجتماعى.

والإستقصاء المهنى الإجتماعى، على أية حال، قد يكون النتيجة لإختيار مشروعات فقيرة بمعرفة أنصار الإستقصاء المهنى الإجمتاعى الشخصى أنفسهم أكثر من المشروعات المسرفة التى تسمى بمعرفة المستعملين للإستقصاء المهنى الإجتماعى. حيث أن معظم القائمين بالإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى تختار مشروعاتهم دون اللجوء إلى عميل بعينه. مع الإقتناع كما نعتقد أنهم كذلك، فإن أنصار الإستقصاء المهنى الإجتماعى لديهم قدرات مطلقة، جدية ومهنية. بعيداً جداً عما هو عملياً، وما يملكه الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى لم ينوى مطلقاً، ولا جدياً، ولا مهنياً لإختيار المشروع، أو إلى السؤال الأكبر عن كيف تكون القدرة والتكاليف، وهو المصدر للإستقصاء المهنى الإجتماعى، الذى يجب أن ينتشر فى المجتمع.

ومع الثقة فى إستعمال أى من الإستقصاء المهنى الإجتماعى، إلا أنه يختار الممارسون غالباً، والمشكلات أو الموضوعات دون تمعن وتفكير فيها، ولا إمتداد للدراسة المهنية – لتكلفة حل المشكلة، وفائدة النتائج المهنية التى ينفذون بها مشاريع البحث المتناهية فى الدقة والذى يتناقص مع الطريقة الشخصية والموضوعية، التى يختاروها بها. لقد بدأت على طول المسار فى المدارس العليا وهى تلك التى «أتمتع بعملها»، أو أنه موضوع يتفق مع الأدوات التى أجيد إستعمالها.

ومع مزيد من المحاولات للرضاء عن إختيار المشروع، على سبيل المثال: تلك

التى تبدو متلائمة مع الإعتمادات لتكاليف البحث. تعتبر أفضلية مثالية، ومسألة تجريبية أكثر من أن تكون طارئة، ومن ثم تكون دراسة جادةفى بعض الدراسات الإبتدائية، استفسرنا من بعض علماء علم الإجتماع الواعدين عن تفسيراتهم العقلانية لإختيار مشروع، كان تبريرهم أنهم لا يدعون فى مشروعاتهم إلى ترقية معرتهم عن كيف، ومتى يكون علم الإجتماع مفيداً، ولكن ببساطة للحكم على «أهمية» المشكلة موضوع الدراسة لإبراء المشكلة، فيما عدا أن يكون على فرض نحن نتحداه من أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى هو دائماً علاج مناسب للمشكلة، والحكم على أهمية المشكلة يكون ساذجاً، ولا يمكن الدفاع عنه برمته، وإنما يقودنا إلى أولويات البحث.

وغالباً ما تُبرره المشروعات على أساس أن كل معرفة مفيدة. وحيث أنه الآن أو فيما بعد نحن فى حاجة إلى أن نعرف كل ما نستطيع معرفته، فإن أى مشروع صحيح التصميم يستحق القيام به. إنه قياس للبراعة فى إختيار المشروع، وأنه هو المشروع الذى يدافع عنه الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى منطقياً. لأنه إذا ما كانت قيمة الإستقصاء المهنى الإجتماعية عالية لدرجة أن تعدنا بنتائج من النوع الذى يستحق البحث. إذن يجب أن تعتبر الإستقصاء المهنى الإجتماعى مصدراً ثميناً لا ينبغى التفريط فيه. وأن قيمتها المفروضة هى التميز والتفرقة بين أى مشروع. ولكن تدعو بدلاً من ذلك إلى تراكمها بعناية. وفى الحقيقة يكون تراكم مصادر البحث هاماً بالنسبة للمشاكل الإقتصادية.

ثانياً: الإزعاج والتوتر داخل النظام:

لقد ذكرنا أن بعض المشاكل تستدعى التفاعل النشط أكثر من الحلول التحليلية أو حلول عادية أكثر من معرفة الإستقصاء المهنى الإجتماعى. ولكن كثيراً من تلك المشاكل، يذهب فيها الإستقصاء المهنى الإجتماعى إلى الكتابة

والكلام وكأنها تسهم في الحل. وغالباً ما يدخل عليها ما يزعج القائمين على حل، ويكون معوقاً إيجابياً لحل المشكلة الإجتماعية. فالإزعاج الآن عالى الصوت، وأحياناً يحاوله الإستقصاء المهنى الإجتماعى على الجنس والمدرسين أمثلة جيدة لذلك - تقريباً أصم، وكذلك يكاد يكون مستحيلاً للإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى أن يعترف بإحتمال أن مقولاته جزء من المشكلة، أكثر من أن تكون جزءاً من الحل. وللتأكد فإن الإنزعاج لا يكون على الأقل واضحاً - ويتخصص فى إحداث القفلة على الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى عند إسهامهم المحدود،ونزعتهم إلى تقديم خدماتهم حتى ولو لم نكن فى حاجة إليها.

سبب آخر للإنزعاج هو أن الموقف المؤسس للإستقصاء المهنى الإجتماعى فى المجتمع، وآخذاً بعين الإعتبار عدد الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى الذى يمارسه المختصون، والنمو فى الإعتمادات المخصصة للإستقصاء المهنى الإجتماعى فى العام، منذ الحرب العالمية الثانية، وحضورها الكلى فى الحكومة والدور الجديد الذى يظهر فى الثقافة الغربية، فإنه يجب أن ينظر إليها كواحد من أكبر المزعجات للمؤسسات فى المجتمع، وذلك بالمقارنة للأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، والمشروعات التجارية.

هناك ملمح خاص للإستقصاء المهنى الإجتماعى - غير ذلك الخاص بمعدل نموه بالمقياس المعاصر - والذى يبدو أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى لم يعطى له الآن إهتماماً مناسباً، هل هى خروج جديد، وفرض مؤثر على الثقافة العامة. والإستقصاء المهنى الإجتماعى الآن روتينى بين الأخبار، وفى كتب الإستقصاء المهنى الإجتماعى، وحتى بين مقالات الجرائد، والتقارير الفنية فى نشرات المكاتب الحكومية، وما تنطق به مخرجات الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، هى طروحات معاصرة تصفها «أحداث وسائل الإعلام»

ولقد نجح علم النفس اليوم فى نشر الإستقصاء المهنى الإجتماعى فى علم النفس للقارئ العادى، وتنتج تقارير Coleman تعليقات ذائعة الإنتشار، وكذلك النقاش المستمر فى الصحافة من قبل البعض يثير جدلاً حول نقاط منتقاه فى موضوع سياسة الثبات لدى جمهور التلفزيون، وفى حالة بعض المشكلات التى تأصلت، استندت المحكمة العليا إلى الإستقصاء المهنى الإجتماعى الذى يستند إلى علم الإجتماع، وتبعاً لذلك وضعت، نتائجاً على أجندة النقاش العام. ربح «جون كينث» John Kenneth من خلال سلسلة من الكتب والتليفزيون ليس أقل من مكانة لشخصية عامة أكثر مما حصل عليه «ستنوربيرد»، و«روبرت مك فامارا»، و«ديفيد روكفلر» وغيرهم.

إن تنامى المؤسسية والشائعية للإستقصاء المهنى الإجتماعى كمصدر للإزعاج فى النظام، قد لا يكون مستقلاً عن المزاج الخاص بالإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى عند تقديم خدماتها غير القابلة للنقد فى كل الظروف، وبالنسبة لجميع المستعملين المحتملين. ولكن إلى درجة ما، يدعون بصورة خاصة تفسير الطموح المنتظم والشائع للإستقصاء المهنى الإجتماعى.

ثالثاً: التحليل السياسي وتحليل النظم:

من المحتمل أيضاً أن مكانة جديدة خاصة لبعض أشكال الإستقصاء المهنى الإجتماعى تشكل عائقاً فى سبيل حل المشكلات الإجتماعية، بالرغم من فائدتها الكبرى فى تطبيقات أخرى. وتفوق متنامى من وجهة نظر الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى عن كيف يمكنها الإسهام فى حل المشكلات الإجتماعية، يرجع بوضوح فى حل المشكلة الإجتماعية عن طريق الإستقصاء المهنى الإجتماعى، فى شكل خاص من المشاكل الإجتماعية، يسمى التحليل السياسى، وهناك شكل شائع يسمى تحليل النظم.

وفى هذا المدخل يكون أمراً واجباً على الإستقصاء المهنى الإجتماعى

الشخصي، أن يؤدى كل الخطوات الضرورية لحل المشاكل الإجتماعية، (والتى يمكنه بعدها أن يوصى بها إلى صانعى القرار) . من حيث هوية المشكلة وتعريفها، رنسوق الطرق التى يمكن بها تحسين، البحث عن القرارات الخاصة لكل واحدة من الطرق العديدة، وتقييم التطبيقات واحدة إزاء الأخرى، والمجموع الكلى لكل الإعتبارات المتعلقة بالتوصيات الخاصة بالسياسة. كل ذلك يصبح من مهام الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى.

على أية حال، فى حل المشكلة الواقعية والمعقدة، يجب إنجاز كثير من تلك الأنشطة: التعريف، تقدير، ووزن، وإصدار أحكام - والتى تتم من خلال أحكام عملية، وشكل من أشكال التحليلات العادية ومن أجل ذلك وليس بعيداً عن السؤال من أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى يمكن أن يكون فى الغالب مفيداً، وذلك بتحديد نفسه، بالإسهامات العالية المختارة من المناقشة والمحاورة السياسية. أو بالتبادل - ولكن هذا يستشرف الإستقصاء المهنى الإجتماعى فى قيامه بالدور - الذى قد يفرض عليه علماء الإجتماع الأكاديميين - ويمكن للإستقصاء المهنى الإجتماعى أن ينتظم مع الممارسةالمهنية ويجتهد فى إصدار الأحكام. ويصبح فى إصدار الأحكام العملية جزءاً من تدريب جميع «العلماء الإجتماعيين» أو كل من بعض «علماء الإجتماع».

وواضح من الأمور الواقعية أن التحمس للتحليل السياسى العلمى المتقدم وتحليلات النظم صار ساذجاً، وكأنه إشارة لما بدا فعلاً فيه من التفكير جدياً على إعتباره المنافسة الجذابة للتحليلات التامة الرسمية، هذا من جهة وإسهام مختار من جهة أخرى، وعن جاذبية التنافس للعلوم، وفن حل المشاكل، فنحن لا نرى أن تحليل الأنظمة مفلس، ولكن نقول أنه فى حاجة إلى مزيد من البحث.

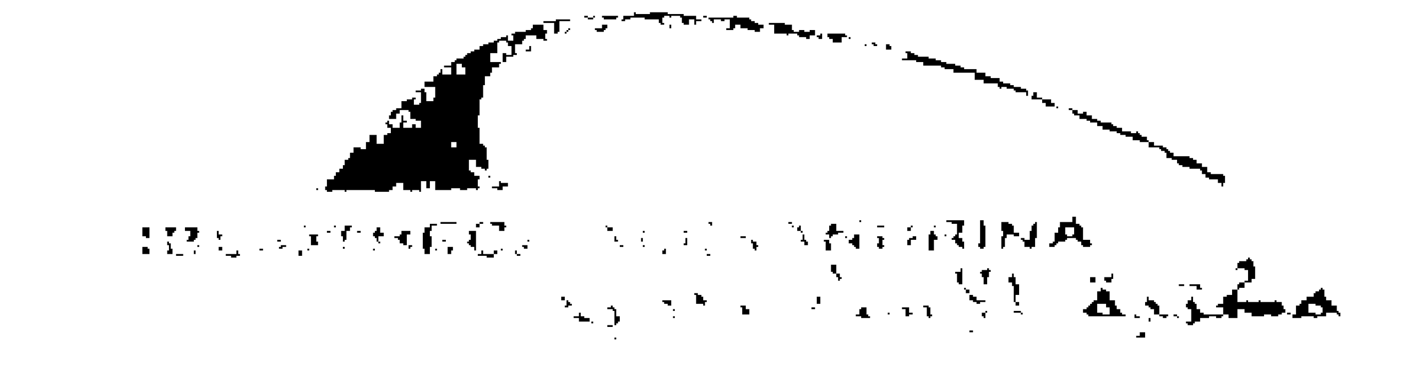
رابعاً: العقلانية المفرطة بين البحوث المهنية الإجتماعية الشخصية:

يعكس، الإسراف، الإنزعاج والتحليلات السياسية العملية نوعاً من العقلانية المفرطة بين الإستقصاءات المهنية الإجتماعية الشخصية، ونتيجة لسهو فى الإسهام المحدود للإستقصاء المهنى الإجتماعى لحل المشكلة الإجتماعية حتى الآن، غالباً ما يخضع الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى للإعتقاد بأن إعطاء قدر كاف من الإستقصاء المهنى الإجتماعى لكل المشاكل الإجتماعية يجعلها تتحسن بشكل ملحوظ.

إنها حقيقة تاريخية «الحل» لكثير من المشاكل الإجتماعية مستمر فى المعاناة أو ملجم أو حل من شأنه خلق مشاكل جديدة، وأن كونه فى مهب الريح يجعله أمراً مظهرياً، وأن أمر تحوله إلى الإستقصاء المهنى الإجتماعى، يرجع إلى الثقة فى الدلائل وللإعتقاد كشخص مفكر، بأن المجتمعات تسير قدماً بشكل ملحوظ ضد المشاكل الإجتماعية ولا تشتمل على أنها تؤدى ذلك من خلال الإستقصاء المهنى الإجتماعى، لأنه كما قلنا كثير من العمل العالمى فى حل المشاكل لا ينجز من خلال الإستقصاء المهنى الإجتماعى، ولكن من خلال المعرفة العادية، ومن خلال التعلم الإجتماعى، ومن خلال التفاعل فى حل المشكلة.

فى كثير من إعتباراتنا يكون حل المشكلة الإجتماعية، وسيستمر ليكون عملية منسحبة من الحل العقلانى للمشكلة، أو أن يكون حلاً عقلانياً للمشكلة، أو ناحية منها. ويجب أن تتميز بأنها عمل غير إدارى أو متشيخ أو ضال أو حتى مجرد كلمات مثل: عديم الشفقة، وفاقد العقل، ولو أنه لا يمكن أن يكون كلها مرة واحدة. وبنظرة واقعية لحل المشكلة الإجتماعية يقوم على التعارض من النظرة العقلانية المتضمنة بين معظم المتحمسين للإستقصاء المهنى الإجتماعى.

إذا ما كان على المرء أن ينظر فقط عبر العقدين الماضيين قد يخرج بإنطباع ينحو طولياً نحو هذا التوجيه العقلانى ولكن إذا ما بدأ عند تحول هذا الفرق فإن



الشهية التقدمية لأشكال العقلانية تعمل على هذا النحو، وكأنه يبدو فى شكل أكثر للدورات أو لربما على شكل موجات.

خامساً: نتائج الوصفات المقترحة:

لأن هذه الصفحات تقترح برنامجاً للبحث أكثر من أن تكون تقريراً من عمل أنجز فعلاً، وضمنيات خاصة لتحسين ممارسة الإستقصاء المهنى الإجتماعى لحل المشكلة الإجتماعية، فإن كثيراً منها يبقى محل إكتشاف. حال نفدم ونحن قد أعلنا فقط إتجاهها ، وأوضحنا بعض الإحتمالات. وعلى أى حال عند هذه النقطة وصفة أبعد من ذلك، ولربما كانت ذات قيمة فى ذاتها، ولكنها على أية حال تكشف عن عمل نحتاج لأن يعمل، وأنه يحتاج إلى من يتممه. وعندما تتأمل بحث الإستقصاء المهنى الإجتماعى من أى من المشروعات العديدة على الإستقصاء المهنى الإجتماعى أن يمتد الآن أو نوعيته إلى أن يحيط بالوصفة التطبيقية، وبالنسبة لها يكون التوقف، حتى بالنسبة للمشاكل الهامة والأسئلة، أو الموضوعات فإن مسار العمل المناسبة للإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، هو أن تتركه لحاله.

ومع المصادر الملائمة والمتاحة للإستقصاء المهنى الإجتماعى، حتى لو كانت مضاعفة لعدةمرات، ومع ذلك المعطى لا مفر من تبنى حدوداً لطاقاته كما سبق أن ناقشناه، ويمكن للإستقصاء المهنى الإجتماعى أن يبحث عدداً صغيراً لكل الموضوعات الهامة المطروحة للبحث، وهناك مطلب ضرورة للإستعمال الأكثر تأثيراً للإستقصاء المهنى الإجتماعى، يكون إختبارياً أو يترك للحصافة، ويشتمل على مزاج القائم بالبحث ليقول نعم أو لا لمعظم المشاكل الهامة، ويقترح أو يقدم تصوراً له.

هناك تمييز ذكى لا يمكن إنجازه بسهولة، ولم يشترك أحد منا فى ممارسة

الإستقصاء المهنى الإجتماعى فى إنجازه، فهو يتطلب دراسات كتلك التى نقترحها هنا عن العلاقة بين الإستقصاء المهنى الإجتماعى والمعرفة العادية، والتعلم الإجتماعى، والتفاعل الإجتماعى لحل المشكلة، لذا فهى تتطلب بعد نظر نحو كيف استعمل أنواعاً خاصة بالمعرفة المهنية المتخصصة، بحيث تكون أفضل إذا ما إعتمدت على المعرفة العادية، وكيف يلعب البحث المهنى أفضل دور لحل المشاكل، وفى ترادف مع عمليات تفاعلية، وبدلاً من أن تكون مربوطة بوثاق عاطفى مع التفاعل.

لقد أكدنا حل المشكلة بالتفاعل فى كل من المكمل، والمنافس، مع الحل للمشكلة تحليلياً، ومن ثم لا يمكن للإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى أن ينجز بدرجة عالية من التميز حول ما هى الدراسات التى تكون دون فهم للمشاكل المعقدة، والعلاقات المتنامية للإستقصاء المهنى الإجتماعى للمدخلات الأخرى، وإستبعاد الضمنيات الفكرية منها عند الممارسة.

تعتبر وصفة أساسية ولكن بالطبع التالية، أكثر فكرياً، ولكن على المدى الطويل تعتبر وصفة مساعدة، وتعتبر شخصية فى حل المشكلة الإجتماعية من خلال الإستقصاء المهنى الإجتماعى، ونحن طبعاً لا نوصى بأن ممارسيها يكتفون بذلك، وتضيف كل هذه الصفحات أننا لا نستبعد الإستقصاء المهنى الإجتماعى، بالرغم من قسوة بعض تعليقاتنا، ولكن مجرد إقتراح نرى أن دراسة الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى تعتبر بعضاً من معظم الإعتبارات المحترمة، عن كيف يكون الإستقصاء المهنى الإجتماعى مفيداً فى حل المشكلة الإجتماعية، وطبعاً نحن نؤكد على الحاجة إلى إنتباه شديد للحاجة إلى فهم أفضل للعلاقة بين الإستقصاء المهنى الإجتماعى، بالمدخلات الأخرى فى حل المشكلة الإجمتاعية، والحاجة إلى مخرجات أخرى، لأن الإستقصاء المهنى الإجتماعى لا يمكنه أن يكون مستقلاً سلطوياً.

سادساً: عوائق وإخفاقات أخرى:

فئة أخرى من الإخفاقات والعوائق تنبع من النواحى المعتادة للعلوم الإجتماعية، والإستقصاء المهنى الإجتماعى التى لدينا، بسبب إعتيادنا عليها، وهى حتى الآن لم تتطور فى تحليلاتنا، ومن بينها القضايا المتعلقة «بالعوامل المتحكمة». وغالباً التعسف فى صياغة المشكلة. فى الواقع هى ليست تعسفية، فى الواقع، ونحن نريد أن نبحث عن أسبابها، وهى تبدو متعسفة على أية حال، وتدعو الإستقصاء المهنى الإجتماعى للتساؤل، ذلك لأنه «ليس هناك سبباً مقنعاً»، وتبدو كذلك هناك بعض المشاكل الواضحة ببساطة تهمل فى الإستقصاء المهنى الإجتماعى، أو بعض نواحيها، ومن ثم وببساطة تسقط من حسابنا، وتبدو وكأن هناك مؤثرات متعددة مثل فروض الفلسفة العقلية، التقاليد الفكرية، تغير النموذج الذهنى، والحكمة. أو التحريم، فلسفة الفروق (مثل التحريم الذى أوجده علماء الأجناس البشرية فى كل المجتمعات التى لها فاعلية)، والتى هى محل العمل.

استبعاد الإقتصاد الأكاديمى للمشاكل فى المجتمعات النامية حتى الحرب العالمية الثانية، يعتبر مثالاً للوضع القائم، أى عندما نبتت فروع جديدة من حوله، وتطورت نماذج مشابهة للإقتصاد المتحرك من إقتصاد القطاع العام، الناتج عن الإسراف فى الإستعانة بموضوعات، للوصول إلى مواقف متقدمة. هذا ملمح واضح فى العلوم السياسية الأمريكية، الذى يسهم إلى حد ما مع غيرها من العلوم الإجماعية، والتى على مر الأيام تنكر وجودها على السكان السود فى مجتمعتنا. وهناك إتفاقيات رسمية بناء على النظم الديمقراطية العامة فى النظام الأمريكى، مع مقترحات لا تصدقها ما عدا، فرض أن السكان السود لا وجود لهم.

تلك «التعسفات» المكره عليها أحياناً لا تكون ذات نظرة واسعة فى أيام الرخاء، ويفكر الكثرة فى تكوين السياسة الأمريكية، مع أن كل فرد من تلك

الكثرة يعلم بالفئة التى تخلقها النظرة الإقتصادية الإجتماعية، وأن لها تأثير هام فى خلق أشكال من الصفوة السائدة، ولو أن تلك قد ألغت محاولات، معنوياتها حتى مجرد الإحاطة بوصف العملية السياسية.

مثال آخر «للتعسف» المكره يكون فى الإستقصاء المهنى الإجتماعى عن مقترحاته للسياسة التى تمارس، دون الإشارة إلى أقبح النواحى للحلول، مثلاً، فسادهم غير المشروع،والسياسة الأجنبية مثلاً قد تم تحليلها فى الدوائر الأكاديمية بإهتمام محدود، للإنبثاق فى كل أركان العالم النامى، والذى تتجه إليه كل المساعدات الأجنبية لصالح الرسميين والجماعات المفضلة، وهناك مناقشة للعناية الطبيعية مع تردد، ولو أنها لا تزال غير كافية، للتمسك بإستهلاك شرعى لنظام الرعاية الطبية بمعرفة الأطباء، ودراسة الجريمة فى الولايات المتحدة قد شوهها ذوو الياقات البيضاء وجرائمهم.

هل من الممكن أن يكون معظم الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية أن يشارك ما وراء الطبيعة، وأن نعيد دفعهم إلى أن يكونوا غير قادرين على مواجهة بعض النواحى الصحية فى المجتمع؟، أو أنهم إلتزموا بتقاليد معينة التى تمر بهم إضافة إلى أنها تفرض بتعليمات معيارية وإجراءات الإختبارات فى المدارس العليا؟ أو هل الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى يتعلق فى الواقع بقواعدمعينة لشكل جيد، والتى تمنع المناقشة لموضوعات معينة مثل الموضوعات الخاصة التى تحرم ما يقال حول مائدة العشاء فى المجتمعات المهذبة، وإذا ما كان النمط الفكرى الذى يعمل حساباً لبعض أو كل التعسف الظاهر فى صياغة المشكلة. والذى يجعل النمط يدور فى فلك الإستقصاء المهنى الإجتماعى؟.

ويمكن للفرد أن يعلن المشكلة على أنها واحدة من الأساس الأيديولوجى،

فى البحث ومقبولة ضمن تنوع واسع من الفروض المطلوب الكشف عنها ضمن عدد غير محدود من الأيدولوجيات.

ومهما كانت أسباب الظاهرة التى تحتاج إلى بحث، يكون فرضنا أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى قادر على الإسهام فى حل المشكلة الإجتماعية، لأنه بسبب كونها ما وراء الطبيعة، فإن النمط والتقاليد والمحرمات هذه جميعها تحتاج لبحث الظاهرة فى ضوء الإستقصاء المهنى الإجتماعى، وهذا مطلب هام لفهم الظاهرة.

تلك الإعتبارات تجعلها تبدأ بأن الإستقصاء المهنى الإجتماعى يتبع ثقافة محكوم عليه بها، وهى إلى درجة كبيرة كذلك، ولكن الإستقصاء المهنى الإجتماعى جزء من الثقافة، ويبدو بوضوح أن العلوم الإجتماعية والإستقصاء المهنى الإجتماعى لحديهما رموز على طرق مميزة، وتؤثر على وضع المشكلة والسياسة.



الفصل الثامن

العمليات الإجتماعية لوضع مساق للبحث الإجتماعي

- الخطوط الإرشادية.
- إحتمالات أخرى.
- الإرشاد الذكي للنظام.
- العلم وعملية التفاعل.
- حوافز النقد المعرفي.
- حوافز المعرفة المتبادلة.
- نموذج التفاعلبين العلماء.
- إرتباط ووحدة الفهم لحل المشكلات .

الفصل الثامن
العمليـات الإجتماعيـة
لوضع مساق للبحث الإجتماعي

تمهيد :

يُستنبع من كل الموضوعات المثارة فى هذا الكتاب، أن الإختيار المتعقل، وبناء مشروعات البحث، يعتمد على عوامل كثيرة، ولا تكون مكملة لموضوعات بسيطة، وليس بكاف مثلاً، أن ندافع عن إختيار مشروع بالإشارة إلى أهمية المشكلة الإجتماعية، أو إعتبارات أخرى تقوم على صلاحية البحث، وأخذاً فى الحسبان مثلاً، مثل تلك التشابكات، كتلك التى يمدنا بها الإستقصاء المهنى الإجتماعى عند أفضل ظروفها، فغالباً تعتبر مكملة لغيرها من المدخلات فى حل المشكلة الإجتماعية، أو أنه نادراً ما تنجز معرفة سلطوية، وإختيار متعقل يتطلب تحليلات غاية فى التعقيد ذات علاقة ضد الإختيارات، ولأن هذا هو كذلك، فإننا نرى أن إختيار المشروع، وتصميمه قد يتطلب ما ليس مجرد أوزان بسيطة لموضوعات ذات صلة، ولكن تطور الخطوط العريضة المعقدة، وفهم جيد لإستعمالات الإستقصاء المهنى الإجتماعى، وأيضاً عمليات متفاعلة لكل المشكلة الإجتماعية، والمشكلات التى عليها الإستقصاء المهنى الإجتماعى أن يتصدى لها، وبأى الطرق.

أولاً: الخطوط الإرشادية :

الإستدلالات حول الخطوط الإرشادية المناسبة تتتبع كل نقطة من القضايا المثارة، بعضها أصبح صريحاً، وهناك خط الجدال الذى ينتهى بالإقتناع، ونحن نرى أن الخطوط التى ترضينا فى إختيار المشروع الخاص بالإستقصاء المهنى

الإجتماعى الشخصى، وفى الواقع ليست مثمرة، هذا فى جانب، ولذا فإن الجدال يستمر ويكون شخصياً، وغالباً يكون ذا طبيعة فطرية عند الإختبار بمعرفة الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، وقبل كل شىء نرى أن معظم المشروعات تُختار بمعرفة أشخاص يعملون تحت إكراه رسمى، وعلى الجانب الآخر قوى غير رسمية إجتماعية، أعراف، أيديولوجيات، قيم نظامية، ومثلها: التى تؤثر فى إختيارات الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، بطرق هم أنفسهم بصعوبة يفهمونها، وإذا ما كانت تلك هى الظروف التى تحتها مشاريع الإستقصاء المهنى الإجتماعى، وطرقها لا مناص من إختيارها لربما تكون الخطوط الهادية لا يقبلها العقل، كيف يمكن للإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى أو مؤسساته أو المجتمع نفسه، يستعمل الخطوط الهادئة التى سوف تعيد توجيه مشروعاً، والذى فوراً يفقد الأحكام، وفى نفس الوقت يقع تحت تأثير عميق للقوى غير الرسمية والإجتماعية والثقافية؟. ولربما تكون الخطوط الهادية لا تتعلق بالموضوع أو أنها تكون خيالية.

ثانيا: إحتمالات أخرى:

هناك إحتمالين آخرين أقل وضوحاً، ألا وهى أن التحسينات فى إختيار المشروع قد أنجز كناتج لمكسب متعقل للإستقصاء المهنى الإجتماعى، باعتباره «نظام» فيه يلعب التفاعل دوراً كبيراً، وقد يثار الإحتمال كسؤال هل يمكن مؤسسات الإستقصاء المهنى الإجتماعى والتقاليد، أن تغير كثيراً به، لأمر أكثر حكمة فى إختيار المشروع دون إلقاء الحمل كله على جهود غير متسقة لأفراد معزولين؟، هل هناك طرقاً لتنظيم النظام الإجتماعى الخاص بالإستقصاء المهنى الإجتماعى كمعارض لإصلاح الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى الفردى حتى أنه يمكن للتفاعل أن يتقاسم العمل بالتحليلات مع عمل حل المشكلة التى على الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى أن يقوم بدراستها أو بحثها؟.

ثالثاً: الإرشاد الذكي للنظام:

هناك إجابة واحدة لمثل هذا السؤال، وهو التوسل إلى الإرشاد الذكى للنظام، وهو فكر لتوجيه العلوم الطبيعية، والملامح الرئيسية لمثل هذا النظام هى من نوعين مختلفين: واحد هو مقاصة لأرجحية محدودة بين العلماء الأفراد نتيجة لتوزيع مشاريع البحث، التى رغم عدم تحليلها، أو مختارة من خلال التحليلات بصورة أكثر واقعية من المشروعات التى إختارها عالم بمفرده. ومن ثم فإن المشاهد لنظام لا ينظر إلى شاهد على حسن إختيار المشروع، فقط أن يحدث تناسق للمشروع، ليرصد بعض النماذج التى يمكن الدفاع عنها، ولأى سبب لماذا؟ ولأى الأسباب أهمل إنجاز القوة العقلية الجماعية. والملمح الثانى هو النقد المتبادل بين العلماء، والذى به رغم عدم القدرة لأى واحد من العلماء لأن يرضى تماماً من إختيار مشروعه، والمستوى الفكرى أو السفسطة التى على أساسها يختار المشروع الذى يمكنه القيام به.

رابعاً: العلم وعملية التفاعل:

إن أعظم فكر بعناية هذه الإحتمالات هو ما قام به «ميشل بولانى» Michael Polanyi[1] فى اطروحته، التى هى أن العلم مرشد بعملية تفاعلية متبادلة بين العلماء الذين ينجزون النظام بعقلانية عالية لا يقدر عليها الفرد، ونموذجه للعملية غير تام، على أية حال قد يكون صحيحاً فى المجادلة التى تتم تحت ظروف سليمة، وتكيف متبادل، يمكنه أن ينجز تنسيقاً يمكن أن يدافع عنه، وإرشاد للعملية المقعدة فى الإختيار العلمى، وقد أشار إلى السوق كمثل للإختلاف، ولكن النوع المتعلق بالتكيف المتبادل فى منطقة أخرى، والتى يكون

---

(١) جمهورية العلم، نظريتها السياسية والإقتصادية، خريف ١٩٦٢ Minerva, 1. صفحة ٥٤ - ٧٣.

فيها التنسيق مطلوباً، وهو يرى أن «اليد الخفية» قد تعمل لإرشاد العلم، حتى ولو أنها إختفاء يد مختلف عنه لدى «آدم سميث» Adam Smith .

خامساً: حوافز النقد المعرفي:

وفكرته عن جمهورية العلوم يجب أن يلاحظ أنها لا تعتمد تماماً على النقد المتبادل بين العلماء المختصين بالمشروعات، ونتائج البحث، ولكن الحوافز للنقد المعرفى هو جزء من آلية الحوافز الهامة، لأن فكرة التنظيم الذاتى، والنظام التفاعلى المتبادل للإرشاد، قد تكون سليمة فقط، طالما أنها حوافز قوية للنقد كمضاد للتشجيع، أو غيرها من الأصالة، حيث أن المعرفة بالنقد لأى محاولة علمية قد تحدث على طول أى عدد من الأبعاد، والنقد البناء يجب أن يكون دائماً ومستمراً، ونجاح مثل هذا النظام الذى تأتى به خطة «بولانى» Polanyi قد تعتمد على أنها مقبولة للنقد، وهناك إعتقاد أن مثل هذه الدلالة للنقد لإختيار المشروعات، والنتائج معطاة فى البناء الموجود والمتراكم للنظرية العلمية، والبحث.

سادساً: حوافز المعرفة المتبادلة:

الحوافز الكافية للمعرفة المتبادلة للنقد تبدو إشكالية فى الإستقصاء المهنى الإجتماعى، فهناك علاقات منتظمة بين الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى (الجرائد المراجعات التبادل الغيز رسمى المؤتمرات، سمعة التقاليد الذهنية من خلال تدريب الطلبة) والتى تعطى لهم الإرشادات، ولكن تثار أسئلة حول الآثار المنتظمة للعلاقات البينية، وبخاصة حول ميول التفاؤل تلك، ومثل نموذج بولانى Polanyi الخاص.

سابعاً: نموذج التفاعل بين العلماء:

وهناك مشكلة مع نموذج بولانى Polanyi، وهى أنه يجد التفاعل بين

العلماء وحدهم، هو المرشد الأساسى، ونظام التنسيق، تاركاً مكاناً صغيراً فيما عدا ما يكون إنحرافاً للتفاعل بين العلماء وغيرهم، مثل القائمين على حل المشاكل العملية، المهندسين، الموظفين الرسميين فى المؤسسات الحكومية.

والنموذج الذى يبدو أنه يصف البحث المهنى فى العلاقة البسيطة مع غيرها من المدخلات فى حل المشاكل التى أعطيناه إنتباهاً كبيراً هنا، ولأن مدخله لا يؤخذ فى الحسبان أى تفاعل أمان بين العلماء فى إطار كما كان مع العلوم الطبيعية، ومع فكرة النقد والتوجيه الخاص بالبحث العلمى فى أوروبا الشرقية، ويثير نموذجه أسئلة عديدة حول مشاركات الآخرين فى التفاعل، مثلاً تلك المتعلقة بالنقود، والقوة، فإنه من الممكن تنسيقها فى مثل هذا النظام دون إحداث تلفيات فيها.

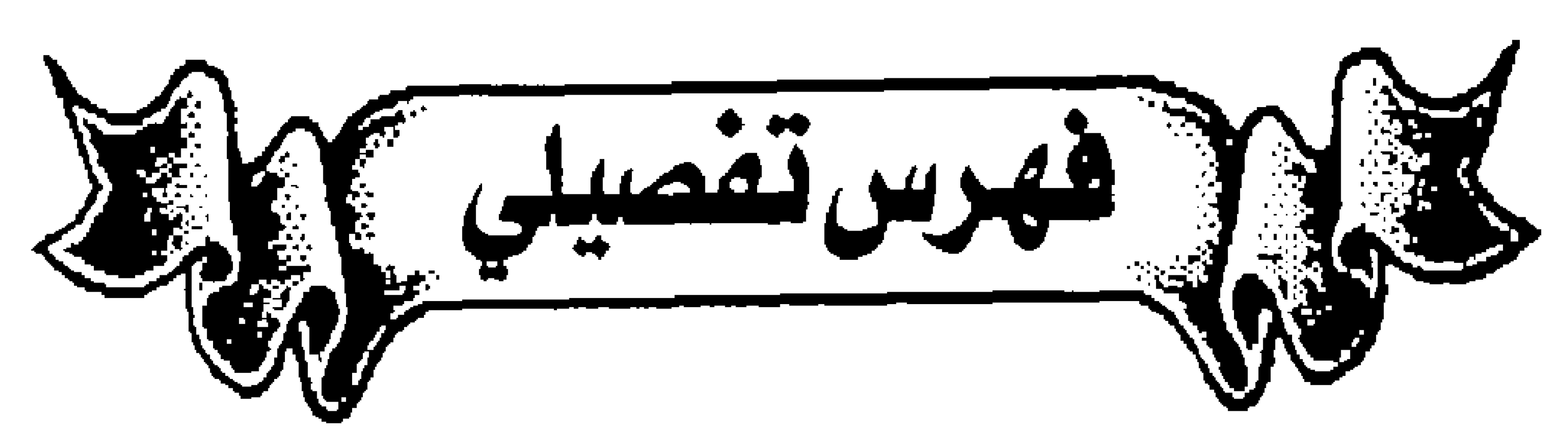
ثامناً: إرتباط ووحدة الفهم بحل المشكلات:

وهناك نقطتان أساسيتان حول نموذج «بولانى» Polanyi، ولو أن الإختيار الجيد للمشروع لا يمكن إنجازه تماماً بالفهم، ولكن الأكثر بارتباط ووحدة الفهم، أو التحليل والتفاعل الإجتماعى، كما قد أكدناه على أن حل المشاكل يتطلب فهماً ملائماً مع حل المشاكل التفاعلى، أى الإستقصاء المهنى الإجتماعى الذى يمزج بالتفاعل الإجتماعى.

وكما نقترح أن حل المشكلة لمشاريع الإستقصاء المهنى الإجتماعى، يجب، أو لا يجب أن يحاول أن يدعوا إلى نهاية للمزج والوحدة بين الإستقصاء المهنى الإجتماعى والتفاعل الإجتماعى على هذا الموضوع، وهذه هى ملاحظة جيدة، والتى نختتم بها الموضوع ونحمل التوجيه فى الإستقصاء المهنى الإجتماعى مشروعاته البحثية، التى لا يمكن أن تستقر تماماً على فهم الإستقصاء المهنى الإجتماعى للمشكلة.

ونحن نعترف إلى أبعد من ذلك، أن هناك حدوداً للفائدة من فهم مثل هذه الموضوعات عندما نخطط في هذه الصفحات، ولكفاءة مثل هذه الإستراتيجيات الجديدة لإختيار المشروع، والتصميم بعد المناقشة. على نحو ما أدرنا المناقشة.

«هذا العرض مجرد قراءة خاصة لمضمون هذا العمل».



الموضـــوع | الصفحة

الفصل الأول

دراسة العلوم الإجتماعية كأداة

لحل المشكلات الإجتماعية

الفصل الثاني

علاقة البحث الإجتماعي بمدخلات

حل المشكلة الإجتماعية

الفصل الثالث

دلائل سوء الإدراك

الفصل الرابع

السعي الخاطئ للسلطوية

الفصل الخامس
تحسين علاقة البحث الإجتماعي
بالمدخلات الأخرى

الفصل السادس
بدائل السلطوية

الفصل السابع

الخطـأ المختلـط

الفصل الثامن

العمليات الإجتماعية لوضع مساق للبحث الإجتماعي


العلوم الاجتماعية و المعرفة المفيدة
لحل المشكلات الاجتماعية